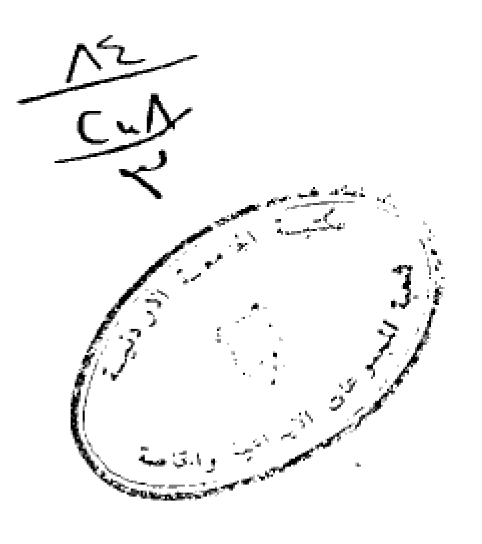


جامعـــــــة اليرمـــــوك
كليــــــــــة الآداب
قســم العلوم السياسية

الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي

The Effect of Middle Class on the Political Stability

إعداد

عبير عقيل محمد السرور

إشراف

الأستاذ الدكتور نظام بركات

حقل التخصص: العلوم السياسية / اقتصاد سياسي دولي

24 جمادى الأخرى/ 1426هـ
31 / 7/ 2005م

الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي

إعداد

عبير عقيل محمد السرور

بكالوريوس علوم سياسية، جامعة اليرموك، 2001م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم السياسية/ الاقتصاد السياسي الدولي

في جامعة اليرموك، اربد-الأردن

وافق عليها

أ. د. نظام محمود بركات.............................. رئيساً ومشرفاً

أستاذ في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

د. أنور القرعان.. عضواً

أستاذ مشارك في الاقتصاد، جامعة اليرموك

د. محمد كنوش الشرعة..................................... عضواً

أستاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

د. محمود علي .... عضواً

أستاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية

24 جمادى الأخرى/ 1426هـ

تاريخ تقديم الأطروحة 31 /7/ 2005م

إهداء

إلى والدي اللذان رياني .... نظر عينـــي

إلى أجنحتي التي أحلق بها عالياً ... إخواني الأعزاء

إلى العالم الذي ينبض قلبي بنبضه ويشع أملاً

إلى توأم روحي منى

عبير السرور

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام رسالتي هذه، ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور نظام بركات لإشرافه على رسالتي هذه لما قدمه من وافر علمه وجهده المتميز، وملاحظاته وتوجيهاته العلمية.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور محمد الشرعة على توجيهاته ومساعدته، كما وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور أنور القرعان والدكتور محمود علي لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي هذه حيث كان لملاحظاتهما بالغ الأثر في إثراء وإخراج هذه الرسالة بأفضل صوره.

كما واشكر قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بأساتذته وطلابه.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم وقدم لي المساعدة لإنجاز هذا العمل بشكله النهائي.

الباحثة

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الاستقرار السياسي

الفصل الثالث: العلاقة بين الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي

قائمة الجداول

فهرس الملاحق

الملخص

السرور، عبير عقيل. الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي. رسالة ماجستير- جامعة اليرموك، ٢٠٠٥ (المشرف: أ. د. نظام بركات)

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة حجم الطبقة الوسطى وعلاقته بالاستقرار السياسي، وتناول البحث حجم الطبقة الوسطى في خمس عشرة دولة، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات حسب مؤشرات التنمية البشرية وترتيبها في دول العالم المختلفة حسب التوزيع الجغرافي للقارات وهي مجموعة الدول الغنية (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، استراليا، كوريا الجنوبية، إسرائيل)، مجموعة الدول المتوسطة (الصين، تركيا، البرازيل، الأردن، جنوب أفريقيا)، مجموعة الدول الفقيرة (الباكستان، الهند، المغرب، مصر، نيجريا)، ثم وقامت الباحثة بتناول درجة الاستقرار السياسي في هذه الدول، من خلال معرفة مؤشرات الاستقرار السياسي الموجودة فيها.

كما وقامت الباحثة بدراسة العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون، منذ عام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠٠٢ لدى هذه الدول، لتبيان دور الطبقة الوسطى في التأثير على الاستقرار السياسي فيها من حيث الزيادة أو النقصان باستخدام منهجية تقوم على أساس الجمع والمزاوجة بين التحليل النظري بالظاهرة والتحليل الكمي حيث تضمنت المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي والمنهج الكلاني.

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

أولاً: بينت الدراسة أن محددات الطبقة الوسطى (الدخل، التعليم، المهنة) تتباين بشكل كبير بين دول المجموعات الثلاث فدول المجموعة الأولى ترتفع فيها مؤشرات التعليم والتركيز على جودة مخرجات التعليم وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة الاختصاص والعلماء ذوي المهارات المرتفعة، كما ترتفع فيها مؤشرات الدخل حيث يصل المتوسط إلى (٢٢) ألف دولار، ونتيجة ارتفاع الهيكل العمري للسكان في تلك الدول فإنها تركز في عمليات الإنتاج على أسلوب تكنولوجيا كثيفة رأس المال. أما دول المجموعتين الثانية والثالثة فتركز في مؤشرات التعليم على الكمية على حساب النوعية والجودة، وهو ما انعكس على هيكل العمالة فيها من حيث تدني نسبة الاختصاصيين

والعمال المهرة والفنيين، كما تتميز المجموعتان بارتفاع أعداد العمالة فيها، نتيجة انخفاض القاعدة العمرية وانخفاض سن السكان، وهو ما انعكس على حجم الطبقة الوسطى فيها حيث تميزت دول المجموعة الأولى بارتفاع حجم الطبقة الوسطى فيها، حيث وصلت النسبة إلى (٥٥%) من عدد السكان طوال فترة الدراسة، بينما تراوحت نسبة الطبقة الوسطى في المجموعتين الثانية والثالثة بين (٤٠-٤٥%) من عدد السكان طوال فترة الدراسة. ويتوافق هذا التحليل مع نوعية محددات الطبقة الوسطى للمجموعات الثلاث، وكلما زاد معدل دخل الفرد ارتفعت نسبة التعليم وهو ما ينعكس بالضرورة على جودة التعليم وارتفاع مهارات مخرجاته (العمالة الماهرة، العلماء، الاختصاصيين).

ثانياً: بين التحليل أن مؤشرات الاستقرار السياسي في دول العينة تختلف بشكل متباين حيث ترتفع في دول المجموعة الأولى بينما تعاني وبدرجات مختلفة دول المجموعة الثانية والثالثة من عدم الاستقرار السياسي ويعود السبب الرئيسي لذلك لعوامل سياسية داخلية (اضطرابات، أحداث عنف عرقية، كثرة التغيرات الحكومية)، وليس لانخفاض الطبقة الوسطى فيها، فحجم الطبقة الوسطى ينخفض ويرتفع طبقاً للتغيرات الهيكلية التي تصيب الدول بطريقة منفصلة وبدون ارتباطها مع الدول الأخرى رغم التشابه الظاهري بين الدول.

ثالثاً: بناء على النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين مؤشرات الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي للدول، فكثير من دول العينة تزايدت فيها الطبقة الوسطى وتعاني من ضعف الاستقرار السياسي، بينما يوجد دول أخرى تناقصت الطبقة الوسطى فيها ولكنها تتمتع بالاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: الطبقة الوسطى، الاستقرار السياسي، مؤشرات الطبقة الوسطى، مؤشرات الاستقرار السياسي، قياس مؤشرات الطبقة الوسطى، قياس مؤشرات الاستقرار السياسي.

مقدمة:

وتعد الطبقة الوسطى من أهم الطبقات الاجتماعية التي تتشكل في المجتمعات باعتبارها طبقة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، افرزها نمط الإنتاج الرأسمالي السائد وسوء توزيع الدخول والثروات، مما احدث تفاوتاً في الثروة والنفوذ والمراكز الاجتماعية.

تتميز الطبقة الوسطى بمكانة اجتماعية محددة وذات خصائص تعليمية وثقافية معينة، تعتمد على الدخل والتعليم وطبيعة المهنة التي يمارسها الأفراد وأسلوبهم الخاص في الحياة.

لقد انقسم تاريخ الطبقات الاجتماعية إلى مرحلتين تاريخيتين متميزتين هما: مرحلة التفكير المبني على التأملات الفلسفية التي استخدمها الفكر اليوناني، ثم الروماني، ثم المسيحي، والإسلامي، ثم جاءت مرحلة التفكير العلمي الذي كانت بداياته الفعلية مع الفكر الماركسي.

إن توسيع شرائح الطبقة الوسطى يؤدي إلى دعم البنية الطبقية القائمة داخل المجتمعات، ويؤدي إلى سلام اجتماعي نتيجة التوافق بين مصالح الطبقة العليا واستقرار أوضاع الطبقة الوسطى، أما العكس فيؤدي إلى إذكاء حالة الصراع بين تلك القوى الاجتماعية ويهدد النظام الطبقي القائم بالانهيار، وبالتالي قيام حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فتعاظم حجم الطبقة الوسطى في أي مجتمع تعبير عن حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومن اتساع فرص العمل – عبر الدول – ومن ضيق حجم الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، ثم انه تعبير عن هندسة سياسية واجتماعية ناجحة للنسيج الوطني ومزودة بالأسباب التي تكفل شروط الاستقرار السياسي الذي لا غنى عنه في تحقيق التنمية، وهو ما يبين أن للدولة دوراً رئيسياً في تنمية موقع الطبقة الوسطى في المجتمع من خلال سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، أو من خلال انفتاحها هي نفسها على الطبقة الوسطى، فتدخل الدولة في المجال

الاقتصادي والاجتماعي حاسم في توفير شروط توسعة النطاق الكمي لهذه الطبقة وتوسعة خير انتشارها الاجتماعي.

وارتبط توسيع الطبقة الوسطى ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية الحديثة، مما ساهم بتأليفها أغلبية المجتمع وعندها أصبحت اللاعب السياسي الأول بين الطبقات، مما حال دون تفاقم الصراع الطبقي وخروجه من دائرة التحكم والسيطرة فغالباً تفتقر البلدان التي تفتقد طبقة وسطى واسعة وفاعلة، الاستقرار السياسي وتبقى الديمقراطية فيها جزئية وعرضه للتراجع، أما مع الاستقرار والتوسع العددي للطبقة الوسطى فتتجه إلى تماهي مع الوطن ويصبح الحس الوطني والدفاع عن الوطن وسلامته وسيادته انعكاساً للمصالح الحيوية للمواطنين وليس مجرد تعبير عن ارتباط جغرافي أو تاريخي أو ثقافي بالمكان.

كما وترتبط الوسطى بآليات الانحراك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، أما غياب الطبقة الوسطى فيترك فراغاً كبيراً ويولد قصوراً هائلاً في الية إنتاج الأفكار السياسية وتطويرها، ويؤخر نضوج المجتمع المدني وعملية رسوخ الديمقراطية، ويبقى المعيار الحقيقي لأي سياسية اقتصادية أو اجتماعية هو في مدى مساهمتها في بناء طبقة وسطى واسعة ومندمجة.

أولاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي، من خلال تغطية مجموعة من القضايا الفرعية منها:

1. العلاقة بين حجم الطبقة الوسطى وحجم الاستقرار السياسي.
2. التعرف على مفهوم الطبقة الوسطى، ومؤشراتها وطرق قياسها.

3. دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، والعوامل التي تساهم في حدوثها، وعلاقتها بالطبقات الاجتماعية وخصوصا بحجم الطبقة الوسطى.

4. تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي وكيفية قياسها.

5. محاولة إيجاد تفسير علمي لظاهرة سياسية واقتصادية معاصرة تشغل اهتمام الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول ما يلي:

1. معرفة ظاهرة الطبقة الوسطى وظاهرة الاستقرار السياسي.

2. معرفة اثر الطبقة الوسطى على الاستقرار السياسي في الدول (الغنية والمتوسطة والفقيرة)، وهل تضاؤل حجمها سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي.

3. قدرة الطبقة الوسطى على المرونة والتكيف مع التحولات الجديدة في بنية الأنظمة السياسية العالمية.

حدود الدراسة:

1. الإطار الجغرافي للدراسة

تتناول هذه الدراسة أثر الطبقة الوسطى على الاستقرار السياسي في (15) نظاماً سياسياً وهي مقسمة إلى ثلاث مجموعات حسب مؤشرات التنمية البشرية وهي: مجموعة الدول الغنية (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، استراليا، كوريا الجنوبية، إسرائيل) مجموعة الدول المتوسطة (الصين، تركيا، البرازيل، الأردن، جنوب إفريقيا) مجموعة الدول الفقيرة (الباكستان،

الهند، المغرب، مصير، نيجريا)، تختلف من حيث بنيتها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وهو ما يعطينا تنوع واختلاف في حجم الطبقة الوسطى في تلك المجتمعات والأنظمة مع مراعاة التوزيع الجغرافي على القارات الخمسة.

وتم اختيار عينة الدراسة باستخدام العينة القصدية باعتقاد الباحثة بأنها ممثلة للمجتمع الإحصائي للدراسة.

2. الإطار الزمني للدراسة:

تتناول الدراسة الفترة الزمنية من عام (1990-2004) وللأسباب التالية:

1. يعتبر عام 1990 بداية مرحلة التحولات الجذرية في بنية النظام الدولي(الاقتصادي والاجتماعي والسياسي)، بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة بأيدلوجيها الرأسمالية، وأيضاً ظهور العولمة والثروة التكنولوجية، والتركيز على العامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية، وهذا كله ساهم في التأثير المباشر على وضع الطبقة الوسطى على المستوى العالمي.
2. تبلور ظاهرة العولمة، وسيطرة المفهوم الاقتصادي على المفهوم السياسي مما ساهم في حدوث كثير من التغيرات الهيكلية في المجتمعات نتج عنها ازدياد عدم الاستقرار السياسي على المستوى الدولي.
3. إعطاء فترة زمنية كافية لدراسة المؤشرات بطريقة علمية،مما يضفي على المؤشرات كفاية وصدقية أكثر في التحليل.

3. الإطار الموضوعي:

يبرز في هذه الدراسة مفهومان أساسيان، هما:

المتغير المستقل: حجم الطبقة الوسطى.

المتغير التابع: حجم الاستقرار السياسي.

وفي سبيل التعريف بالمفاهيم، يمكن التمييز في التعريف بين نوعين من التعريفات وهي: التعريف الاسمي، والتعريف الإجرائي.

أولاً: الطبقة الوسطى Middle Class.

التعريف الاسمي: ونقصد بالطبقة الوسطى: قسم من نسق التدرج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع ما، لا يحظى بمكانة عليا ولا يحتل مكانة سفلى، وليس هناك اتفاق على الحدود التي تفصل الطبقة المتوسطة عن غيرها. وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أعضاء المجتمع ككل[1]. واستخدمت هذه الكلمة في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر للإشارة إلى البورجوازية، بالمقارنة مع الطبقة الارستقراطية المالكة للأراضي، لكن تسمية الطبقة الوسطى اتسعت مع الزمن لتشمل البورجوازية الصغيرة والتجار وأصحاب المؤسسات الصغيرة[2].

التعريف الإجرائي:

يمكن تعريف الطبقة الوسطى من خلال تحديد مجموعة من العناصر الأساسية المكونة لها وهي الدخل، التعليم، والمهنة والتي يمكن دراستها عن طريق المحددات وذلك على النحو التالي:

1. الدخل: (الأغنياء ذوي دخل عالي، ذوي دخل متوسط، ذوي دخل منخفض).

---

(1) محمد، غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص289.

(2) فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، اكاديمياً، بيروت، 1993، ص233.

2. التعليم: (التعليم العالي المرحلة الجامعية بكافة أنواعها، الحاصلين على شهادات متوسطة، الحاصلين على شهادات ما دون متوسطة).

3. المهنة: (كبار رجال الأعمال، الفنيون ذوي الياقات البيضاء والموظفين، العمال بكافة أصنافهم "المهرة ونصف المهرة وغير المهرة").

ثانياً: الاستقرار السياسي **Political Stability**

التعريف الاسمي:

ويقصد بالاستقرار عدم حدوث تقلبات أو ثورات في نسق معين[1]. ويقصد بالاستقرار السياسي: محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية..[2].

هناك بعدان للاستقرار: الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي، ويعني الأول إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية... كما يشير الثاني إلى قدرة الدولة على إدارة وحماية مصالحها العليا في الخارج أو احتمالات التهديد الواردة من الخارج وردعها[3].

---

(1) وسام فؤاد، الشاهد للدراسات السياسية الإستراتيجية.
. http://ashahed2000.tripod.comlentekhabat/8.html/13/7/2004

(2) الصاوي علي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995، ص29.

(3) علي الصاوي، نفس المرجع السابق، ص28.

التعريف الإجرائي:

وذلك من خلال تقسيم المفهوم إلى عدة إبعاد وأخذ مؤشرات على كل بعد وذلك على النحو التالي:

1-استقرار المؤسسات:

أ- المؤسسات الحكومية: (سلطات الدولة، تغيير الحكومة، تغيير في الحكومة، حل البرلمان).

ب- مؤسسات غير حكومية: (أحزاب، تعدد الأحزاب، ائتلاف الأحزاب، صراع الأحزاب وجماعات الضغط).

2-العنف السياسي:

أ- عنف حكومي: (عدد المسجونين، عدد المحكومين عليهم بالإعدام).

ب- عنف شعبي (العنف الجماهيري): (الاضطرابات، المظاهرات، المؤامرات، الاغتيالات، الانقلابات).

ثالثاً: منهجية الدراسة:

قامت الدراسة على أساس الجمع والمزاوجة بين التحليل النظري للظاهرة والتحليل الكمي، وذلك لاعتقاد الباحثة بان التحليل الكمي مهم جدا في تدعيم الدراسات النظرية والفكرية، واعتمدت الباحثة على مجموعة من المناهج العلمية في تحليل الدراسة

1. المنهج التاريخي: الذي يشكل المفتاح الحقيقي لفهم التطورات التي تطرأ على الظواهر المختلفة من خلال رصد أهم الأفكار والنظريات التاريخية التي تناولت مفهوم الطبقات الاجتماعية وخصائصها وتقسيماتها المختلفة،وعلاقة ذلك بظاهرة الاستقرار السياسي.

2. المنهج الإحصائي: من خلال استخدام البيانات الكمية المتعلقة بمؤشرات الطبقة الوسطى،ومؤشرات الاستقرار السياسي ،وربط هذه المؤشرات معا بهدف تحليها بالطرق الإحصائية المناسبة، لإثبات صحة الفرضية من عدمها. استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون لمعرفة علاقة الارتباط بين مؤشرات الدراسة والدلالة الإحصائية لقيمة هذا الارتباط.

3. المنهج الكلاني: دراسة ظاهرة الطبقات الاجتماعية (خصوصا الطبقة الوسطى) وظاهرة الاستقرار السياسي في المجتمعات بطريقة شمولية وكلية على اعتبار أن الكل هو أكبر من مجموع أجزائه.

رابعاً: فرضية الدراسة:

افترضت الباحثة في هذه الدراسة أن الطبقة الوسطى هي المتغير المستقل والاستقرار السياسي هو المتغير التابع، وبناءً على ذلك افترضت الباحثة، أن هناك علاقة طردية بين محددات الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي، أي كلما زادت حجم الطبقة الوسطى، كلما زاد حجم الاستقرار السياسي .

خامساً: الدراسات السابقة:

- **دراسة لويس ، ديوي وموود. انجلتر (1950) [1] (Roy Lewis and Angers Moude) بعنوان "الطبقات المتوسطة الإنجليزية"** وأهم ما جاء فيها. أن المجتمع السياسي تشكل عن طريق مواطنين من الطبقة الوسطى، والذين تعتبر أوضاعهم محكمة بشكل جيد، حيث أن الطبقة الوسطى كبيرة وبشكل أكبر من الطبقتين الأخريين تمنع الطبقة الوسطى، أي نوع من

(1) Roy Lewis and Angers Moude, The English Middle , Classes, Phoenix House London, 1950.

أنواع التحكم، وكان من أهم نتائج الدراسة أن الطبقات الوسطى تشكل أهمية كبيرة للمجتمع والدولة وبالذات الأقسام المتخصصة والإدارية للطبقات الوسطى.

-دراسة جورج جورفتش(1972) **Georges. Gurvith**[1] **بعنوان دراسات في الطبقات الاجتماعية.** وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة أجزاء: في الجزء الأول حلل بأسلوب نقدي التعريفات والتفسيرات الرئيسية للطبقات الاجتماعية على ما قدمها كارل ماركس والماركسيون من مختلف البلدان ومنهم: كاوتسكي، ولينين، ولوكاس، وفي الجزء الثاني: عكف على دراسة مفاهيم عن الماركسية التي صاغها الاقتصاديون المهتمون إلى درجة ما بعلم الاجتماع، ومنهم: شمولر، وباريتو، وفيبر، وشومبيتر وعلماء الاجتماع المتخصصون منهم: مورس هالفاكس، وبيتريم سوروكين. وفي الجزء الثالث: حلل الخصائص الرئيسية للطبقات الاجتماعية تمهيداً لتقديم تعريف شامل للطبقات الاجتماعية.

-دراسة بيار لاردك (1980) **Pierre Laroque**[2] **بعنوان "الطبقات الاجتماعية"** وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة أقسام: في القسم الأول قدم لاروك المعطيات العامة للتمييز بين الطبقات وفي القسم الثاني استعرض الخصائص المميزة للطبقات الاجتماعية الأساسية: الطبقة العاملة والطبقة الحاكمة والطبقات المتوسطة، ثم الطبقات الريفية. وفي القسم الثالث درس البنى الاجتماعية في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا والاتحاد السوفياتي. ثم أنهى كتابه بخاتمة ناقش فيها فكرة خلق مجتمع غير منطقي.

([1]) جورج جورفتش، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة: أحمد رضا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972.

([2]) بيار، لاردك، **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة: جوزيف عبود كبه، منشورات عويدات، ط2، بيروت.

- دراسة محمود عبد الفضيل (1988) [1] بعنوان"التشكيلات الاجتماعية الطبقية في الوطن العربي"، دراسة تحليلية لاهم التطورات والاتجاهات خلال فترة (1945-1985) وتمثل هذه الدراسة محاولة استطلاعية للتعرف على تضاريس الأوضاع والمواقف والتركيبات الطبقية في المنطقة العربية في خصوصيتها التاريخية. وفي انعكاساتها على عملية التنمية والتطورات السياسية والاجتماعية. وقد قسم الباحث كتابه إلى سبعة فصول تدور حول الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية وايضاً حول أنماط التحول وأشكاله في البنى والتركيبات التقليدية للمجتمعات العربية، والقوى الاجتماعية، والعلاقات الطبقية في الريف العربي، وبعض معالم الخريطة الطبقية في المدن والمناطق الحضرية...الخ.

-دراسة حسنين توفيق إبراهيم (1992) [2] بعنوان "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية"، حيث تم تقسيم الدراسة إلى قسمين. فالقسم الأول اشتمل على اتجاهات النظرية في تعريف مفهوم العنف السياسي. والإطار الإجرائي للدراسة، أما القسم الثاني اشتمل على تحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية وقياس درجة شدتها. وسعت هذه الدراسة إلى استكشاف أبعاد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مع تفسير هذه الظاهرة خلال الفترة من 1971-1985 من خلال رصد إحداث العنف السياسي وتحليلها، وقياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات المفسرة له، وهي التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية، وعدم التكامل الوطني، وعدم العدالة التوزيعية، والتبعية الاقتصادية. وتناولت الدراسة الظاهرة في سبعة عشر نظاماً عربياً خلال الفترة المعنية.

([1]) عبد الفضل، محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988).

([2]) إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992).

-دراسة فيديش. ج، آرثر Vidich, Arthurg (1995) [1] بعنوان "الطبقات الوسطى الجديدة" حيث بينت الدراسة أن النظرية هي البنية التاريخية غير الرسمية للمشاكل الفكرية للمواضيع الاجتماعية الجامدة وتصميم هذه المشاكل من خلال التحليل التجريبي للمعلومات. وتم التركيز على الطبقة الوسطى الجديدة في المجتمع، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ظهور الأهمية السياسية للشريحة الوسطى في الطبقة المتعلمة والتي أصبحت تتلقى المساعدة عن طريق الزيادة في التعقيد التنظيمي.

- دراسة رمزي زكي (1996) [2] بعنوان "الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى"، وتناولت دراسته على تعريف معاني المصطلحات كل من مصطلح الليبرالية، ومصطلح الطبقة الوسطى وشرائحها، ثم الليبرالية الجديدة والطبقة الوسطى، فاشتملت أولاً على حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة. وثانياً على حالة البلاد النامية، والقضية الأساسية التي بحث فيها تدور حول كيف انحدرت أوضاع الطبقة الوسطى في ظل الليبرالية الجديدة؟ وما النتائج الحالية والمحتملة لتردي أوضاع هذه الطبقة سواء كان ذلك في حالة الغرب الرأسمالي، أم في حالة العالم النامي.

- دراسة عبد القادر القصير (1997) [3] بعنوان "الطبقية البناء الطبقي في الريف والحضر، مثال: "المجتمع المغربي" حيث قسم الكتاب إلى بابين متكاملين: الباب الأول نظري

([1]) Vidich, Arthurg, The New Middle Classes: Life- Style, Stutus Claims and Political Orientations, Hound Mills: Ma Cmillan, 1995.

([2]) زكي، رمزي، **الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى**، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، 1996م.

([3]) القصير، عبد القادر، **الطبقية: البناء الطبقي في الريف والحضر**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1997.

في الطبقة السفلى أكثر منه حراك طبيعي باتجاه الأعلى. وتناولت الدراسة عدة محاولات لتفسير سبب انكماش الطبقة الوسطى في بعض الدول دون غيرها، أما دلالات الدراسة للسياسات تتضمن أن الطبقة الوسطى الكبيرة مهمة للاقتصاد. وإذا كان السوق غير قادر على أن يحدث هذه النتيجة، فإن من الواجب استخدام السياسية المالية لأغراض إعادة التوزيع.

- **دراسة وليام واستيرلي William Eastyerly (2001)** [1] تقوم هذه الدراسة على إجماع الطبقة الوسطى والفروقات التنموية والاقتصادية، يعرف إجماع الطبقة الوسطى بأنه وضع وطني حيث لا يوجد فروقات طبقية قوية ولا فروقات اثنثة. هذه الدراسة تربط وجود إجماع الطبقة الوسطى بخصائص البلدان خارجية المنشأ، مثل هبة الموارد والتنوع الاثني اللغوي. وإن الوضع الذي فيه مساواة نسبية وتنوع اثني تكون فيه الطبقة الوسطى تسهل مستويات عليا من الدخل والنمو، ومستويات عليا من المصالح العامة. فهذه البلدان ذات إجماع مرتفع للطبقة الوسطى لديها مستويات مرتفعة من الدخل والنمو الاقتصادي.

- **دراسة نانسي بيردسول وكارول غراهام وسيفانو بيتناتو Nancy Birdsall, Carol Graham, and Stefano Pettinate (2002)** [2] بعنوان **"العولمة العالقة في نفق: هل تلطخ الطبقة الوسطى؟"** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مجموعات الطبقة الوسطى والكيفية التي تخشى بها من التحول العالمي إلى السوق واقتراح بعض المقاييس البسيطة للوسط: حجم وحصة الدخل للأسرة، ومكانة دخولهم بالنسبة لنظرائهم الأكثر ثراءاً. وتشير النتائج إلى ضغط توزيعي حقيقي بالنسبة للأسر متوسطة الدخل. وكذلك التصورات العامة لمثل هذا

---

(1) William Easterly, The Middle Class Consensus and Economic Development, World Bank, July 2001.

(2) Nancy Birdsall, Carol Graham, and Stefano Pettinato, Stuck In The Tunnel: Is Globalization Muddling The Middle Class? August 2000.

الضغط، كذلك تشير إلى الحاجة لتطوير مقاييسي جديدة لفهم الاتجاهات التوزيعية التي تحجبها المقاييس التجميعية التقليدية.

-دراسة "السياسة والحرية، الاستقرار السياسي وغياب العنف السياسي" (2002)[1]

ركزت هذه الدراسة على مؤشرات الاستقرار السياسي والتي تتضمن على ثورات سياسية والمظاهرات والاضطرابات والاعتداءات العسكرية وعدد القتلى من أحداث العنف الداخلي من سنة (1996-2002)، وكان المقياس يتراوح من (2.5 درجة) تعني استقرار سياسي و(صفر) تعني وسط وسالب (2.5) تعني عدم استقرار سياسي.

ستعتمد الباحثة على ما توصلت إليه الدراسات السابقة وستحاول تجاوز الثغرات والتكرار ما أمكن في سبيل الإضافة العلمية في هذا المجال، وذلك خلال استخدام الأرقام للتوصل لنتائج أكثر دقة.

Politics and Freedom: Political Stability and Absence of Violence:([1])
http://earthtrends.wei.org/searchable_db/results.cfm?years=all&variable_ID=1277&the...2/7/2005

الفصل الأول

الطبقة الوسطى

مقدمة:

تعد ظاهرة الاختلاف بين الناس وانعدام المساواة بينهم وتفاوت ظروفهم وأقدارهم باقية خلال تاريخ البشر ولا مجال لتعديلها أو تغيرها، فالأفراد الذين يتقاربون من حيث المواقع والأدوار الاجتماعية والمصالح يشكلون طبقة، فالطبقة جماعة لها ميزة خاصة ليس لها حدود مرسومة بدقة ولا يمكن القول أين تبدأ وأين تنهي بالضبط. فالطبقة الواحدة تشتمل في ثناياها فئات تتنوع اشد التنوع، وهذه الفئات مرتبة بشكل مختلف من حيث المادة والوجاهة والنفوذ، وأن غالبية الباحثين اتفقوا على نظام طبقي يتكون من ثلاث طبقات (عليا ووسطى ودنيا). وستركز الباحثة في هذه الدراسة على الطبقة الوسطى باعتبارها طبقة ذات إمكانيات وقدرات متعددة.

قسمت الباحثة الفصل الأول إلى أربعة مباحث، الأول يتناول تعريف الطبقات الاجتماعية وتصنيفها وتناولت الباحثة في هذا المبحث التطور التاريخي لمفهوم الطبقات الاجتماعية،حيث تم تقسيمها إلى مرحلتين تاريخيتين هما، مرحلة التفكير المبني على التأملات الفلسفية،وهي المرحلة التي تعود إلى الفلاسفة والمفكرين القدماء،واليونان والرومان، أما المرحلة الثانية فهي المرحلة العلمية والتي بدأت بالفكر الماركسي.

كما تناولت الباحثة في المطلب الثاني مفهوم الطبقة الوسطى والاتجاهات الفكرية المختلفة التي تناولتها واهم تعريفاتها لمفهوم الطبقة الوسطى، ثم أهم خصائص هذه الطبقة، وفي المطلب الثالث تناولت الباحث كذلك بالدراسة والتحليل الطبقة الوسطى، مشكلاتها ودورها في المجتمع. أما المطلب الرابع فيتناول محددات الطبقة الوسطى وكيفية قياسها.

المبحث الأول

تعريف الطبقات الاجتماعية وتصنيفها

أولاً: مفهوم الطبقة الاجتماعية.

الطبقة الاجتماعية من المفاهيم الاجتماعية المعاصرة، يطلق عليها في اللغة الانجليزية كلمة(class)،وهي تعني الصنف من الأشياء أو الناس،ولم يستخدم اللفظ في معناه الاجتماعي في اللغات الأوروبية إلا في عام 1766،ثم شاع استعماله منذ أن وضع كارل ماركس نظريته عن صراع الطبقات في أواسط القرن التاسع عشر(1). أما في اللغة العربية فقد وردت هذه الكلمة في قاموس لسان العرب لابن منظور في مادة طبق، حيث يذكر أن طبقات الناس هي منازلهم ومراتبهم. فهي إذن فئة معينة من الأفراد الذين يتقاربون من حيث المواقع والأدوار الاجتماعية، ويشاركون في مصالح وأهداف يعونها بنسب متفاوتة(2).

ثانيا: التطور التاريخي لمفهوم الطبقات الاجتماعية:

ينقسم تاريخ البحث في الطبقات إلى مرحلتين متمايزتين هما: (3)

الأولى:مرحلة التفكير المبني على التأملات الفلسفية،وهي المرحلة الأقدم وتعود بداياتها إلى الفلاسفة القدماء والفكر اليوناني والروماني والمسيحي والإسلامي.

الثانية: المرحلة العلمية: التي يجمع الباحثين على أنها بدأت مع الفكر الماركسي(كارل ماركس) الذي عالج مفهوم الطبقة في كل أعماله وبأساليب وطرق مختلفة.

أ. البدايات الفلسفية في دراسة الطبقات عند اليونان والرومان والمسيحية والإسلامية.

---

(1) القصير،عبد القادر،**الطبقية:البناء الطبقي في الريف والحضر**، (بيروت،دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1997)، ص28.

(2) خليل أحمد، خليل، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، (بيروت، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995)، ص270.

(3) أيوب سمير، **البناء الطبقة للفلسطينيين**، (بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1984)، ص20.

يعود مفهوم الطبقة إلى العصور القديمة،حيث كانت تدل على مستوى الدخل أو المجـال الاقتصادي، وفي بعض المجتمعات على المكانة الاجتماعية أو الدينية، ونتيجة تطور المجتمـع وزيادة عدد السكان وتوسع النظام السياسي والاجتماعي،قسم المفكرين المجتمـع إلـى خمـس "طبقات" اعتمادا على نسبة مساهمة الأفراد في الجهد العسكري.

وفي العهد اليوناني، حيث يعتبر افلاطون وأرسطو أهم المفكرين في الفلسفة اليونانية القديمـة، حيث اتخذ أفلاطون المسار المثالي الميتافيزيقي للتعبير عن آرائه وأفكاره، حيث قسم المجتمـع اليوناني إلى ثلاث أقسام هي، طبقة الحكام، وطبقة الجند أو المحاربين، وطبقة العمال (العبيـد). واعتمد أفلاطون في تقسيمه للمجتمع على القدرات العقلية للأشخاص فـي المجتمـع، عكـس المفكرين الذين سبقوه باعتمادهم على النظام الوراثي في تقسيم الطبقات في المجتمع[1].

أما المفكر اليوناني أرسطو فاعتمد الواقع الاجتماعي اليوناني مصدرا لأفكاره وآرائـه، وقسم المجتمع اليوناني إلى طبقات اجتماعية على أساس العامل الاقتصادي (المهنة، والثـروة) وعامل القوة ،حيث اتخذ من المهنة أساسا للتدرج الطبقي،على اعتبار أن هناك مهن أرقى مـن مهن أخرى، فقال "أن أول عناصر الدولة المزارعـون،يليهم العمـال والتجـار ثـم الإجـراء والمحاربون"[2] إلى جانب طبقة المستشارين والقضاة،وقسم الناس حسب ثـرواتهم إلـى طبقـة غنية،وطبقة متوسطة،وطبقة فقيرة، وقال بأن مساواة الثروة بين أهل المدينة قد يحقـق بعـض المنافع في تلافي المنازعات الداخلية لكنه لا يخلو من بعض المضار الناتجة عن ظلـم النـاس

(1) لورس،جون،الإنسان والارتقاء، ترجمة: عدنان جاموس، (بيروت، دار الجماهير،1970)،ص145.

(2) بركات، نظام محمود، **مقدمة في الفكر السياسي**، ص52.

المبرزين والأكثر نشاطاً وحرمانهم من زيادة ثروتهم، ولذلك فهو يدعو إلى الاعتدال في توزيع الثروة ويطالب بتحقيق العدل الاجتماعي(1).

وقسمهم حسب مراكز القوة، إلى طبقة الوجهاء،وطبقة الشعب ،وطبقة الرقيق(2) وقال بأن طبقة المواطنين هي التي تمتاز بالتشريف السياسي وهي القادرة على الحكم وتقبل حكم غيرها. أما الطبقات العاملة والحرفية فهي غير مؤهلة للاشتراك في الحكم وان الطبيعة قد أهلتها لتلقي الأوامر والإطاعة فقط(3).وفضل أرسطو في معظم كتاباته الطبقة الوسطى باعتبارها أفضل طبقات المجتمع(4).

أما في روما فقد تم تقسيم الناس إلى طبقات بالاستناد إلى العامل الديني،والعامل القانوني،وعامل الثروة، فمن حيث العامل الديني، هناك طبقة الأشراف، وطبقة العامة حيث يتمايز الأشراف عن العامة بأن لهم تاريخ ديني (رهبان يؤدون الشعائر الدينية)،ثم تم تقسيمهم على أساس قانوني، فهناك المواطنين ذوي الحقوق الكاملة،والمواطنين ذوي الحقوق المنقوصة. وفيما يخص عامل الثروة فقد حدد التقسيم الطبقي بناء على مقولة أن المواطنين يزداد اهتمامهم بالدفاع عن المدينة بمقدار ما لديهم من ثروات حيث قسم المجتمع إلى قسمين: طبقة المحاربين " Classis من Calare، أو ما يعرف بالطبقة الفوقية،وهم الذين يملكون الأموال الكافية لعمليات التجهيز العسكري. وطبقة الشعب، أو الطبقة التحتية(5).

---

(1) بركات، نظام محمود ، **مقدمة في الفكر السياسي**، (الرياض، دار عالم الكتب)، ص52.

(2) ارسطو، السياسات، ترجمة، الاب اوغسطين بربارة البوليسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، (بيروت، الطبعة الأولى، 1957)، ص190-195.

(3) بركات، نظام محمود ، **مقدمة في الفكر السياسي**، ص53.

(4)الحسيني، السيد، **السياسة والمجتمع**، كلية الآداب- جامعة عين شمس، 1992م، ص81.

(5) ايوب ،سمير ،البناء الطبقي للفلسطينيين، ص20

تعريف الطبقة في الفكر المسيحي:

اصطلح المؤرخون على إطلاق اسم "القرون الوسطى" على الفترة من عام 476م (سقوط روما إلى عام 1453م سقوط القسطنطينية)، وفي خلال هذه الفترة ساد الإقطاع، وكان الدين يتحول إلى نظام كهنوتي عم العالم المسيحي كله. وأصبح للكنيسة اثر واضح في الحياة الاقتصادية إذ أعطت لنفسها حق تنظيم جميع العلاقات البشرية. وأخذ القديس المسيحي يحل محل الإله الوثني الذي كان يدرأ الأذى عن الناس، وهكذا سيطرت الكنيسة على مناحي الحياة. فيكتب القديس بولس –مثلاً– في استنكار الكنيسة للتفريق بين الناس على أساس الجنس أو المركز الاجتماعي يقول "ليس هناك يهود وإغريق، ولا حر وعبد، ولا ذكر وأنثى، فكلهم سواء في يسوع المسيح" وعلى ذلك صدر مرسوم التسامح عام 311، وتلاه مرسوم ميلان عام 313م. ولكن هذين المرسومين لم يقضيا على الاضطهاد، بل حولا دفته: إذ بدأت الكنيسة تتولى خصومها بالاضطهاد[1].

ركزت الكنيسة في هذه الفترة على الالتزام والدفاع عن العقائد التي أدت إلى الاضطهاد. وخير مثال على ذلك القديس أوغسطين وقد شملت أوروبا في القرنين الثالث والرابع عشر موجة تطويرية بعثتها ظروف الحرب السياسية وشؤون الاجتماع. وقد خدمت هذه الحركات التطورية قضية الإمبراطورية وعززت موقفها وثبتت دعائمها في صراعها ضد رجال الدين[2].

نستنتج مما سبق أن هناك مساران للاتجاه المسيحي هما تأييد التعسف الكنيسي، والمناداة بالحرية والإصلاح.

([1]) أحمد، سيد غريب، الطبقات الاجتماعية، ص38.

([2]) أحمد، سيد غريب، الطبقات الاجتماعية، ص39.

تعريف الطبقة في الفكر الإسلامي:

اهتم المفكرون الإسلاميون بموضوع الطبقات التي دارت حول موضوع الطبقات، نجد أنه ثمة قسمين حيث يتجه أولهما إلى ذكر تراجم الصحابة أو العلماء أو الأدباء مرتبة حسب تواريخ وفياتهم. حيث يستخدم هذا القسم من المفكرين مفهوم "الطبقة" بمعنى "الجيل (Generation) أو الجماعة (Group). واتجه القسم الثاني إلى بيان الطبقات الاجتماعية، سواء السائدة في المجتمع -معتمداً على السرد التاريخي الوصفي- أو حسب ما تمليه عليه ذاكرته من مجتمعات مثالية[1].

فالظروف الاجتماعية التي سادت المجتمع العربي قديماً هي جمع الإسلام قبائل العرب تحت لوائه، وقضى على العصبية الجاهلية، فزالت الحزازات القديمة التي كانت بين القبائل، حيث خضعت لحكم النبي (ﷺ) وأوامر القرآن الكريم بعد أن كانت يدينون لرؤساء متفرقين. وبذلك قامت في بلاد العرب حكومة مركزية قوية[2]. وقد عنى الإسلام بخلاص المؤمن الفرد، فالمؤمنون سواء عند الله إلا فيما فضل به بعضهم على بعض من درجات التقوى. ولكن مساواة المسلم بإخوانه في الدين التي يكلفها في واقع الأمر حقه في الاتصال بربه اتصالاً مباشراً[3]. ولم يذكر تفصيل للطبقات الاجتماعية في داخل الجماعة الإسلامية.

اعتمد بعض مفكرو الإسلام وفلاسفته على التاريخ في وصف الحياة الاجتماعية السائدة. فالناس عند ابن رشد مثلاً خاصة وعامة، كما هم لدى جميع الفلاسفة. فهو يرى أن الخاصة هم أهل البرهان من الفلاسفة أما الجمهور (العامة) فطبقات كثيرة متنوعة يدخل فيها ابن رشد أكثر

---

(1) أحمد، سيد غريب، الطبقات الاجتماعية، ص41.

(2) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1956، ص194.

(3) أحمد، سيد غريب، الطبقات الاجتماعية، ص43.

علماء الكلام. أما ابن الفقيه فيرتب السكان على هذا النحو: الملك، وولاة الأقاليم أو جباة الضرائب، والوزير، وملوك الأراضي الإقطاعيون، والفلاحون التابعون لهم والقضاة والوعاظ والشرطة، وهكذا[1].

وسنحاول عرض بعض أعمال ابن خلدون الذي يعد من فلاسفة الإسلام والذين اهتموا بهذا الموضوع.

يقوم الاجتماع الإنساني لدى ابن خلدون على أساسين بارزين: العصبية والدين. إذ لولا العصبية والدين لما كان عندنا اجتماع إنساني سليم. يقول ابن خلدون "الملك إنما هو بالعصبية، والعصبية متألفة من عصبات كثيرة تكون واحدة منها أقوى من الأخرى كلها فتغلبها وتستولي عليها، حتى تصديرها جميعاً في ضمنها وبذلك يكون الاجتماع والغلب على الناس والدول. وسره أن العصبية العامة للقبيل هي مثل المزاج للمتكون".

ركز ابن خلدون على بعض العلائق الهامة، بين قوة العصبية، وبين أمور الديانة والدعوة الدينية فإنه يقول: "أن الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم" لأن هذه الدعوة تتضمن حمل الناس على السير وفق ما تقتضيه الأوامر الدينية؛ ولذلك لا تخرج عن نطاق الأمور التي تحتاج إلى عصبية[2].

هناك نوعان من الأبعاد الطبقية لدى ابن خلدون، أولهما يتضمن القرابة والدين والجاه، وثانيهما: الاقتصاد والمهنة بما فيها من البعد التعليمي كصناعة وهو يرى أن الحضارة هي نهاية العمران وخروجه إلى الفساد، ونهاية الشر والبعد عن الخير، فقد تبين أن أهل البدو اقرب إلى الخير من أهل الحضر. ولذلك يرى أن الدولة تمر بثلاث مراحل خلال نموها، فيقول "وأن

([1]) أحمد، سيد غريب، الطبقات الاجتماعية، ص45.

([2]) محمد بن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار الأرقم، 2001، ص189).

أعمار الدول في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته". بانياً هذا التصور على أساس العصبية التي تعد البعد الأول في إحداث التدرج الطبقي من زاوية، وتكون الأمم من الزاوية الثانية، وكذلك على أساس أسلوب الحياة (Way of Life) المتأثرة بالعامل الاقتصادي، ويرى أن الدولة تقوم أولاً على أساس "السيف القوي حيث تضعف العصبية، ثم يكون استخدام العقل والمنطق بعدئذ"[1].

ب. بدايات المرحلة العلمية في دراسة الطبقات:

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (نهاية العصور الوسطى وبدايات عصر النهضة) ولدت داخل المجتمع الإقطاعي مجموعة من التطورات والتحولات ،شكلت البدايات الاجتماعية والاقتصادية التي مهدت لقيام نظرية علمية تتناول ظاهرة الطبقات الاجتماعية بالتحليل فـ"روسو" وفي كتابه عن "أصل وأساس عدم المساواة بين البشر"، فقد فرق بين نوعين من الطبقات،الأول: وسماه الطبيعي، ويعتبر أن الطبيعة هي التي أوجدته، ويستند على الفروق في العمر، والصحة والقوة الجسمانية، والقدرات العقلية أو الروحية. والثاني: وهو ما سماه اللامساواة الأخلاقية أو السياسية، وبين أنها تقوم على نوع من الاصلاح الاجتماعي، وتستند على موافقة الإنسان، نتيجة الامتيازات المختلفة التي يتمتع بها بعض الناس على حساب الآخرين، كالثروة والتشريف والقوة، أو على الأقل الاستحواذ على وضع ينزع من طاعة الناس له"[2].

([1]) أحمد، سيد غريب، الطبقات الاجتماعية، ص49.

([2]) بوتومور، **الطبقات في المجتمع الحديث**، ترجمة: محمد الجوهري، عليا شكري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، دار الكتاب للتوزيع، الكتاب السابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر، ط2، 1979م، ص64.

وفي القرن الثامن عشر استعمل الفيزيوقراطيون (الطبيعيين) تعبيـر "طبقـة" لتقسيم المجتمع تقسيمات فرعية حسب الوظائف التي تشغلها بعض المجموعات أو حسب المكان الـذي يحتله الفرد في تنقل الثروات[1]. وكتب Sombart في ذلك القرن قائلا "أن كل البلدان تقريبـا منذ Stuarts, Tudors تحولت نبالتها إلى "ارستقراطية النقود وبيوت النبالة " Counting House" وظل الوضع كذلك حتى بداية القرن التاسع عشر. حيث أصبح المفكرون أكثر تحليلا لمفهوم الطبقات في المجتمع.

فجوستاف شمولر Gustav Schmoller *حاول أن يربط مفهوم الطبقة الاجتماعية بالمهنة،وعرف الطبقات بأنها تقسيم المجتمع إلى عدد معين من جماعات كبيرة ، تضم الأفراد أو الأسر التي لها ظروف واحدة متشابهة، وهي جماعات مغلقة إلى حد ما، لا تتكون حسب روابط القرابة أو الإقامة، وإنما حسب المهنة، ونوع العمل، والحيازة، والثقافة، بـل وكثيـراً حسب الحقوق السياسية[2].

ومهما كانت هذه التغيـرات فـي توزيـع الثـروة، فالتـدرج الاجتمـاعي Social Stratification والتنقل الاجتماعي Social Mobility يعتمد على النفوذ مـن ناحيـة طبيعة البناء الطبقي[3].

([1]) مبيض، عامر رشيد، **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعي الاقتصادية العسكرية**، ص893.

* اقتصادي الماني عاش في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين،له مؤلف مبادئ فـي الاقتصاد السياسي

([2]) جورج جورفتش، **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ترجمة: احمد رضا، ص109.

([3]) سعد، إسماعيل علي، **الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيـة، 1993م)، ص274.

• البرجوازية Bourgeoisic مقولة أساسية من مقولات الاقتصاد الماركسي، وتطلق هذه الكلمة في الاصطلاح اللغوي على الطبقة المتوسطة من سكان الحواضر، حيث أن "البورجوازي Bourgeois" هـو الـشخص المتيسر الذي يقطن المدينة، منذ أن ظهر في العصور الوسطى أولئك "الصناع Astisans" والتجـار مـن

ثالثاً: مفهوم الطبقة في الفكرين الاشتراكي والرأسمالي.

أدى انطلاق الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر إلى خلق كثير من التحولات في بنية المجتمع الأوروبي الاقتصادية والفكرية،وبينما اتجه الفلاسفة الانجليز إلى الاهتمام بحقوق الإنسان، اهتم الفلاسفة الألمان بالمصالح الإنسانية، ودراسة تاريخ التطور والتغير في الحياة الاجتماعية، وقوانين التقدم الإنساني، بناء على أسس عقلانية[1]،وهو ما دفع ماركس وانجلز إلى دراسة التغيرات الاجتماعية في التاريخ ودور العامل الاقتصادي فيها، وفي عام 1848، أوضح ماركس وانجلز (Marx & Angels) في البيان الشيوعي الذي إصداره، بان التاريخ البشري هو تاريخ صراعي بين الطبقات، إلى جانب صراعات أخرى هامة بين الفئات التي تتكون منها الطبقة الواحدة، لتبدأ بعد ذلك الأبحاث والدراسات التي تتناول الطبقات الاجتماعية.

أ. **مفهوم الطبقة في الفكر الماركسي :**

يعتبر ماركس (Marx) أول من أشاع استخدام لفظ "الطبقات" وهو الذي دفع الكثير من الباحثين والكتاب إلى تناول مشكلة الطبقات والآثار السلبية التي تنجم عنها في علمي السياسة والاقتصاد. ويرى ماركس أن الطبقات هي امتداد لانقسامات طبقية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ[2]. فيقول:"خلال العهود التاريخية السابقة نجد المجتمع في كل مكان تقريباً، منظماً تنظيماً متسلسلاً والأوضاع الاجتماعية على مراتب ودرجات متفاوتة. ففي روما القديمة نجد النبلاء، ثم

ذوي اليسار، فانتسبوا إلى تلك الطبقة التي تسمى "بورجوازية"، نسبة إلى "القرى" و"الكفور" أو "المراكز Bourgs"، والمركز هو "البندر" أو "الكفر الكبير"، الذي يقترب في حجمه وشكله إلى حد ما من "المدينة". (قباري، محمد إسماعيل، أصول علم الاجتماع السياسي)، ص165.

([1]) دورتي،جيمس،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة وليد عبد الحي،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985،ص144.

([2]) سعد، إسماعيل، **قضايا المجتمع والسياسة**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000م)، ص324.

الفرسان، ثم العامة، ثم الأرقاء، وفي القرون الوسطى نجد الإقطاعيين الأسياد، ثم الإقطاعيين الإتباع، ثم المعلمين، ثم الصناع، ثم الأقنان ونجد تقريباً داخل كل طبقة من هذه الطبقات مراتب ودرجات خاصة"[1].

وبهذا التحليل كانت المادية التاريخية أول نظرية تكشف عن الترابط الداخلي الوثيق بين تطور أنماط الإنتاج والبناء الطبقي للمجتمع، وأكدت على أن هذا الترابط العضوي إنما يرجع قبل كل شيء إلى أن مستوى معين من تطور إنتاجية العمل يصبح شرطاً ضرورياً، ولكن غير كاف، لكي تكون هناك إمكانية استغلال الإنسان للإنسان[2]. لان الإنسان إذا كان ينتج فقط الحد الأدنى اللازم للإبقاء على وجوده العضوي وقدرته على إعادة إنتاج قوة عمله، فلن تكون هناك إمكانية للاستيلاء المنظم على عمل شخص آخر.

ونلاحظ أن التحليل الماركسي يستند على المعيار الاقتصادي، فبالنسبة إليه تتصارع طبقتان فقط، طبقة المالكين وطبقة غير المالكين، تملك الطبقة الأولى جميع وسائل الإنتاج والرساميل، وتسمى البرجوازية Boergeois وبالتالي القيادة الكاملة للحياة الاقتصادية والسياسية أيضاً. في حين أن الطبقة الأخرى لا تملك سوى قوة العمل وهي تحت السيطرة التامة للطبقة الأولى التي تستغلها[3]. وتسمى البروليتاريا •Proletaria[4].

([1]) سعد، إسماعيل علي، **الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993م)، ص279.

([2]) عبد الفضيل، محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، شباط/ فبراير، 1988م)، ص16.

([3]) بيار لاروك، **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة: جوزف عبود كبه، (بيروت، منشورات عويدات، ط2، 1980)، ص13.

([4]) سعد، إسماعيل علي ، **الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع**، ص279.

• البروليتاريا هو اصطلاح استعمل لأول مرة ليصف الطبقة الاجتماعية الواطئة في روما القديمة خلال فترة الامبراطورية الرومانية. وبعد هذه الفترة من الزمن استعمل الاصطلاح ليصف أعضاء الطبقات الفقيرة في

يقول ماركس (Marx) أن الفلاحين الصغار يشكلون جمهوراً واسعاً، يعيش أعضاؤه في شروط متشابهة دون أن يقيموا علاقات معقدة فيما بينهم، وطريقة إنتاجهم تعزلهم عن بعضهم بدلاً من أن تضعهم ضمن علاقات متبادلة. فمقدار ما تعيش ملايين من العائلات في شروط وجود تفصل أنماط حياتها ومصالحها وثقافتها عن أنماط حياة ومصالح وثقافة الطبقات الأخرى وتضعها موضع تناقض عدائي إزاء الطبقات الأخرى فهي تشكل طبقة. وبمقدار ما ينعدم أي تضامن إجمالي بين الفلاحين الصغار، وبمقدار ما لا يخلق التماثل بين مصالحهم وحدة، ولا اتحاداً قومياً، ولا تنظيماً سياسياً، فهم لا يشكلون طبقة"[1].

وماركس (Marx) بهذا التعريف بين أن نشوء الطبقات الاجتماعية،لا يرتبط بالتماثل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية فقط، فلا يكفي أن يعيش عدد كبير من الناس بطريقة تقريباً متشابهة، ويمارس عملاً متماثلاً، بل يجب أن يكون مرتبطا بعلاقات دائمة فيما بينهم، ومن خلالها يكتشفون الاختلافات والفروق والتعارض مع الفئات الأخرى.

وضع كل من ماركس وانجلز (Marx & Angels)مفهوم للطبقة الاجتماعية فكل شكل تاريخي محدد من أشكال المجتمع يقتضي تقسيماً مميزاً وخاصاً به للطبقات الرئيسية والفئات الاجتماعية الأخرى. وتتكون كل طبقة بدورها من مجموعات اجتماعية مختلفة. تقوم في ما بينها تناقضات معينة. وللتناصر الطبقي أيضاً أشكاله المتنوعة[2].

المجتمعات القديمة الإقطاعية. واستعمل العالم كارل ماركس هذا الاصطلاح استعمالاً دقيقاً وعلمياً وكان يعني به الطبقة العمالية الصناعية التي تشتغل بعضلاتها للحصول على لقمة عيشها، فهذه الطبقة حسب اعتقاد ماركس لا تمتلك وسائل الإنتاج مطلقاً بل تمتلك الجهود البشرية فقط والتي تبيعها بأجور زهيدة للطبقة الرأسمالية المستغلة، (دينكين ميتشل، معجم علم الاجتماع)، ص167.

([1]) ريمون آرون، **صراع الطبقات**، ترجمة: عبد الحميد الكاتب، (بيروت، منشورات عويدات، ط3، 1983م)، ص28.

([2]) مجموعة مؤلفين سوفييت، الفلسفة الماركسية في القرن التاسع عشر، (بيروت: دار الفارابي، ط1، 1990)، ص249.

والطبقة وفق ماركس (Marx) هي :جماعة من الفاعلين الاجتماعيين تتحدد مواقعهم من خلال العملية الإنتاجية (أي من خلال الموقف الاقتصادي)، وفي ضوء تعارضها مع طبقة أو طبقات أخرى ،ووعيها لهذا التعارض[1]

حسب التحليل الماركسي ركز على أهمية العوامل الايدولوجية والسياسية في المجتمع، إلا أن المجتمع لا يشمل طبقة واحدة، بل يركز على صراع الطبقات بفرض وجود تناقضات ونضال طبقي داخل المجتمع.

والطبقات كما عرفها لينين في مؤلفه "المبادرة الكبرى" هي "جماعات كبيرة من الناس تختلف من حيث مكانتها في نظام معين تاريخياً للإنتاج الاجتماعي، ومن حيث علاقتها (المثبته والمصاغة بقوانين في الغالب) بوسائل الإنتاج ومن حيث دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل. وبالتالي من حيث طرق وصولها على حصة من الثروة الاجتماعية وحجم تلك الحصة"[2].

ويشير لينين (Lenine) في هذا التعريف إلى أهم السمات الاقتصادية للطبقة وهي علاقة الناس المتباينة بوسائل الإنتاج، فهذه العلاقة تحدد سائر الفوارق، فالبرجوازية تستأثر بقسم اكبر من القيم المادية والروحية، التي ينتجها المجتمع وتستولي عليها بشكل ارباح، وتهيمن على المجتمع ليس في ميدان الاقتصاد فقط بل وفي السياسية والايدلوجية، لأنها بالذات تمتلك وسائل إنتاج أساسية في المجتمع الرأسمالي. إلا أن الفوارق الطبقية تستمر كذلك في ميدان السياسة والمعيشة والايديولوجية. ولكل طبقة وعيها السياسي واخلاقياتها. ولكنها جميعاً تحددها في آخر المطاف الفوارق الاقتصادية التي هي الأكثر جوهرية بين الفوارق الطبقية[3].

([1]) مبيض، عامر رشيد ، **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**، (سوريا، دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2000م)، ص893.

([2]) بربشكينا، ما هي المادية التاريخية؟ (دار التقدم، موسكو، 1986، ص 115).

([3]) بربشكينا، ما هي المادية التاريخية، ص116.

وخالف جوزيف ا. شومبيتر J.A. Schumpeter ماركس في تحليله حيث تناول الطبقات الاجتماعية باعتبارها جماعات واقعية، وليست مجموعات من الأفراد. فيقول: "الطبقة الاجتماعية هي هيئة اجتماعية خاصة، حية، تعمل وتعاني بصفتها هذه، ولا بد من تصورها كوحدة،والطبقة شيء اكبر من مجموع أعضائها المتفرقين. فالطبقة تشعر بكيانها باعتبار أنها تشكل كلا، وتتسامى بهذا الوصف، وتمتلك حياتها الخاصة، وروحها المتميزة"[1].

أما موريس هالفاكس Maurice Halbwachs فيهتم بالسلوك الذي يتحدد عن طريق الواقع الاجتماعي، ولذا فهو يركز على الإطار الاقتصادي للطبقة الاجتماعية، حيث لا تتمايز الفئات الاجتماعية عن طريق الميلاد، ولكنها تحدد سلوك أعضائها ودوافعهم ومستويات طموحهم[2]. وبناء على ذلك يعرف الطبقات الاجتماعية بأنها مجموعة متدرجة إلى أقصى حد، لها وعي جماعي نوعي، وتتجلى فيها درجات متميزة من حيث إسهامها في المثل الأعلى المشترك للمجتمع الذي يضمها، وفي الأنشطة المتصلة بها. وتفترق من حيث مستوى حاجاتها، وبالتالي بالنسبة لنوع المعيشة الخاصة بها، وكذلك من حيث المادة التي ينصب عليها عملها ونشاطها الاقتصادي، وقوة ذاكرتها التاريخية التقليدية[3].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن تحديد العضوية الحقيقية للطبقة في الفكر الماركسي يظهر في توزيع الثروة والدخل أي أن التمايز في جوهره اقتصادي. ولا يظهر هذا التمايز إلا في حالة الوعي الطبقي، فازدياد التعليم العام يساهم في تأكيد أن المركز الاقتصادي للطبقة هو المهم في ظهور الوعي الطبقي ووعي الجماعة ليقوم داخل كل جماعة أو طبقة ميل ووعي مشترك بالتماسك، ويكون إثرهما مختلف المستويات في الطبقة. فالطبقة جماعة لها ميزة خاصة. وان

(1) جورج جورفتش، **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ص147.

(2) احمد، غريب سيد، **الطبقات الاجتماعية**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م)، ص123.

(3) جورج جورفتش، **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ص174.

ظاهرة الاختلاف بين الناس وانعدام المساواة بينهم وتفاوت ظروفهم وأقدارهم باقية خلال تاريخ البشر ولا مجال لتعديلها أو تغييرها. وهي ليس لها حدود مرسومة بدقة ولا يمكن كذلك القول أين تبدأ حدود الطبقة وأين تنتهي بالضبط، فالطبقة الواحدة تشتمل في ثناياها فئات تتنوع اشد التنوع.

ب- مفهوم الطبقة في الفكر الرأسمالي:

كان من الشائع حتى وقت قريب أن هناك علاقة ارتباط بين الليبرالية والطبقة الوسطى، فقد وفرت الليبرالية منذ ظهورها في القرن الثامن عشر مناخا مواتيا لنمو وتطور الطبقة من خلال ما قدمته من قيم وحقوق وفرص للعمل وحريات وديمقراطية وتعددية سياسية.[1]

وتنطلق الليبرالية من مفهوم الطبقة في أن أزمة تراكم رأس المال وما تفرع عنها من مشكلات اقتصادية واجتماعية في المجتمعات الرأسمالية، إنما ترجع إلى ليبرالية كينز الذي دعى إلى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، أدى إلى تعطيل آليات السوق (من عمل وأجور وأسعار وادخار وإنتاج) وانه لمواجهة ذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى تغييرات في بنيته الاقتصادية والاجتماعية للعودة إلى الأصول الحقيقية للرأسمالية.

ونلاحظ أن مفهوم الطبقة وتعريفها في الفكر الرأسمالي يختلف اشد الاختلاف عنها في الفكر الاشتراكي، ففي المجتمعات الرأسمالية تتحدد الطبقة من خلال علاقة البرجوازية بوسائل الإنتاج والتي تكون علاقة مباشرة، فهي التي تقوم بإدارة وتنظيم الإنتاج وهي التي تتصرف مباشرة في الفائض الاقتصادي للمجتمع، وذلك بخلاف الحال في المجتمعات الاشتراكية، حيث تلعب ملكية الدولة لوسائل الإنتاج دوراً جوهرياً في تشكيل العلاقات الطبقية، فعلاقة الطبقات

([1]) زكي،رمزي الليبرالية المستبدة، (القاهرة، دار سينا، ط1، 1993م)، ص115.

العاملة بوسائل الإنتاج هي علاقات غير مباشرة لان الدولة كمؤسسة اجتماعية هي التي تملك وسائل الإنتاج وتديرها نيابة عن المجتمع[1].

ورغم أن عضوية الطبقة تتحدد بعدة عناصر، إلا أن العنصر الاقتصادي في تحديد عضوية الطبقة يبقى هو المسيطر، بسبب النمو الكبير في الصناعة الرأسمالية Capitalism والتقدم في التكنيك Technique. على اعتبار أن العوامل الاجتماعية غالباً ما تكون مرنة في الاقتصاد[2]. فالطبقة هي مجموعة من الأفراد يحتلون مواقع متماثلة بالنسبة لملكية الثروة أو القوة أو السلطة أو النفوذ. وفي كل مجتمع، توجد عدة طبقات ترتبط فيما بينها بعلاقات سيطرة وخضوع[3].

ويعتبر ماكس فيبر Max Weber أكثر من اختلف مع ماركس في تحديد مفهوم الطبقة، فلقد اعتبر أن الماركسية باعتمادها على البعد الاقتصادي كمحدد للطبقة الاجتماعية، ابسط من أن تتعامل مع تعقيدات التراتب الاجتماعي ،فمصطلح "الطبقة" عنده يشير إلى الوظائف الاقتصادية التي تقوم بها داخل النظام الاقتصادي العام. ويعرفها بأنها "أية جماعة من الأشخاص يشغلون نفس المكانة الطبقية المالكة Property Class التي تتحدد مكانة الأعضاء فيها على أساس التمايز في توزيع الملكية وبين الطبقة المكتسبة Acquisition Class التي تحدد الوضع الطبقي عن طريق مدى استغلال الفرص المتاحة، والطبقة الاجتماعية التي تتحدد على

(1) سعد، إسماعيل علي، **الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع**، ص264.

(2) سعد، إسماعيل علي ، **الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع**، ص274.

(3) المنوفي، كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع. ط1، 1987)، ص86.

أساس مجموعة المكانات الطبقية للأفراد. وتصور فيبر (Weber) ثلاث عوامل للطبقة هـي[1]: السيطرة على مصادر الدخل، ومستوى المعيشة الخارجي، والثقافة وإمكانيات التجديد.

ويرى أن هناك علاقة تربط أولئك المشاركين لنفس المصالح والاهتمامات الطبقية من خلال النماذج الطبقية الثلاثة التي حددها[2].

وينتهي فيبر (Weber) إلى أن اختلاف الطبقات على أساس الملكية لا يعني انه عملية دينامية، أو نتيجة ضرورية للصراعات أو الثروات الطبقية، إذ قد يكون ثمة ارتباط تضامني بين الطبقات. وحتى إذا حدثت مثل هذه الصراعات فان فيبر لا يرى ضرورة إيجاد تغيرات أساسية في التنظيم الاقتصادي، وإنما يرى أن ذلك يحتاج إلى إعادة توزيع الثروة. فعلى سـبيل المثـال المصلحة الطبقية –لدى فيبر– هي العامل الجوهري في الوجود الطبقي[3].

ج– مفهوم الطبقة في علم السياسة المعاصر:

يوجد تيارين رئيسيين كان لهما اكبر التأثير في تحديد مفهوم الطبقة في الوقت الحالي هما:

الاتجاه الذي يتخذ من النظرية المادية منطلقاً له، والاتجاه الذي يتخذ من البناء– الوظيفي منطلقا له في تحليل وتفسير الطبقة الاجتماعية، حيث يؤكد إتباع هذه النظرية علـى الوظيفـة التكاملية للتدرج الطبقي المعتمدة على التقدير الفردي،والانجازات الفرديـة والحـراك الفـردي مرتكزا لهم، وعدم وجود مجتمع بدون طبقات ،ويقترن بهذا الاتجاه بارسونز، ميرتون، والـذين يعتبرون أن المجتمع الحديث مجتمع معقد جدا ومنظم جدا في نفس الوقت للأدوار المختلفة التي

([1]) سعد، إسماعيل ، **قضايا المجتمع والسياسة**، ص316.

([2]) احمد، غريب سيد، **الطبقات الاجتماعية**، ص114.

([3]) ماكس ويبر، الاقتصاد والمجتمع، نيويورك، برمنستر، 1968، (ط1، 1922).

يجب أداؤها، أي أن هناك تراتب اجتماعي،من خلال وظائف يؤديها الأفراد داخل الأنساق الاجتماعية[1].

ثالثا: تقسيم الطبقات الاجتماعية:

رغم صعوبة وضع الحدود الفاصلة والواضحة بين كل طبقة وأخرى، إلا أن العلماء حاولوا وضع تصنيف للطبقات الاجتماعية ،اتخذت عدة طرق، فبينما أخذ بعض المفكرين بالتقسيم الثنائي للطبقات، أخذ فريق آخر بالتقسيم الثلاثي، في حين أخذ مفكرين آخرين بتقسيمات أكثر من ذلك .

ويعود أصل تقسيم الطبقات الاجتماعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل ونمو علاقات التبادل. وكان أول تقسيم اجتماعي رئيسي للعمل هو انفصال القبائل التي تربي الماشية عن تلك التي تقوم بأعمال الزراعة وفلاحة الأرض، مما أدى إلى رفع إنتاجية العمل وظهور منتجات جديدة[2].

ومع تطور المجتمعات وتمايز الفئات الاجتماعية داخلها، أصبح هناك من "يملك وسائل الإنتاج، وهناك من يملك قوة العمل وأصبح هاذان العاملان يشكلان أساساً رئيسيا لتحديد الطبقات .

وقسم كارل ماركس (Karl Marx) الطبقات في المجتمع الألماني في كتابه "الثورة والثورة المضادة في ألمانيا" إلى ثماني طبقات على الأقل وهي: النبلاء الإقطاعيون، والبرجوازية. والبرجوازية الصغيرة، وطبقة الفلاحين الكبيرة، والمتوسطة، وطبقة الفلاحين الصغيرة الحرة، وطبقة الفلاحين الاقنان، وعمال الزراعة، وعمال الصناعة. أما في مؤلفه

([1]) أيوب، سمير، **البناء الطبقي للفلسطينيين**، ص61-63.

([2]) عبد الفضيل، محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص16.

"الصراع الطبقي في فرنسا" فقد ميز ماركس (Marx) بين عددٍ كبيرٍ من الطبقات الاجتماعية في فرنسا هي: البرجوازية المالية، والبرجوازية الصناعية، وطبقة التجار البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة، وطبقة الفلاحين والطبقة البروليتارية، وطبقة حثالة البروليتاريا ، أما ماكس فيبر (Max Weber) فقد ركز في كتاباته على دور أصحابِ الممتلكات في المجتمع بحيث اعتبر أن الثروة المالية والعقارات ومستوى الدخل والوظيفة والتصنيف الديني والسيادة والسيطرة في المجتمعات يتم بناءً عليها تصنيف المجتمع وطبقاته[1]. فحدد أربع طبقات اجتماعية هي[2].

أ. الطبقة المالكة على أساس ما تملك من الحاجات والسلع.

ب. طبقة الاكتساب على أساس ما تقدمه من خدمات إنسانية.

ج. الطبقة المتوسطة.

د. البروليتاريا.

أما موريس جنزبرج (Mouric)، فقد قسم المجتمع إلى ثلاث طبقـات هـي (الطبقـة العاملة، الطبقة العليا والطبقة الوسطى). [3]

أما لويد وارنر (Loyd Warner) فقسم مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية إلـى ست طبقات هي:

أ. العليا العليا، والعليا الدنيا.

ب. المتوسطة العليا، والمتوسطة الدنيا.

ج. الدنيا العليا، والدنيا الدنيا.

---

(1) Max Weber, Key Sociologists, Routledge, Landon and New York, pp: 91-93

(2) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، البناء الطبقي في الريف والحضر مثال: المجتمع المغربـي، (بيـروت، دار النهضة العربية، ط1، 1997م)، ص50.

(3) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص51.

إلا أن التعريف الماركسي للطبقة يؤكد على أهمية الموقع من التقسيم الاجتماعي للعمل، ومن مصفوفة علاقات الإنتاج السائدة في إطار التكوين الاجتماعي –الاقتصادي القائم.

2. المستوى السياسي: تتحدد الطبقات بموقعها من النسق الكلي لعلاقات السلطة (علاقات القوى) في إطار التكوين الاجتماعي المحدد، فهناك طبقات حاكمة، وطبقات محكومة، وداخل الكتلة الحاكمة توجد طبقة أو نخبة مهيمنة.

3. المستوى الأيديولوجي: تتحدد الطبقات بمكانها في نسق العلاقات الطبقية الأيديولوجية، أي بدورها في ميدان الصراع الفكري والأيديولوجي، فالطبقات وفقا لهذا المستوى تقسم إلى طبقات محافظة، وطبقات ذات رؤية تقدمية،وطبقات رجعية أو متخلفة،وطبقات ثورية.

وبشكل عام فان الطبقات في المجتمع قسمت إلى ثلاث أنواع هي : طبقة عليا، وطبقة وسطى، وطبقة دنيا، إلا أن هذا التقسيم التقليدي للطبقات الاجتماعية لا يمثل الواقع الفعلي الذي نعيشه تماماً، فأفراد الطبقة الواحدة يتفاوتون مركزاً وثراء وتعليماً وسلطة. وهذا الأمر حمل معه بالضرورة إعادة تقسيم الطبقة ذاتها إلى فئات أو مستويات ثلاثة[1]:

أ. الطبقة العليا: عليا عليا، عليا وسطى، وعليا دنيا.

ب. الطبقة الوسطى: وسطى عليا، وسطى وسطى، وسطى دنيا.

ج. الطبقة الدنيا: دنيا عليا، دنيا وسطى، ودنيا دنيا.

وهذا النمط من التقسيم نجده شائعاً في المجتمعات الغربية الرأسمالية، حيث حاول بعض علماء الاجتماع الأمريكيين أن يركزوا على خصائص الطبقة في عملية التقسيم من خلال ترتيبها على شكل عدد من المؤشرات لتحديد مجال الانتماء الطبقي إلى جماعة أو طبقية معينة. ويعكس هذا المنهج بعض التحليلات السوسيولوجية الكمية في شكل بناء مؤشر مركب (أو تركيبي)

([1]) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص54.

(Composite Index) للطبقة أو الفئة، بالاستناد إلى عدة مؤشرات فرعية (مع إعطاء أوزان معينة) مثل: الوظيفة ومصادر الدخل ومكان الإقامة ونوعه، ويضيف البعض مؤشرات مثل المعيار الثقافي والإسهام في الحياة الاجتماعية والطائفية الدينية والفضائل الأخلاقية، بل وحتى نمط وأسلوب الحياة ضمن تلك المؤشرات.

وبشكل عام فان تقسيم الطبقات الاجتماعية لا يخرج عن ثلاثة تقسيمات أساسية[1]:

1. تصنيف يأخذ بمعيار الدخل ونمط الاستهلاك وأسلوب الحياة عموماً، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: "عليا ومتوسطة ودنيا".

2. تصنيف يقوم على معايير سياسية ومؤسسية بصفة أساسية، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: "حاكمة أو متنفذة، ومتوسطة، وكادحة".
3. تصنيف ماركسي يقوم على العلاقة بوسائل الإنتاج، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: "برجوازية، وبرجوازية صغيرة، وبروليتاريا".

(1) عبد الفضيل، محمود، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، ص17.

المبحث الثاني

الطبقة الوسطى، مفهومها، شرائحها، خصائصها

تعد الطبقة الوسطى من أهم الطبقات التي يتعامل معها المفكرون والباحثون باعتبارها الطبقة التي يرتكز استقرار المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي عليها. وعلى الرغم من صعوبة تحديد مفهوم الطبقة الاجتماعية، من خلال معيار التقسيم الطبقي، أو من خلال معيار الدخل أو الثروة أو الملكية ،أو من خلال مستوى التعليم أو حجم النفوذ السياسي أو الاتجاهات الأيديولوجية.

إلا أن المعيار "الثلاثي" المركب (الاقتصادي، السياسي الأيديولوجي) هو المعيار الأفضل للتمييز بين فئة أو شريحة أخرى.

أ- تعريف الطبقة الوسطى:

نشأت الطبقات الوسطى في معظم الدول الأوروبية من الأفراد الذين كانوا يعملون في أواخر العصور الوسطى في المهن الحرة والحرف والصناعات والتجارة في المدن، وتوسعت بعد ذلك بين صغار المزارعين وجماعة الأشراف والنبلاء، وتحتوي هذه الطبقة في كل دول العالم الآن على قطاع كبير من السكان فيه أصحاب أعمال وحرف ومهن حرة ومثقفون وموظفون وزراع وبعض العمال المهرة[1].

ومصطلح الطبقة الوسطى يضم في الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تبايناً شديداً من حيث عملية الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج وتتباين، بالتالي في حجم ما تحصل عليه من دخل. وإذا كان من المفترض، أن الطبقة، تتسم غالباً بوحدة الوعي الطبقي بين أفرادها وتجانسهم، في المواقف الاجتماعية والسياسية. إلا أن هذا الانسجام غير موجود في حالة

([1]) القصير، عبد القادر، الطبقية، ص125.

الطبقة الوسطى، حيث غالباً ما يسود بين صفوف هذه الطبقة مختلف ألوان الفكر الاجتماعي والسياسي، ولهذا هناك من يرى، انه من الأفضل أن نتحدث عن "طبقات وسطى" وليس "طبقة واحدة"[1].

وعلى مر المراحل التاريخية المختلفة ناقش علماء الاجتماع محدودية وانسجام ووجود الطبقة الوسطى. واتت دوافع هذا الطرح من اتجاهين هما:

1. نقاش مستمر حول فكرة ماركس (Marx) بوجود طبقتين في المجتمع ومساحة صغيرة للطبقة الوسطى. فكارل ماركس ركز على وجود طبقتين أساسيتين في المجتمعات الصناعية على أساس أن الطبقة الوسطى (التي تم تحديدها على أنها تضم أصحاب المهن غير اليدوية) تتلاشى بمرور الوقت حيث سيهبط أفرادها إلى طبقة "البروليتاريا".
2. أدى نمو المهن إلى ظهور الطبقة الوسطى بشكل جلي في الفترة الواقعة ما بين 1911ولغاية 1981.فعلى سبيل المثال هبط حجم جماعة العمال اليدويين من 80% إلى 48% من العاملين في بريطانيا بينما ارتفعت نسبة المحترفين من 1% إلى 3% والمحترفين من المستوى الأدنى من 3% إلى 9% والموظفين من 5% إلى 15%[2].

يعرف ماركس (Marx) الطبقة الوسطى بأنها طبقة غير ثابتة، تكون بين فئة الحكام والمحكومين ذات علاقة محددة بوسائل الإنتاج[3].

([1]) مبيض، عامر رشيد، **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية والعسكرية**، (دمشق، دار المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 2000م)، ص895.

([2]) العمر، معن، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، (نابلس، دار الشروق للنشر، 2000م)، ص298.

([3]) Middle Class- wikipedia, the free encyclopedia http://en.wikipedeia.org/wiki Middle-Class .

وقد عرف ماكس فيبر (Max Weber) الطبقة الوسطى أنها حالة مؤقتة -كما هي الحال- عند ماركس- فقد تحصل أو لا تحصل على القوة وقد تسيطر أو لا تسيطر على احتكار الخدمات كما هي الحال عند طبقة الاكتساب[1]. مستخدماً التمييز بين أنواع ثلاثة من الطبقات (تبعاً للحيازة، وأسلوب الاكتساب. ومجموع الوضع الاجتماعي الخاص بأفراد الطبقة) [2].

أما موريس. جنزيرج (Maurice)، فقد ميز بين الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة الوسطى القديمة. فالجديدة تشمل وكلاء الأعمال الذين يعملون على نطاق صغير أو متوسط وصغار حملة الأسهم، وذوي الأرباح من الأموال المستقلة، وصغار الفنيين والإداريين، وذوي المرتبات من المواطنين بمختلف أنواعهم، وطبقات أصحاب المهن في مستواها الأدنى والمتوسط.

أما الطبقة الوسطى القديمة، فتشمل على من بقي ممن يزاولون الوسائل القديمة في الإنتاج والتجارة وأصحاب الحوانيت والمنتجين والمشتغلين في التجارة على نطاق ضيق وغيرهم ممن ظهروا بعد هؤلاء، ولكن يستخدمون أساليب مماثلة للقديمة[3].

وعرف معجم العلوم الاجتماعية الطبقة الوسطى باعتبارها طبقة اجتماعية توجد بين الطبقتين العليا والدنيا[4]، تتضمن مجموعة من الأفراد يمتازون بقدرات مالية متوسطة ومستوى تعليمي ومهني متوسط، وتتضمن عدد من الشرائح فيها مثل الطبقة المتوسطة العليا والطبقة المتوسطة الجديدة والطبقة المتوسطة الدنيا وانه لا يوجد إجماع حول المفهوم الصحيح لها[5].

([1]) القصير ،عبد القادر ، **الطبقية**، 51.

([2]) جورج جورفتيش، **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ص141.

([3]) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص52.

([4]) www.Lookwayup.com / lwu. Exel wu/ d ?s = f&= Middle- class-3k- cached. P.1 17/5/2004.P.1.

([5]) B. Bhushan M.A. ph. D., Dictionary of Sociology, Anmol Publications, New Delhe- (India), 1989, Pp. 190-191

وعرفها رمزي زكي بأنها تتوسط مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش على المرتبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام والإدارة الحكومية، ومن يعملون في المهن الحرة الخاصة. والطبقة المتوسطة، بهذا المعنى، لا تشكل كتلة متجانسة، لأنها تضم شرائح اجتماعية متباينة[1].

وعلى الصعيد النفسي يلاحظ أن الاتجاه النفسي الوحيد المشترك بين الطبقات الوسطى كافه هو إرادة تلك الطبقات في تأكيد تفوقها وإظهاره تجاه الطبقة العاملة خشية التردي إلى مستواها[2].

يتضح مما سبق أن مصطلح "الطبقة الوسطى" يدور حول طبقة اجتماعية تضم شرائح اجتماعية مختلفة تعيش بشكل أساسي على المرتبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام وفي قطاع الخدمات والمهن الحرة الخاصة، كما أنها تضم أيضاً من يعملون لحساب أنفسهم، وان أهم ما يميز هذه الشرائح هو أن دخل أفرادها الأساسي ناجم عن العمل الذي يغلب عليه الطابع الذهني والتقني.

ب. شرائح الطبقة الوسطى:

للتمييز بين شرائح "الطبقة الوسطى" نميل إلى تقسيمها إلى ثلاث شرائح، تضم كل شريحة فئات قريبة من التجانس بقدر الإمكان وهي: الشريحة العليا، الشريحة المتوسطة، الشريحة الدنيا.

([1]) زكي، رمزي، **الليبرالية المستبدة**، (القاهرة، سينا للنشر، ط1، 1993م)، ص125.

([2]) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص125.

1. الشريحة العليا:

يمتاز أعضاء هذه الشريحة بأنهم يحصلون عادة على دخول مرتفعة وذات طابع متغير، ويتميز نمطهم الاستهلاكي بالتنوع والغنى وباشتماله على قدر كبير من رموز الاستهلاك الترفي بسبب الفائض الكبير الذي تنطوي عليه دخولهم[1].

وتضم هذه الطبقة : العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمديرين وأصحاب المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين والفنانين وكبار ضباط القوات المسلحة والبوليس والفنيين والعاملين في قطاع المعلومات .

وتعتبر هذه الشريحة العليا (للطبقة المتوسطة)، أكثر الشرائح الاجتماعية قرباً للسلطة ولصناع القرار الاقتصادي والسياسي [2]. وتتمتع بوزن نسبي كبير دفع الكاتب إلى إطلاق مصطلح: طبقة الدولة (State Class) أو البرجوازية البيروقراطية عليها ، باعتبارها الشريحة التي حصلت على دخول عالية بفضل مواقعها في السلطة، مما اتاح لها جمع ثروات ضخمة بغير أن تكون مرتبطة بظروف الإنتاج المادي، أي أن هذه الثروات تكونت أساساً من المرتبات والبدلات والمكافآت، أو في بعض الأحيان من الفساد كحالات الحصول على القروض الميسرة أو الإعلانات والمواد النادرة التي توزعها بعض الهيئات والانحراف في مواقع السلطة[3].

---

(1) زكي، رمزي، **الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى**، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون – العدد الثاني– اكتوبر/ ديسمبر 1996م، ص36.

(2) زكي، رمزي، **الليبرالية المستبدة**، (القاهرة، دار سينا، ط1، 1993م)، ص125.

(3) عبدالله، ثناء فؤاد، **أزمة الطبقة الوسطى في مصر**، مجلة المستقبل العربي، عدد 260، 2000، ص88.

2. الشريحة المتوسطة:

تمتاز هذه الشريحة بأنها إحدى شرائح الطبقة الوسطى، وتضم عدداً كبيراً من الشريحة العليا من الوسطى[1]. التي يعيش أفرادها على المرتبات والدخول الثابتة، والذين يعملون في الوظائف الإدارية والإشرافية والفنية بمختلف وزارات الدولة وأجهزة الحكم المحلي[2]، كالمدرسين والموظفين في شركات القطاع العام والمشتغلين في البنوك وشركات التأمين والمؤسسات التجارية ومن يعملون بالخدمات الشخصية لحساب أنفسهم. ويصنف أفراد هذه الشريحة على أنهم من ذوي الدخول المتوسطة Middle Income Group ويغلب على مستوى تأهيلهم أنهم من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا المتوسطة. وفي العادة يعيش أفراد هذه الطبقة في ظروف عادية "مستوره"[3].وتحدد هذه الطبقة من خلال الفرق بين الشريحة العليا والشريحة الدنيا في الجانب العملي.

3. الشريحة الدنيا:

هي عبارة عن شريحة اجتماعية تشتمل على الأفراد الذين يتمتعون بقدرات مالية وتعليمية محدودة أو تكون معدومة ولكنها مهمة للمجتمع بحيث تضمن مجموعة من الحرف والوظائف، وتتصف هذه الطبقة بالمسؤولية والجد في العمل والالتزام والنظافة[4]

وتعتبر إحدى شرائح الطبقة الوسطى التي تضم عدداً كبيراً من صغار الموظفين الذين يعملون في الوظائف الكتابية والبيروقراطية، كما تضم عدداً من المشتغلين لحساب أنفسهم في قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة كالموظفين في مكاتب الصحة والمستشفيات والدوائر

([1]) مجدي، احمد، **الطبقة الوسطى وثقافة التهميش**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، السنة الرابعة- العدد16- اكتوبر 2004م، ص53.

([2]) زكي، رمزي، **الليبرالية المستبدة**، ص127.

([3]) زكي، رمزي، **الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى**، ص36.

([4]) B. Bhushan M.A. ph.D. Dictionary of Sociology, P.191.

الحكومية، ومن يعملون في مجال البيع والتوزيع وأقسام الحسابات والأرشيف ومحصلي الضرائب والرسوم ويمتاز أعضاء هذه الشريحة بأنهم يتمتعون بقسط محدود من التأهيل المهني التعليمي، إلا أنهم يمثلون القاعدة العريضة من "الطبقة الوسطى"[1].

ويعتبرون من ذوي الدخول الثابتة والمجدودة،لاتسام نمط توزيع دخلهم بغلبة نسبة ما يذهب منه إلى الاستهلاك الضروري، حيث أن معدلات ادخارهم الحدية ضئيلة جداً، أو تكاد تكون معدومة، وكثير من أفراد هذه الشريحة اقرب إلى حال الطبقة العاملة[2].

أن هذا التقسيم الشرائحي "للطبقة الوسطى" لا يظهر عادة في شكله الخالص الذي تكون فيه الفواصل واضحة بين الشرائح، فعادة ما يوجد تداخل وحركة بين هذه الشرائح بسبب الحراك الاجتماعي، ومثل ذلك يكون بين الشريحة الأولى والثانية أو بين الشريحة الثانية والثالثة. ولكن الفوارق تكون واضحة بين الشريحة الأولى والثالثة.

ونستنتج مما سبق أن الطبقة الوسطى هي تلك الطبقة التي تشغل موقعاً وسطاً بين الطبقة العليا وبين الطبقة الدنيا، ولكنها ليست قالباً واحداً ، بل أنها تنقسم في الغالب إلى شرائح (عليا ووسطى ودنيا) وكلا منها يتمسك بالتوسط ويحرص إلا يهبط قليلاً أو كثيراً فينظم إلى الطبقة الأدنى، وقليل منهم من يصعد إلى الطبقة العليا، وتتميز هذه الطبقة بأنها تعتمد على عملها الذي تعيش عليه وتتمسك به.

ويبين الجدول التالي مقارنة بين شرائح الطبقة الوسطى وخصائص كل شريحة من تلك الشرائح.

([1]) حجازي، احمد مجدي، **الطبقة الوسطى وثقافة التهميش**، ص53.

([2]) زكي، رمزي، **الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى**، ص36.

جدول رقم (1)

مقارنة بين شرائح الطبقة الوسطى

الفوارق من خلال	الطبقة العليا	الطبقة المتوسطة	الطبقة الدنيا
الحجم	1) عددها قليل	عددها اكبر من الطبقة العليا واقل من الطبقة الدنيا	تضم عددا كبيرا
الدخل	2) يحصلون على دخول مرتفعة وذات طابع متغير	يحصلون على مرتبات ثابتة أو شبه ثابتة	يحصلون على دخول تكفي حد الكفاف
التأهيل العلمي والمهني	3) يغلب عليهم المستوى العلمي العالي ،العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمديرين وأصحاب المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين	يغلب على مستوى تأهيلهم أنهم خريجي الجامعات أو المعاهد العليا المتوسطة	التأهيل المهني والتعليمي محدود، فتضم صغار الموظفين الذين يعملون في الوظائف الكتابية والبيروقراطية والمشتغلين لحساب أنفسهم في قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة.
الدور السياسي	يحتلون مواقع هامة في أجهزة الدولة وهم أكثر قربا للسلطة ولصناع القرار الاقتصادي والسياسي.	يشغلون الوظائف الإدارية والفنية والإشرافية في الوزارات والأجهزة والمصالح الحكومية وإدارات الحكم المحلي	يشغلون الوظائف الكتابية والبيروقراطية ونشاطهم يقتصر على التنفيذ الأوامر
نمط الاستهلاك والادخار	يتميز نمط استهلاكهم بالتنوع والغنى وتركزة على قدر كبير من الاستهلاك الترفي بسبب الفائض الكبير الذي تنطوي عليه دخولهم	يتميز نمط استهلاكهم بالاعتدال ويصنفوا على أنهم من ذوي الدخل المتوسط ويعيش هؤلاء في الظروف العادية	دخولهم معدومة ، يتسم نمط توزيعها بغلبة نسبة ما يذهب منه إلى الاستهلاك الضروري، وان معدلات ادخارهم ضئيلة جدا. أو تكاد تكون معدومة.

* المصدر : من إعداد الباحثة، استناداً للمراجع التالية:

أ. زكي، رمزي، الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون- العدد الثاني- أكتوبر/ ديسمبر، 1996م.

ب. زكي، رمزي، الليبرالية المستبدة، (القاهرة، دار سينا، ط1، 1993م).

ج. عبدالله، ثناء فؤاد، أزمة الطبقة الوسطى في مصر، مجلة المستقبل العربي، عدد 260، 2000م.

د. مجدي، أحمد، الطبقة الوسطى وثقافة التهميش، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة- العدد 16، أكتوبر 2004م.

ج. خصائص الطبقة الوسطى:

تتميز الطبقة الوسطى بعدد من الخصائص يمكن الإشارة إلى أهمها(1):

1. انتشار التعليم بين أفرادها،حيث تشكل أسرة التعليم داخل الطبقة الوسطى قوة سياسية مهمة تتميز بوعيها الطبقي ونضالها النقابي من اجل انتزاع حقوقها.
2. تتسم شرائح الطبقة الوسطى بدرجة عالية من الطموح والحرص دوماً على الترقي والصعود، لذلك فهي تتميز بأنها خليط واسع، متعدد وغير متجانس من الأفراد والجماعات. وهو ما يجعل منها طبقة غير ثابتة، حيث يزيد حجمها ويقل تبعاً للحراك الاجتماعي، والوعي الطبقي وبالذات فيما يتعلق بمستوى الدخل وأنماط الاستهلاك والادخار، والتأهيل العلمي والمهني.
3. تميل عائلات الطبقة الوسطى إلى الاستقلال السكني عن الأهل والسكنى في الأحياء التقليدية والحديثة في المدن.
4. دخل أفراد الطبقة الوسطى الأساسي ناجم عن العمل الذي يغلب عليه الطابع الذهني والتقني، ولهذا يطلق على أفرادها في بعض الأحيان: ذوي الياقات البيضاء".
5. تتميز بأن درجة تحكمها في وسائل الإنتاج ضئيلة أو معدومة، إلا أنها تتصف بالمسؤولية والجد في العمل والالتزام.
6. توجد بين الطبقتين (العليا والدنيا)، ويمكن وصفها بطبقة وسيطة أو بالطبقة الثانية.

---

(1) انظر خصائص الطبقة الوسطى في:

أديب، عبد السلام، **التحولات الاقتصادية والسياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب**،على شبكة الانترنت http://www.annahjaddimocrati.org/payes/econmie/classes-2.htm 9/3/2004 P.2.

حجازي، أحمد مجدي، **الطبقة الوسطى وثقافة التهميش**، مجلة الديمقراطية، السنة الرابعة- العدد16- أكتوبر، 2004م، ص53.

مبيض، عامر رشيد، **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**، ص895.

المبحث الثالث

الطبقة الوسطى، مشكلاتها ودورها في المجتمع

أ. دور الطبقة الوسطى في المجتمع:

يعتبر التقسيم الطبقي ظاهرة اجتماعية شائعة في المجتمعات منذ القدم. ولكنها لم تكن بالاتساع والتنوع والوعي والارتقاء كما هي عليه الآن في المجتمع الحديث.

ولقد ساهمت التحولات الاجتماعية في تحريك الطبقة الوسطى من الشكل الراكد في المجتمع التقليدي إلى الشكل المتحرك والسريع التغيير الذي كثرت فيه التغيرات التقنية وتنوعت، وأنتجت العديد من المبتكرات التي استهدفت الفئة الوسطى وجعلت تطلعات أفرادها متغيرة وطموحاتهم متجددة على الدوام(1).

ولا بد عند الحديث عن الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع أن ندرك الكثير من الأمور المرتبطة بها، كالتغيرات والمهمات الحساسة التي يمكن أن تقوم بها، بالإضافة إلى أنها تشكل طبقة كبيرة في المجتمع، ولذلك ندرك أن الطبقة الوسطى لها دور فاعل في المجتمع، حيث يختلف دور الطبقة الوسطى من مجتمع لآخر.

ولقد تكلم ماركس وانجلز عن دور فئات الطبقة الوسطى قائلين بأن "الفئات الوسطى" (الصناعي الصغير، التاجر الصغير، الحرفي والفلاح) كلهم يتصارعون مع البرجوازية من أجل إنقاذ وجودهم من التهلكة ، وأنهم بالنتيجة ليسو ثوريين ولكن محافظين، بل أكثر من ذلك، أنهم رجعيين، فهم يطمحون إلى الرجوع بعجلة التاريخ إلى الوراء، وإذا حدث وان كانوا ثوريين فبمقدار ما يكون مكتوباً لهم الانحدار إلى صفوف البروليتاريا، بمقدار ما يدافعون ليس عن

(1) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص126.

مصالحهم الآنية ومصالحهم المستقبلية، بمقدار ما يهجرون نظراتهم الخاصة ويتجهون إلى وجهة النظر البروليتارية[1].

إن هذا التحليل يؤكد على أن الطبقة الوسطى تتزايد أهميتها كلما بلغت الرأسمالية ذروتها ، وليس كما يعتقد البعض بأن أهميتها تتناقص، فأسلوب الإنتاج الرأسمالي يؤدي إلى تولد طبقة متوسطة جديدة في داخل الطبقة المثقفة،طبقة متوسطة تنمو باستمرار في العدد والأهمية بالنسبة إلى البرجوازية الصغيرة، كما أن الدولة تستطيع في النظام الديمقراطي بصفة خاصة، وبالنظر إلى أهمية الطبقة المتوسطة، أن تغدو قوة محايدة تسيطر على كل من البورجوازية والبروليتاريا[2].

أما جلال أمين في دراسته عن الطبقة الوسطى فبين انه ليس ثمة مجتمع، أيا كانت درجة جموده وركوده، لا يحظى بدرجة ما من الحراك الاجتماعي (تغير الوضع النسبي للشرائح الاجتماعية صعوداً وهبوطاً)، ففي اشد المجتمعات ثباتاً قد نصادف أمثلة لصعود فرد هنا أو هناك من أدنى درجات السلم الاجتماعي، إلى أعلاها أو العكس [3].

وتؤكد معظم الأفكار السياسية الإصلاحية التي تتوخى إعادة إنتاج نمط التربية الاجتماعية السائدة في المجتمعات الرأسمالية والحفاظ على دور الدولة كأداة طبقية ترى أان مصالح الطبقة العليا المهيمنة تعتمد على أهمية توسيع شرائح الطبقة الوسطى، نظراً لما تحققه من دعم للبنية الطبقية القائمة، ومن سلام واستقرار اجتماعي تنتعش فيه الأرباح الرأسمالية. فالتناقض الصارخ بين مصالح الطبقة العليا وتدني أوضاع الطبقة الدنيا من شأنه إذكاء الصراع القاتل الذي يهدد النظام الطبقي القائم بالانهيار وبالتالي قيام مجتمع اشتراكي تنعدم فيه التناقضات

([1]) البرغوثي، اياد، **الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية**، (جمعية الدراسات العربية، 1985م)، ص39.

([2]) جورج جورفتش، **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ص74.

([3]) حجازي، أحمد مجدي، **الطبقة الوسطى وثقافة التهميش**، ص55.

الطبقية، لذلك توصي الأفكار السياسية الرأسمالية بإعادة إنتاج الطبقة الوسطى التي تقوم وتساهم في تخفيف حدة التناقضات في النظام الرأسمالي[1].

ونظراً للمكتسبات المحدودة التي تحققها الطبقة الوسطى في إطار النظام الرأسمالي فإنها تسعى جاهدة إلى بلوغ مرتبة الطبقة العليا، من خلال مثابرتها والتصاقها بمصالح هذه الأخيرة، ومن هنا تصبح تطلعات هذه الطبقة انتهازية وصولية بامتياز، فأغلبية مثقفي هذه الطبقة يستثمرون ثقافتهم من أجل التسلق الاجتماعي إلى مراتب الطبقة العليا، ويلجأون من أجل بلوغ ذلك إلى مختلف الوسائل الممكنة حتى الدنيئة منها، وبطبيعة الحال ينجح البعض منهم في ذلك فيتحولون بين عشية وضحاها إلى مصاف الطبقة العليا[2].

ويتوافر لدى المجتمع المعاصر الذي يحظى بمولد ونمو وتطور الطبقة الوسطى مؤشرات تنذر بإمكانات نموه وتطوره، فثمة اتفاق بين الباحثين بشأن الارتباط الوثيق بين نمو وتطور المجتمع ونمو هذه الطبقة. لذا لم يكن من المستبعد أن تعد بمثابة العمود الفقري للبناء الطبقي للمجتمع، ورمانة الميزان في المجتمع الطبقي كما يصفها البعض[3].

ونظرا للاهتمام المتزايد في الوقت الحالي، بمفهوم الطبقة الوسطى بين الكتاب والباحثين في العالم بسبب توسع العلاقات الرأسمالية في النسيج الاقتصادي للدول، فشهدت تخفيفاً مستمراً لتدخل الدولة المفرط في الحياة الاقتصادية بما يعطي مساحة اكبر لقوى المجتمع المدني، وذلك بسبب انفتاح نظمها الاقتصادية لعلاقات السوق والتبادل الحر.

---

(1) أديب، عبد السلام، **التحولات الاقتصادية والسياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب**، ص3.

(2) أديب، عبد السلام، **التحولات الاقتصادية والسياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب**، ص3.

(3) علام، دعاء حسين، **في أدبيات الطبقة الوسطى**، (مجلة الديمقراطية، السنة الرابعة –العدد 16– أكتوبر 2004)، ص137.

وبسبب الثورة التكنولوجية المعاصرة: حيث تم إحلال الآلة بدل الإنسان خلال العقود الماضية جراء تسارع الثورة العلمية والتكنولوجية، وإدخال الرجل الآلي المبرمج Robot في العمليات الإنتاجية، فضلاً عن اتساع نطاق الأتمتة Automation، فهناك عمليات إعادة هندسة Re-Engineering تجري على نطاق واسع في مجال العمل الإنساني، وعلى كافة الأصعدة في مختلف الشركات الكبرى وفي مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، أسفرت عن إلغاء الكثير من الوظائف، والى خفض هائل في تكلفة عنصر العمل. ومن ثم لم يعد تهديد التكنولوجيا الحديثة للعمالة قاصراً على صناعة ما، أو قطاع ما، أو طبقة ما، أو فئة اجتماعية بعينها، بل أصبح شاملاً للاقتصاد بكامله والمجتمع بكل تنظيماته، وطبقاته وفئاته[1].

ويدرك المتخصصون في العلوم الاجتماعية أن وجود الطبقة الوسطى في أي مجتمع هي صمام الأمان في استقرار المجتمع وقوته ورفاهيته، فالطبقة الوسطى والتي تضم عادة المهنيين والحرفيين والموظفين تمثل الأغلبية الساحقة في أي مجتمع. فهي الأكثر إنتاجية ومشاركة وفعالية وعندما تكون هذه الطبقة قوية ولديها الإمكانيات المادية المعقولة فان ذلك سيعود بالازدهار والخير على المجتمع كله[2]. فعندما يكون لدى الطبقة الوسطى الإمكانات المادية فهذا يعني أن التجار ورجال الأعمال سيستفيدون من خلال القوة الشرائية الضخمة للطبقة الوسطى كما أن شريحة الفقراء ستتقلص بحكم الاستفادة من وجود هذه الطبقة، أما عند حدوث العكس فقد تضعف هذه الطبقة وبالتالي يصاب الاقتصاد بالشلل نتيجة عجز هذه الشريحة عن الشراء،

([1]) علام، دعاء حسين، **في أدبيات الطبقة الوسطى**، ، ص142.

([2]) مقالة بعنوان: "الفقراء يحتاجون إلى مصانع يعملون بها بالإضافة إلى الفيلات السكنية، مجلة الوطن.
http://www.alwatan.com.Sa/daily2003-07-29/readers.htm ،ص2.

فتختفي الطبقة الوسطى ويتحول المجتمع إلى طبقة الأغنياء والفقراء فقط ويتسبب في حدوث إشكالات بين طبقة مترفة وطبقة معدومة وحدوث نوع من الاحتقان وعدم التوازن[1].

هنالك عوامل تؤثر على الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع فإذا فرضت في الدول قيود ضريبية كبيرة وكان هنالك خسارة في الوظائف ونسبة كبيرة من البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وضعف التأمين الصحي، فهذه الأمور تؤدي إلى ضعف أداء الطبقة الوسطى وأثرها في المجتمع[2].

حيث تمتلك الطبقة الوسطى بحكم تكوينها قدرة هائلة على صناعة الأفكار وعلى التصرف كقوة تحديث اجتماعي وسياسي. وحيث تتوسع الطبقة الوسطى وتترسخ، تصبو إلى خلق الشروط والبنى والآليات التي تكفل لها الاستقرار الضروري للمحافظة على هذه الأغلبية. هذا يعني[3]:

(1) دولة قوية مع مؤسسات تمثيل وتشريع وحكم وعدالة وإدارة، حديثة وعقلانية وفاعلية.

(2) حياة سياسية ومدنية متطورة مع أحزاب وهيئات وجمعيات قادرة على التعبير عن المصالح المتنوعة وحمايتها والترويج لها تحت سقف القانون.

(3) حريات عامة مقدسة ومصانة (حرية التفكير، حرية التعبير، حرية الحركة، حرية التكتل...الخ، هي الحليف الأول للطبقة الوسطى والبيئة الفضلى لنموها واستمرار أغلبيتها.

---

(1) مقالة بعنوان: "الفقراء يحتاجون إلى مصانع يعملون بها بالإضافة إلى الفيلات السكنية، مجلة الوطن. http:www.alwatan.com.Sa/daily/2003-07-29/readers.htm ص3.

(2) Record Detraction in the Middle Class Misery Index, http:// www.John Kery. Com/ Pressroom/ releases/ pr- 2004- 0412. html, 18/5/2004, pp.1-3.

(3) حداد، انطوان، **الفوارق الطبقية: القياس والآثار السياسية والاجتماعية**، http://www.lcps-lebanon.org/arabic.pub/abaad/n6/abhaddad.html. /10/9/2004p.4.

ومما سبق ذكره نستنتج أن للطبقة الوسطى دور فاعل وبارز في المجتمع واستقراره. إذن فكلما زادت شريحة الطبقة الوسطى والدور الذي تؤديه كلما أدى هذا إلى زيادة استقرار المجتمع فعلى، الدولة الاهتمام بهذه الطبقة ومحاولة تنميتها وزيادة حجمها والدور الذي تقوم به في استقرار المجتمع.

ب- مشكلات الطبقة الوسطى:

إن سلسلة التغيرات التي اجتاحت العالم في الربع الأخير من القرن العشرين كالعولمة والثورة التكنولوجية أدت إلى بروز عناصر جديدة تؤثر على تشكيل الطبقات الاجتماعية، مما استدعى إعادة قراءتها بهدف بلورة مناهج جديدة تساعد على دراسة التشكيلات الطبقية في العالم عامة،فالعولمة من خلال تأثيرها على الطبقات الاجتماعية ساهمت في تآكل الطبقة الوسطى لحساب الطبقات الفقيرة، ليس فقط داخل الدولة الواحدة بل على صعيد العالم، وبالتالي ستهمش بعض الدول مما يؤدي الضغط التنافسي المرتبط بالعولمة لان تتحيز الدول والحكومات لرأس المال على حساب العمال، من خلال تخفيف أو إلغاء الضرائب عن رجال الأعمال، ومنحهم كثير من المزايا لتجذبهم للاستثمار المحلي في مقابل الحد من رفع أجور العمال بدعوى تخفيض كلفة الإنتاج ورفع درجة تنافسية المنتجات الوطنية[1].

إن الظواهر الجديدة التي صاحبت العولمة فيما يتعلق بسوق العمل ساهمت في المشاكل التالية [2]:

أ. لم تعد فكرة العمل الدائم موجودة وحلت محلها فكرة الـ "Part-Time"، العمل الجزئي. وأدى ذلك إلى انتهاء علاقات العمل الحميمة.

([1]) البديل من اجل عالم أفضل http://www.cdfsyr.de/cdf5/aao.htm.p.3 . 2005/6/20.

([2]) عبدالله، ثناء فؤاد، **أزمة الطبقة الوسطى في مصر**، المستقبل العربي، عدد260، 2000م، ص89.

ب. انحسار البعد الأخلاقي في العلاقات الإنسانية فالعالم يمر بمرحلة متوحشة يتحدث فيها الكل عن زيادة الربحية والعولمة واختراق الأسواق والتنافسية، ولكن لا أحد يتحدث عن البشر وانحدار مستويات حياتهم..

2- تزايد الفقر أو ما يسمى بعولمة الفقر. فمعظم الزيادة السكانية تتركز في المجتمعات الفقيرة وهي المجتمعات النامية،-حيث أن عدد سكان العالم سيرتفع من 6100 مليون نسمة عام 2000 إلى 7200 مليون نسمة عام 2015، يتركز ما نسبته 95% منهم في الدول النامية، فان مركز الفقر سيزداد اضطراباً وتفتتاً[1].

وفي ظل الثورة التكنولوجية والعولمة حدثت سلسلة من التغييرات على ثلاثة مستويات هي[2]:

الأول: التغير في قوى وعلاقات الإنتاج من خلال:

- إعادة تجديد الرأسمالية لنفسها بعد أزمات الركود والتضخم من خلال الاعتماد على الثورة التكنولوجية.
- تنوع النشاطات الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات.
- الانتشار السريع للشركات المتعددة الجنسيات في دول العالم وعرض أسهمها للبيع محلياً، والذي شاركت فيه فئات اجتماعية متوسطة، وفقيرة، الأمر الذي أعاد تشكيل قوى

---

(1) عبد الحي، وليد، **محرر آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002م)، ص18.

(2) محي الدين، عبدالله، لبنان: **إشكالية- التداخل الطبقي- الطائفي**، مجلة الديمقراطية، السنة الرابعة- العدد 16، أكتوبر 2004، ص124-125.

العمل، وعلاقتها الاجتماعية، وأعطى بعداً جديداً لمفهوم ملكية وسائل الإنتاج التي تحدث عنها ماركس واعتبرها محدداً أساسياً لانقسام الطبقات الاجتماعية في المجتمع.

- انحسار الدور التقليدي للدولة القومية أمام بروز دور اكبر للشركات المتعددة الجنسيات، وللمنظمات غير الحكومية متعددة الجنسيات.
- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى سيطرة وسائل الإعلام والاتصالات التي أصبحت عاملاً أساسياً في بلورة اتجاهات الرأي العام.

الثاني: تغييرات على مستوى التناقضات الاجتماعية.

- ازدياد التناقضات بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير، وتركيز الثروة في دول الشمال الغني.
- التناقض بين دور الدولة التقليدي في الحفاظ على السوق الداخلي وحماية الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود وبين اتساع هامش حرية السوق ورأس المال.
- تناقض التغيرات التي تحدث في كل من دول العالم الغني ودول الجنوب الفقير. ففي الأول تتراكم الثروات وفرص السيطرة وفي الثانية تضيع الثروات وتتضاءل فرص السيطرة على مواردها.

الثالث: تغيرات ذات صلة بأوضاع الطبقات ووعيها.

صاحب التغييرات المشار إليها في قوى وعلاقات الإنتاج وفي العلوم والفكر والثقافة والمؤسسات وغيره بروز تأثيرات على أوضاع وعلاقات الطبقات الاجتماعية في العالم ومن ابرز هذه التغييرات:

- نتيجة لثورة المعلومات لم تعد أدوات العمل ورأس المال مجالات وحيدة للتملك والتشكيل الطبقي، إنما أضيف إليها المعارف والخبرات.

- ازدياد التداخل والتشابك بين الرأسمالية العالمية والمحلية مما أفضى إلى تداخل وتشابك في أوضاع الفئات والطبقات الاجتماعية في البلد الواحد.
- تراجع حجم اليد العاملة بسبب تزايد دور التكنولوجيا في المشروعات المختلفة - اتساع دائرة الحراك الاجتماعي استنادا على الخبرات التكنولوجية والمعرفية ،وليس استناداً إلى حجم الثروة والتملك، مما أدى إلى تغير خصائص العاملين من خلال تراجـع الجهـاز البيروقراطي مقابل الجهاز الفني، وهو ما ساهم في تزايد إعداد العاطلين عـن العمـل والمهمشين.
- تغييرات في بنية الإنتاج العالمي لـصالح سـيطرة القطاعـات الماليـة والمـصرفية والبورصات العالمية.

ويؤكد تقرير هيئة التنمية التابعة للأمم المتحدة أن العالم يشهد زيادة في الفوارق الطبقية داخل الدول وزيادة الفوارق بين الدول،فمثلا،لو افترضنا أن معدل النمو الـسنوي فـي اقتصاديات دول المتوسط العربية (معدل دخل الفرد في دول البحر المتوسط العربـي) يستمر بمعدل 5% وفي أوروبا 1% فان الدول العربية المتوسطة بحاجة إلـى أربعـين سنة لتتساوى مع نصف دخل المواطن الأوروبي[1].

نستنتج مما سبق أن الطبقة الوسطى في ظل التطور التكنولـوجي والعولمـة واختـراق الأسواق والتنافسية وسوق العمل تواجه مشكلات عديدة ،أدت إلى خلق كثير من المشكلات لهـا أثرت على حجمها وعلى الدور الفاعل والبارز الذي تقوم به مما اثر سلباً عليها، فتآكل الطبقـة الوسطى يدفع نحو عدم الاستقرار على المستوى المحلي والعالمي.

---

(1) عبد الحي، وليد، محرر آفاق التحولات الدولية المعاصرة، ص18.

المبحث الرابع

محددات الطبقة الوسطى

تهدف محددات الطبقة الوسطى إلى تسهيل مقدرة الباحث على مشاهدة وفحص وتسجيل وتحليل الطبقة تحليلاً إحصائياً، من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات الفرعية عن الطبقة الوسطى، بعد ربطها بالمتغيرات والعوامل الأخرى ،حيث تم تقسيمها إلى ثلاث محددات رئيسية هي:

أ-الدخل ب. التعليم ج. المهنة

ويبين الجدول التالي محددات الطبقة الوسطى الرئيسية،والتي تم تقسيمها أيضاً إلى مؤشرات فرعية.

جدول رقم (2)

محددات الطبقة الوسطى الرئيسية والفرعية

المحددات الرئيسية	المؤشرات الفرعية
1. الدخل	1. الأغنياء ذوي دخل عالي. 2. ذوي دخل متوسط. 3. ذوي دخل منخفض.
2. التعليم	1. التعليم العالي (بكافة المراحل الجامعية) 2. الحاصلين على شهادات متوسطة. 3. الحاصلين على شهادات ما دون المتوسطة.
3. المهنة	1. كبار رجال الأعمال. 2. الفنيون للياقات البيضاء. 3. العمال بكافة أصنافهم (المهرة،ونصف المهرة، وغير المهرة).

المصدر :من اعداد الباحثة، استنادا إلى المراجع التالية:

أ. البرغوثي، اياد، الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية، (جمعية الدراسات العربية، 1985م).

ب. عبد الفضيل، محمود، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، شباط / فبراير، 1988م).

ج. القصير، عبد القادر، الطبقية، البناء الطبقي في الريف والحضر مثال: المجتمع المغربي، (بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1997).

د. أحمد، غريب سيد، الطبقات الاجتماعية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م).

أولاً: مؤشرات الدخل : Per Capita Income

يعتبر الدخل من العوامل الاقتصادية المهمة والجوهرية في تحديد مكانة الفرد وطبقته الاجتماعية، ويعرف الدخل بأنه العائد المتكرر عن جهد العمل وحقوق التملك، ويوجد نوعين من الدخول: الأول الدخول الناشئة عن العمل وتسمى بالدخول المكتسبة -وتتمثل في الأجور والمرتبات التي يتقاضاها الأشخاص نظير مجهوداتهم الإنتاجية، والثاني الدخول الناشئة عن التملك، وتسمى بالدخول غير المكتسبة وتتمثل في الريع الذي يحصل عليه الملاك من الأراضي الزراعية والمباني وغيرها من الأصول نظير تأجيرها للمستخدمين، أو وضعها تحت تصرف المستخدمين لها مباشرة، والفوائد التي يدفعها المستخدمون ثمناً لاستخدام رؤوس الأموال المقترضة، والأرباح التي يحصل عليها المستخدمون(1).

ويتفق كثير من العلماء على تأكيد أهمية الدخل في تعريف الطبقة الاجتماعية، ويعتبر كارل ماركس هو أول من أكد أهمية عاملي الثروة والدخل في تحديد الطبقات الاجتماعية ،فهو يرى أن الطبقات الاجتماعية تنتج بصورة حتمية عن القوى الاجتماعية والاقتصادية التي يحركها نظام الإنتاج السائد في المجتمع. ويقسمها إلى طبقتين هما البورجوازية والبروليتاريا. ويتفق ماكس فيبر مع ماركس في اعتبار الثروة معياراً مهماً في تحديد الوضع الطبقي، ويعترفان بأن نوع الثروة يختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، فالعناصر الاقتصادية في اقتصاد العبيد تختلف عن العناصر الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي. وتختلفان أيضاً في غير ذلك من الأمور(2).

ومن الذين أكدوا أهمية الثروة والدخل في تحديد الطبقة الاجتماعية شارل جيد C.Gide الذي ميز بين ثلاث طبقات من حيث الثروة فقال: "هناك أولاً العمال الذين يتقاضون

---

(1) شهاب، ابراهيم بدر، **معجم مصطلحات الإدارة العامة**، (بيروت، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط1، 1998م)، ص164.

(2) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص31، 32.

أجراً، ثم الرأسماليون الذين يحصلون من رأسمالهم على ربح، وأخيراً الملاك الـذين يعيـشون على الصدقات"[1].

ويضع مارشال ست فئات للطبقات الاجتماعية على أساس الدخل هي[2]:

(1) فقيراً جداً (معدم) (2) فقير (3) متوسط

(4) أعلى من متوسط (5) غني (6) غني جداً.

أما مكينلي فيصنف الطبقات حسب الثروة إلى: طبقة ثرية وطبقة عليا وطبقة وسـطى وأخيراً طبقة عاملة. كما يصنفها أيضاً إلى طبقات عليا ووسطى ودنيا[3].

وستصنف الباحثة مؤشر الدخل (الثروة) إلى ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1. الأغنياء ذوي الدخل المرتفع.
2. ذوي الدخل المتوسط.
3. ذوي الدخل المنخفض.

ثانيا:مؤشرات التعليم: Education

الثقافة والتربية هما منظومة التجارب والدراسات والخبرات والمهارات التـي يتعلمهـا الأفراد بطريقة نظامية وأصولية في مدرسة أو معهد أو جامعة معترف بها، وهذه المؤسـسات تمنح دارسيها وتلاميذها شهادات مدرسية أو أكاديمية تبرهن على تعلمهم واكتـسابهم الخبـرات والمهارات والمعلومات في الحقول الدراسية التي يتخصصون فيها. فحامل الشهادة في دراسة أو اختصاص معين يستطيع مزاولة الأعمال التي اختص بها، وعند أدائه إياها بـصورة صـحيحة

(1) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص33.

(2) أحمد، غريب سيد، **الطبقات الاجتماعية**، ص174.

(3) أحمد، غريب سيد، **الطبقات الاجتماعية**، ص175.

ومتقنة يتقاضى مرتباً أو أجراً ويحصل على درجة معينة من الاحترام والتقدير من الأشخاص العاملين معه ومن أبناء المجتمع الكبير[1].

ويبين لازويل بعض طرق الترتيب الهرمي في المجتمع الأمريكي، ويرى انه إذا كان أساس الترتيب الطبقي على "التعليم" فيكون هناك من تعلموا تعليماً عالياً (المرحلة الجامعية)، ومن حصلوا على شهادات متوسطة، ثم دون المتوسط وأخيراً الحاصلين على شهادات ابتدائية[2].

وستصنف الباحثة الطبقة الوسطى حسب مؤشرات التعليم إلى ثلاث مؤشرات فرعية :

1. التعليم العالي (المرحلة الجامعية بكافة أنواعها).
2. الحاصلين على شهادات متوسطة.
3. الحاصلين على شهادات ما دون المتوسطة.

ثالثا: مؤشرات المهنة: Profession

المهنة هي اصطلاح يعني حرفة وخدمة تعتمد على مجموعة معلومات وخبرات أخصائية يستعملها الشخص الذي يقوم بها وقت قيامه بالخدمة التي يحتاجها المجتمع.

ويوجد للمهنة النموذجية خصائص معينة تنعكس في مجموعة عناصر أساسية أهمها المسؤولية الفردية، استعمال المعلومات والخبرة النظامية والفنية، دافع للمصلحة العامة...الخ. وتعرف المهنة بأنها وظيفة يعتمد أداؤها على معلومات نظامية يحصلها الفرد من معهد أو كلية أو جامعة كما تعتمد على القابلية والمهارة الذاتية للفرد الذي ينجزها[3].

([1]) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص35.

([2]) أحمد، غريب سيد، **الطبقات الاجتماعية**، ص170.

([3]) دينكن ميتشل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، 1986م)، ص166.

وبين اندريه جوسان بأن المهنة لا تكون الطبقة، إذ أن الطبقة سـابقة علـى المهنـة. فالإنسان يولد في طبقة معينة على حين انه يختار مهنته فيما بعد، كما أن الطبقة كثيراً ما تؤثر في اختيار المهنة وبالإضافة إلى ذلك، فان الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصا من مهن مختلفة، فترى مثلاً أن الأطباء والمحامين والأساتذة ينتمون إلى طبقة أصحاب المهن الحرة. ولذلك يرى جوسان أن الطبقة أوسع من الحرفة أو المهنة[1].

والمهنة أو الحرفة التي يزاولها الموظف تعتمد على الثقافة ما دامت المؤهلات العلميـة التي يحملها الفرد هي التي تحدد مهنته وعمله، فإذا كان المواطن يحمـل المـؤهلات العلميـة والمهنية العالية، فانه يستطيع ممارسة المهن العليا والحساسة في المجتمع والعكس صـحيح إذا كان المواطن لا يحمل المؤهلات العلمية والمهنية .

وركز العلماء على المطلب الأخلاقي الذي ينبغي توفره في المهنة وهو تكريس جهودها لخدمة المصلحة العامة، يقول جفري ميلرسن بأن المهنة يجب أن تتصف بالمزايا التالية[2]:

(1)اعتمادها على خبرة تتعلق بالمعارف النظرية. (2) تحتاج هذه الخبرة تدريب وتربية (3) ينبغي على المهني إظهار قابلياته ومهارته من خلال اجتيازه امتحان يكشف مستواه الثقافي والفني (4) استقامة سلوك المهني وتطابق سلوكيته وأخلاقيته سلوكية وأخلاقية المجتمع الكبير. (5) يجب على المهني تقديم خدمة للصالح العام (6) يجب أن تكون للمهنة نقابتها الخاصة بهـا أي تكون منظمة.

(1) أحمد، غريب سيد، **الطبقات الاجتماعية**، ص182.

(2) دينكن ميتشل، **معجم علم الاجتماع**، ص166.

ويمكن تقسيم الأعمال إلى ثلاثة أصناف، كل صنف منها يمكن أن يجزأ إلى عناصر مختلفة، وهي[1]: الأعمال العقلية والفكرية الخلاقة،الأعمال الفكرية التي تحتاج إلى التركيز والانتباه والأعمال اليدوية وجميع هذه الأصناف من الأعمال تتطلب من شاغليها الاتسام بصفات وقابليات معينة، والقيام بنشاطات محددة لها أهميتها في خدمة المجتمع وتطويره.

وتختلف جماعة المهن الفنية في قدر المعرفة التي تحصلها ونوعية الخدمات التي تؤديها في المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه. ويمكن أن تشغل جماعة مهنية ما وضعاً اجتماعياً أعلى كلما ارتقى التقويم من خلال الأدوار ذات الأهمية الوظيفية التي يقوم بها شاغلوها. وحاول جاكسون وكروكيت دراسة اتجاهات الحراك المهني في الولايات المتحدة عام 1977 من خلال استبيان يبين نوع العمل الذي يمارسه الأفراد، ونوع العمل الذي كان يمارسه آبائهم وقام بتصنيف المهن إلى سبعة أصناف بالاعتماد على "الدليل الاقتصادي والاجتماعي للمهن" ومؤداه[2]:1-الموظفين 2- رجال الأعمال 3- ذوي الياقات البيضاء

4- العمال اليدويون المهرة 5- ونصف المهرة 6- وغير المهرة

7- والمزارعون.

ولقد وضعت مؤسسة اليونسكو تصنيفاً مهنياً عام 1958 على أساس[3]:

([1]) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص33- 34.

([2]) أحمد، غريب سيد، **الطبقات الاجتماعية**، ص184.

([3]) أحمد، غريب سيد، **الطبقات الاجتماعية**، ص186.

• عامل اللياقة البيضاء: فئة كبرى غير متجانسة تشتمل على العمال الذين يقومون بأعمال كتابية، والعمال التقنيين، كالمختزل، وكاتب الحسابات، والضارب على الآلة الكاتبة، والمصمم، والرسام، ورجال البيع، وكافة العاملين في مجالات أخرى ليست إدارية أو يدوية. يشير هذا المصطلح إلى العاملين في مهن غير يدوية، في مقابل العمال اليدويين الذين يتقاضون أجراً أو عمال الياقة الزرقاء، وهذا الاصطلاح قريب من الاصطلاح الانجليزي "ذوي المعاطف السوداء"، ويستخدم هذا المصطلح في الولايات المتحدة كثيراً. (محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ص513).

1-الخدمات الأهلية 2- طبقة ذي الياقات البيضاء العليا.

3- الأعمال الحرة 4- العمال المهرة

5- الحرفيون 6- ذي الياقات البيضاء* 7- صغار رجال الأعمال

8-المزارعون 9- العمال نصف المهرة 10- العمال غير المهرة.

وستصنف الباحثة الطبقة الوسطى حسب مؤشرات المهنة إلى اربعة مؤشرات فرعية هي:

1. كبار رجال الأعمال.

2. الفنيون للياقات البيضاء.

3. العمال بكافة أصنافهم (المهرة، ونصف المهرة، وغير المهرة).

اختيار العينة:

أولاً: تقسيم دول العينة:

استنادا إلى تقرير التنمية البشرية الذي يقسم دول العالم إلى ثلاث مجموعات رئيسية،من حيث التنمية البشرية المرتفعة، والتنمية البشرية المتوسطة،والتنمية البشرية المنخفضة، تم اختيار 15 دولة، تمثل مختلف قارات العالم تتباين من حيث عدد السكان والقدرات الاقتصادية والأنظمة السياسية والاجتماعية.

جدول رقم (3)

تقسيم الدول حسب مؤشرات التنمية(دول غنية، متوسطة، فقيرة)

دول مرتفعة مؤشرات التنمية(دول غنية)	دول متوسطة مؤشرات التنمية (دول متوسطة)	دول ضعيفة مؤشرات التنمية (دول فقيرة)
الولايات المتحدة	الصين	الباكستان
المملكة المتحدة	تركيا	الهند
استراليا	البرازيل	المغرب
كوريا الجنوبية	الأردن	مصر
إسرائيل	جنوب إفريقيا	نيجيريا

المصدر: تقرير التنمية البشرية:2003. التي تمثل مختلف قارات العالم (تم توزيعها للقارات على الأساس الجغرافي).

ثانيا: قياس الطبقة الوسطى

ستقوم الباحثة بقياس الطبقة الوسطى بناء على الطريقة التالية:

1. فيما يتعلق بالدخل سيتم تقسيمه إلى ثلاث فئات حسب متوسط الدخل السنوي لكل دولة خلال سنوات الدراسة.ثم يتم ضرب الرقم الناتج لكل فئة بوزنه النسبي، ثم يتم تجميع الأرقام الناتجة على مستوى الدخل ككل، وبناء عليه يكون لدينا رقم واحد لمؤشر الدخل.
2. فيما يتعلق بالتعليم سيتم تحديد المتوسط الحسابي لكل مؤشر فرعي خلال سنوات الدراسة ثم يتم اخذ المتوسط الحسابي لمجموع متوسطات المؤشر الفرعية ،وبعد ذلك يتم ضرب الرقم الناتج بالوزن النسبي للتعليم .
3. سيتم إتباع الخطوة الثانية فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية للمهنة
4. يتم جمع الأرقام الناتجة عن ضرب الأوزان النسبية بالمتوسطات لكل من (الدخل،المهنة،التعليم) وإيجاد رقم واحد لكل دولة يعبر عن حجم الطبقة الوسطى خلال سنوات الدراسة

الفصل الثاني

الاستقرار السياسي

مقدمة:

تعد ظاهرة الاستقرار السياسي من أكثر الظواهر السياسية التي نالت اهتمام الكثير من علماء السياسة والباحثين والمفكرين وبرز تناول ظاهرة الاستقرار السياسي منذ الفكر اليوناني القديم، وتحديداً عند أرسطو وأفلاطون، اللذين تحدثا عن الثورات ومسبباتها. فقد ركز أرسطو على أهمية الاستقرار السياسي في الدولة المثالية، واعتقد بأن دولة المدينة المحدودة السكان والمساحة والقادرة على الاكتفاء الذاتي هي الأقدر على تحقيق الاستقرار السياسي بداخلها. وآمن بأن توزيع الثروة العادل في المجتمع من الأمور الأساسية لضمان الاستقرار السياسي، وذلك من خلال وجود طبقة وسطى كبيرة. أما التفاوت الاجتماعي والغنى الفاحش أو الفقر الشديد سيؤدي إلى عدم الاستقرار ويؤثر بشكل كبير على الوضع الداخلي من خلال وجود طبقات معدمة مما يساهم في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي.

ومع ذلك فإن التناول العلمي المنظم للظاهرة، المعتمد على وضع مؤشرات تمكن من قياس الظاهرة وكذلك تحديد علاقات الارتباط بين الظاهرة والظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، لم تبدأ إلا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

المبحث الأول

تعريف الاستقرار السياسي

أ. تعريف الاستقرار السياسي:

يتسم الاستقرار السياسي، كغيره من الظواهر السياسية، بالتعقيد وعدم القدرة على الإحاطة بجميع أبعاده. وبالتالي عدم وجود تعريف جامع مانع يمثل اتفاق الباحثين حول ذلك المفهوم.

وكإقرار بصعوبة التوصل إلى مثل هذا التعريف ، ولمواجهة ما قد يثيره تعدد التعريفات من إشكاليات والتباس، حاول البعض تحديد عدد من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي تعريف لظاهرة الاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي، حتى يمكن اعتباره تعريفاً كافياً وملائماً. ومن أهم هذه العناصر(1):

1. وجوب النظر إلى مفهومي الاستقرار/ عدم الاستقرار باعتبارهما يشتركان في أساس واحد، أكثر مما يعبران عن أقسام مختلفة، وهما ظاهرة مستمرة.
2. لا بد للتعريف أن يتناول ظاهرتي الاستقرار/ عدم الاستقرار خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً (أشهر).
3. لا بد للتعريف أن يأخذ بعين الاعتبار الأنماط (الأنواع) المختلفة لعدم الاستقرار. (مؤشرات الظاهرة).
4. لا بد للتعريف من أن يقدم محاولة لتوقع عدم الاستقرار الذي يمكن أن ينتج عن أي واقعة تمثل تغيراً أو تحدياً. وذلك بالرجوع إلى الظروف الخاصة بالبلد والوقت الذي

(1) الرشواني، منار محمد، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن (1989-1997)**، ص18.

حدثت فيه، ويوجد بعدان للاستقرار هما : الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي، ويعني الأول إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية، كما يشير الثاني إلى قدرة الدولة على إدارة وحماية مصالحها العليا في الخارج أو من احتمالات التهديد الواردة من الخارج وردعها[1].

ويُعرف الاستقرار لغة بمعني "الثبات أو السكون، واستقر رأيه ،أي ثبت عليه"[2]. أما اصطلاحاً فيعرف الاستقرار السياسي بأنه "عملية التغيير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام"[3].أو عدم حدوث تقلبات أو ثورات في نسق معين[4].

وبشكل عام يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي[5]:

الاتجاه الأول: يرى أن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير الجذري والكامل للنظام السياسي، من خلال عدم تعرض النظام السياسي للتغيير الكامل بصورة مستمرة. فالدولة التي تنتقل من نمط لآخر من أنماط النظم السياسية كأن تنتقل من النمط الملكي إلى النمط الجمهوري

([1]) الصاوي، علي، **مدخل في الإجماع السياسي**، ص28.

([2]) المنجد الابجدي، دار المشرق، بيروت، ط1، أيار 1967، ص

([3]) الرشواني، منار محمد، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن (1989-1997)**، ص20.

([4]) فؤاد، وسام، **الشاهد للدراسات السياسية والإستراتيجية**.
http://Ashahed2000.tripod.com/enttekhabat/8.html,14/7/2004.p1.

([5]) رينشارد هيجوت. **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، (عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2001)، ص223.

أو من الحكم المدني إلى الحكم العسكري عادة ما توصف بأنها غير مستقرة. ويعرف هذا الاتجاه "الاستقرار السياسي" بأنه: "حالة القدرة على صيانة المجتمع لذاته وأنساقه الفرعية، عبر الزمن، بمواجهة التغيرات الداخلية والخارجية، الجذرية والمفاجئة، بتحديد تأثيراتها السلبية، لتجاوز الاختلالات البنائية والوظيفية، من خلال عمليات التوازن التي تكفلها آليات المواءمة النظامية والإجراءات المستحدثة بما يجعل معظم أعضاء المجتمع يسلكون كما لو أن نظامهم ناجحاً، على الرغم من شعورهم بأخطائه"[1].

الاتجاه الثاني: يرى أن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة فالنظام غير المستقر سياسياً هو ذلك النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة (سواء على مستوى رئيس الوزراء أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) كل عام وذلك بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته.

ويعرف هذا الاتجاه الاستقرار السياسي بأنه "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسسات لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته"[2].

الاتجاه الثالث: يميل إلى تفسير الاستقرار السياسي على انه غياب العنف بكافة مستوياته فالدول التي تتأثر بأعمال الشغب والاضطراب والتظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً غير مستقرة في حين تعتبر الدول التي لا تعاني من مثل هذه الأحداث دولاً مستقرة.

([1]) الرشواني، منار محمد، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن (1989-1997)**، ص11.

([2]) مسعد، نيفين عبد المنعم، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 1988)، ص هـ.

ويعرف هذا الاتجاه الاستقرار السياسي بأنه: "قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى"[1].

والاستقرار الحقيقي هو الذي يستند على ركائز الشرعية السياسية ويساعد على إنجاح عمليات التنمية وإشباع قدر متزايد من الحاجات الاجتماعية وعدالة التوزيع، أي أن: الاستقرار محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعي. أما "الاستقرار السياسي تحديداً فهو محصلة لشرعية المؤسسات والنخبة الحاكمة"[2].

ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع التأكيد على ملاحظتين تركزان على مفهوم الاستقرار السياسي.

1. الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي أو بتدرجه بل يرتبط أساساً في مضمون هذا التغيير وتوجهه (تغيير جذري في النظام، أو تغيير في مؤسسات النظام)
2. أن عدم الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بالعنف السياسي ، وغالبا ما يكون استخدام العنف بشكل كبير من قبل النظام دليلا على إفلاس النظام وعدم قدرته على إيجاد آليات مناسبة لاحتواء عمليات التغيير التي يطالب بها الأفراد أو المؤسسات .

(1) ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ص225.

(2) الصاوي، علي، **مدخل في الاجتماع السياسي**، ص29.

ملامح وشروط الاستقرار:

يوجد مجموعة من الشروط والملامح التي تساهم في حدوث الاستقرار السياسي ويمكن رصد بعض هذه الملامح والشروط كالتالي[1]:

1. الاندماج ،أو التجانس القومي (National Integration) يتخذ الاندماج القومي مجموعة من الأشكال هي:

أ- الانسجام المرتبط بالقيم بمعنى الانتقال من النطاق الضيق للولاء إلى الولاء القومي الواسع، في العديد من الدول تتعدد الجماعات العرقية والقبلية والدينية والتي لا يربطها من حيث الواقع شعور قوي بالانتماء إلى مجتمع سياسي واحد.

ب- التماسك المؤسسي: بمعنى وجود مؤسسات سياسية قادرة على التلاؤم والتكيف مع التغيرات التي تطرأ على الإطار الاجتماعي، وقادرة على إشباع المطالب والاحتياجات التي تفرضها هذه التغيرات، فالسلطة القومية والفعالة تكون قادرة على خلق احترامها بين الأقاليم والجماعات المختلفة، من خلال عمليات الاندماجّ بين النخبة والجماهير (رأسياً)، أو الاندماج الاقتصادي بمعنى تضييق الهوة الاقتصادية بين الشرائح الاجتماعية في المجتمع. فعجز النظام القائم عن استيعاب المطالب المختلفة للشرائح الاجتماعية يؤدي في حالات كثيرة إلى حدوث حالات من العنف وعدم الاستقرار السياسي.

ج- الضبط الاجتماعي من خلال "ضبط" سلوك الأفراد والجماعات الداخلية طبقاً للقواعد الدستورية، ومن خلال صور الجزاء الاجتماعي أيضاً في مجالاته المختلفة: الاقتصادية بالمنع والمنح؛ والسياسية عن طريق أساليب النفوذ والمساومة أو حتى قهر المشروع؛ والتكاملية عن طريق دور الجماعات الوسيطة، والقيمية من خلال الالتزام بمبادئ الثقافة السياسية وقواعد

---

(1) الصاوي، علي، **مدخل في الاجتماع السياسي**، ص29.

السلوك السياسي التي تحددها تلك الثقافة، أي أن كل المشكلات الاجتماعية تزود في النهاية حول الضبط الاجتماعي.

2. الاستقرار يعني اتصاف الأداء الحكومي بالقدرة على إصدار قوانين وتعهدات ايجابية واتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي، وقدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها، مما يساهم في تخفيض مستويات العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن.

3. الاستقرار يرتبط بقدرة النظام السياسي على خلق المسالك والقنوات الصالحة لاستيعاب القوى الجديدة، وما تفرزه هذه القوى من مطالب وخاصة مطالب المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية دون أن تضطر إلى اللجوء إلى العنف السياسي، بعبارة أخرى، يتوقف الاستقرار على "قدرة القيادة والنظام على التكامل مع ما قد تثيره الانقسامات الداخلية من توترات وصراعات.

وبذلك فان مفهوم الاستقرار يصبح مرتبطاً بمفاهيم الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية والتكامل القومي، ويصبح من "المتغيرات الهامة التي تؤثر في صلابة الدولة". كما يتطلب توافر شرطين هما الشرعية من جانب، والعدالة بين المواطنين من جانب آخر[1].

وقد عرف لبست Lipest الشرعية بأنها: "ظاهرة ايجابية وأن عدم الشرعية محطم للسلطة، بالإضافة إلى انه يمثل عبئاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة"[2]. حيث اعتبر عاملي الشرعية والفعالية أنهما يفسران الاستقرار السياسي بوجود ثلاث حالات للاستقرار السياسي هما:

---

(1) الصاوي، علي، **مدخل في الاجتماع السياسي**، ص31.

(2) Saymour Martin Lipset. Some Social Reqnisites of Democrucy, Exonomic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, 1959, P:69.

- حالة الاستقرار (الحالة المثلى للاستقرار): في هذه الحالة ترتفع درجة كل من الشرعية والفعالية.
- حالة عدم الاستقرار (الحالة القصوى لعدم الاستقرار): في هذه الحالة تنخفض كل مـــن الشرعية والفعالية.
- الحالة الانتقالية: في هذه الحالة ينخفض لحد العاملين فيما يرتفع الآخر.

مع التمييز بحسب لبست بين الأنظمة التي يتمتع بدرجة عالية من الفعالية وانخفاض في الشرعية والتي تكون فيها درجة عدم الاستقرار أكثر مما هي في حالة الأنظمة التي تتمتع بقدر اقل نسبياً من الفعالية ودرجة عالية من الشرعية[1].

ووضع دويتش (Deutsch) نقاطاً لا بد من توفرها لتوفر الشرعية وبالتـــالي تحقيـــق الاستقرار في الدولة[2]:

1. اعتراف الأحزاب والجماعات السياسية بالقوانين التي تضعها الدولة.
2. وضوح القوانين وتناسقها أي ليس بها تناقض.
3. إدراك أفراد المجتمع أن القوانين ليس موضوعة بهدف خدمة فئة معينة فـــي المجتمـــع وهو ما ينعكس على ثقة كل فرد بأن الجميع سوف يخضعون للقوانين.
4. يكون التمسك بالقانون مقبولاً من وجهة النظر الاجتماعية ويصبح التمسك بالقانون قيمة أو تقليداً يمد ويكافؤه الجميع.

(1) الرشواني، منار محمد، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار في الأردن**، (1989-1997)، ص30.

(2) Deutsch, M, The Resolution of Conflict: Constructive and Destructive Processes (New Haven: Yale University Press, 1973, PP: 379-380.

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي :

على الرغم من اتساع استخدام مصطلح عدم الاستقرار فان محاولات التصدي لمعرفة جذوره وتحليل أسبابه اقل من استخداماته الفعلية في الأدبيات ومن جانب النظم والقوى السياسية أيضاً،ويمكن لنا التمييز، بين ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم "عدم الاستقرار"[1].

الاتجاه الأول: ينظر إلى ظاهرة "عدم الاستقرار السياسي" باعتبارها تشير إلى تردي مختلف أبعاد العملية السياسية –النظامية والمعنوية والحركية– في مجمل الأقطار".

الاتجاه الثاني: يعرف ظاهرة "عدم الاستقرار السياسي"، باستخدام مؤشرات الظاهرة، كعدم الاستقرار الحكومي، وعدم الاستقرار النظامي، والعنف السياسي، بحيث يصبح تعريفاً إجرائياً لا اسمياً.

الاتجاه الثالث: يعرف "عدم الاستقرار السياسي" بأنه: "وقوع تغيرات جذرية أو جوهرية في النظام السياسي، أو التغيير غير المنظم الذي يتجاوز الحدود الموضوعية والمقبولة له بأنه: "وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكوم، وبتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي".

وبذلك تتمثل عناصر عدم الاستقرار السياسي في: اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي، وعدم احترام القواعد الدستورية، وتناقص أو انهيار شرعية مؤسسات النظام[2].

([1]) الرشواني، منار محمد، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار في الأردن (1989–1997)**، ص21.

([2]) إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992)، ص56.

كما يعني عدم الاستقرار السياسي "عجز النظام عن الإدارة والحكم وعجزه عن استخدام الأدوات السياسية- السلمية- واللجوء إلى استخدام الأدوات القهرية"[1].

ويعرف "عدم الاستقرار السياسي" بأنه: "الحالة التي يصبح النزاع في الأنظمة الاجتماعية خلالها غير قابل للتنظيم بشكل ملائم، ويؤدي إلى تغيير سريع وشديد نسبياً في بناء النظام. وبعبارة أخرى هو: "الحالة التي يصبح النزاع الاجتماعي خلالها غير قابل للتنظيم باستخدام الآليات المؤسسية والاندماجية للنظام الاجتماعي، ويؤدي إلى تداع سريع وشديد نسبياً لبناء العلاقات الاجتماعية"[2].

فظاهرة عدم الاستقرار السياسي أوسع من مجرد تزايد السلوكيات العنيفة من قبل النظام أو المواطنين أو كليهما. فهناك عدة مستويات للظاهرة هي[3]:

1. عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة. ويشمل التغيرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة، وسرعة التغير والتبدل في شاغلي المناصب والأدوار السياسية.
2. عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية كالوزارة والبرلمان والأحزاب. وغالباً ما يأخذ عدم الاستقرار صورة التغيير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية أو في السياسات التي تأخذ بها، وكثيراً ما يرتبط عدم الاستقرار المؤسسي بعدم الاستقرار على مستوى النخبة، إذ تتجه النخب الجديدة أو العناصر الجديدة في تلك النخب إلى إحداث تغيرات في المؤسسات القائمة وسياساتها. ويجادل صموئيل هنتنجتون أن أية حكومة ذات مستوى متدني من المؤسسة ليست حكومة ضعيفة فحسب، ولكنها حكومة غير مستقرة. "أن أي مجتمع ذو مؤسسات سياسية ضعيفة يفتر إلى القدرة على كبح

([1]) الصاوي، علي، **مدخل في الاجتماع السياسي**، ص36.

([2]) الرشواني، منار محمد، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار في الأردن (1989-1997)**، ص22.

([3]) إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ص57.

تزايد الرغبات الشخصية والضيقة، وبدون مؤسسات سياسية قوية. فان المجتمع يفتقر إلى الوسائل لتحديد وإدراك اهتمامات العامة، والقدرة على خلق مصالح عامة"[1].

وبناء على التعريفات السابقة، للاستقرار السياسي/ عدم الاستقرار السياسي باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، قام الباحث بعمل الجدول التالي الذي يوضح الفروق بين الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي.

---

(1) Amin Awwad Muhanna, Modernization: Political stability and Instability the Jordanian Case, August 1986, p: 26.

جدول رقم (4)

الاختلاف بين ظاهرة الاستقرار السياسي وظاهرة عدم الاستقرار السياسي

نوع المقارنة	الاستقرار السياسي	عدم الاستقرار السياسي
1. شكل الظاهرة والتغيير	ظاهرة نسبية،تغيير نسبي	ظاهرة نسبية،تغيير متحرك
2. شكل عملية التغيير داخل النظام	عملية التغيير تتم بطريقة تدريجية وبشكل منضبط داخل النظام.	عملية التغير تتم بطريقة سريعة وجذرية داخل النظام
3. استخدام العنف	عدم استخدام العنف داخل النظام إلا في أضيق الحدود	يتم استخدام العنف
4. قدرة النظام على تلبية المطالب الموجهة إليه	كفاءة النظام وقدرته على تلبية المطالب الموجهة إليه، من خلال مؤسساته .	انخفاض أو انعدام كفاءة وقدرة النظام على تلبية المطالب الموجهة إليه من خلال مؤسساته .
5. قدرة النظام على إدارة الصراعات والأزمات	قدرة النظام على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع	انخفاض قدرة النظام على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع.

الجدول من إعداد الباحثة، استناداً إلى المراجع التالية:

أ. الصاوي، علي، مدخل في الاجتماعي السياسي للإدارة، (مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995م).

ب. الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن. (1989-1997م)، رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، 1999م.

ج. مسعد، نيفين عبد المنعم، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 1988).

د. ابراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992م).

ب. خصائص الاستقرار السياسي:

يمكن القول أن مضمون الاستقرار يشير إلى "قدرة الدولة على ضبط التطور الداخلي من خلال القنوات الشرعية والمشروعية"، ويشير هذا التعريف إلى الخصائص التالية[1]:

1. أن تحقيق الاستقرار الداخلي هو مهمة الدولة الرئيسية، كما أن الدولة هي الجهاز الذي يقع عليه العبء في تحقيق الاستقرار، وليس أي مؤسسة اجتماعية أخرى، لأنها تتمتع بالتفويض الاجتماعي للقيام بعملية التخصيص السلطوي للقيم والموارد في المجتمع.
2. أن تحقيق الاستقرار هو عملية ايجابية (تحمل معنى الضبط)، وتتضمن معاني التحكم والتوجيه والإرشاد للنشاطات الاجتماعية المختلفة، فلم تعد الدولة مجرد "طرف محايد" في النشاط الاجتماعي (أي صورة الدولة الحارسة)، وإنما أصبحت "محوراً" لهذا النشاط الاجتماعي.
3. أن آلية تحقيق الاستقرار هي ضبط التطور في المجتمع، سواءً في المجال السياسي (مثل انتقال السلطة بالطرق السليمة) أو في المجال الاقتصادي (بمعنى أولوية المصلحة العامة واحترام المصالح الخاصة في آن واحد)، أو في المجال الاجتماعي (بمعنى عدالة توزيع الأعباء والعوائد والقيم).
4. أن قيام الدولة بضبط تلك التطورات الداخلية إنما يشير إلى اتساع دورها في الحياة الاجتماعية، وهذه هي ابرز سمات الدولة المعاصرة ولا يعني الدعوة إلى هيمنة الدولة على المجتمع على نحو شمولي، أو تكريس المجتمع لخدمة الدولة على نحو سلطوي.
5. أن عملية "الضبط" ليست عشوائية أو تحكمية تحددها النخبة الحاكمة، وإنما لها "ضوابط" أيضاً، وهذه الضوابط هي احترام قواعد الشرعية والرضا والقبول الشعبي

([1]) الصاوي، علي، **مدخل في الاجتماع السياسي**، ص40.

والمشروعية..، أو بعبارة أخرى. فان الدولة التي تتمتع باستقرار داخلي هي دولة شرعية ذات نظام يجسد تلك الشرعية في مؤسساته وأدواته وقراراته.

6. أن الاستقرار هدف وليس واقعاً، A goal; not a reality لأنه يتطلب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقه، وليس مجرد وصف لوضع نموذجي قائم. وبناء على ذلك فالاستقرار قيمة وظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد دولة تتمتع بالاستقرار الكامل، كما أن حالة عدم الاستقرار الكامل تتعارض مع وصف الدولة وبقائها ذاته.

7. الاستقرار هو عملية Process وليس مرحلة Stage/Phase يصل إليها المجتمع ويقف عندها، ذلك أن الهدف العام لمختلف النظم السياسية هو تحقيق المزيد من الانجاز، وبالتالي من الاستقرار (المرحلي)، وان الاستقرار هو الأصل في أهداف الشعوب.

8. وهناك استقرار حقيقي (طبيعي) واستقرار ظاهري (مصطنع وهش) والنوع الأول هو استقرار متوازن يستوعب عدم الاستقرار الجزئي والمرحلي لكي يصل إلى نقطة توازن واستقرار جديدة، وبالتالي فهو يحمل تقييماً ايجابياً Positive. أما النوع الثاني فهو استقرار ظاهري واستاتيكي يرفض التغيير ويخشاه ويصطدم بالتالي مع دوافعه والقوى التي تطالب به، ويصبح استقراراً هشاً، وهو يحمل تقييماً سلبياً Passive.

9. أن للاستقرار طابعاً إنسانياً Humanitarian في النظر إلى علاقة الدولة (السلطة) بالمجتمع (الأفراد)، بمعنى انه إذا كان الاستقرار "قيمة" تسعى إليها النظم للحفاظ على بقائها فان مضمون وشكل وأسلوب تحقيق هذا الاستقرار لا يجب أن ينفصل عن تحقيق

القيم التي ارتضاها المجتمع لنفسه في حاضره ومستقبله، كما لا يجب أن ينفصل عن المحيط الثقافي للجماعة.

10. وأخيراً، وليس آخراً، فان دراسة وتحليل الاستقرار إنما ترتبط بأبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية هامة، وليس الاستقرار مسألة "أمنية" فحسب، وهذا هو الذي يجعل من الاستقرار مفهوماً أوسع من مفهوم الانتظام والضبط المادي Order أو السيطرة والتحكم Control...، كما يبرز دور المشتغلين بالبحث في الاجتماع السياسي لتحليل وتقييم مستوى الاستقرار في المجتمع.

المبحث الثاني

التمييز بين الاستقرار السياسي وبعض المفاهيم الأخرى

كثيراً ما يتم الخلط بين مفهوم الاستقرار السياسي وعدة مفاهيم أخرى أبرزها: الأمن السياسي، الصراع السياسي، الإرهاب السياسي، ولذلك تسعى الدراسة إلى التمييز بين مفهوم الاستقرار السياسي وهذه المفاهيم.

1. الاستقرار السياسي والأمن السياسي:

يعتبر الأمن السياسي من المقومات الرئيسية في استقرار الدولة، ويعتبر من أهم الدعائم الأساسية للمحافظة على النظام السياسي ولمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية. وتأمين وتحقيق أهداف ومصالح النظام.

فكلما كانت العلاقة بين الشعب والنظام السياسي قوية، ومبنية على التأييد الشعبي للنظام السياسي، كلما ازداد الاستقرار الداخلي، والأمن السياسي. وبالتالي قوة ومتانة الجبهة الداخلية في مواجهة الأخطار الخارجيةً.

وكلمة الأمن يقصد بها الطمأنينة،وهي بهذا المعنى تشمل كل ما له صلة بالتعبير عن الوجود السياسي. والطمأنينة تعني الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب على ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة، بهذا المعنى يتحدث الجميع عن أمن الفرد أو المواطن(1).

فمنهم من عرف الأمن بأنه "ثمرة الجهود المشتركة والمبذولة من قبل الدولة وأفراد المجتمع خلال مجموعة الأنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن

---

(1) العيدروس، محمد، **الأمن السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي**، (الإمارات: دار المتبني للطباعة والنشر، ط1، 1990م)، ص20.

الاجتماعي في ذلك المجتمع. ومنهم من رأى انه "مجموعة الإجراءات الملائمة للوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية التي تمكن في النهاية من تحقيق الإستراتيجية الأمنية من أي مجتمع إنساني". وهو نقيض لحالة الخوف، وانه خلاصة جهود المجتمع لبث الشعور بالاطمئنان بين أفراده –لا يقوم إلا بعد حماية المصالح الحيوية لأفراد هذا المجتمع وفي إطار هذا الصياغ"(1).

وينقسم الأمن إلى عدة أقسام تهتم بالجوانب الموضوعية في نشاطات الدولة أو الأفراد أو المؤسسات أو الجماعات الإنسانية على إطلاقها وهي الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن الاجتماعي، وسيتم التركيز على الأمن السياسي.

ويعرف الأمن السياسي بأنه " ذلك الذي يحاول معالجة جذور التذمر الاجتماعي والتقاطب السياسي من خلال الاتصال السياسي المباشر بالناس... وان يكون لهذا الاتصال المباشر بالناس أوعية ومؤسسات تحظى باحترام وتتمتع بمصداقية وفاعلية، وتشكل للنظام السياسي مضموناً سياسياً على مدى طويل. لقد أثبتت النظم السياسية التي توكأت على هذا المفهوم أنها بذلك عالجت قضية الأمن السياسي من جذورها(2).

ويعرف الأمن السياسي أيضاً بأنه النظم والخطط والإجراءات التي تحمي الكيان السياسي الدستوري للدولة ونظام الحكم بها. ومحافظة على ثبات شرعية نظام الحكم(3).

وإذا نظرنا إلى الأمن من منظور جغرافي، فسوف نراه يتضمن:

الأمن الوطني: هو الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم الأنشطة الرئيسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، ودفع أي تهديد وتعويق أو أضرار

---

(1) بكزادة، محمد غالب، الأمن وإدارة المؤتمرات، ص19.

(2) العيدروس، محمد، **الأمن السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي**، ص19.

(3) بكزادة، محمد غالب، الأمن وإدارة المؤتمرات، ص32.

داخلية وخارجية بتلك الأنشطة، الأمر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر له البيئة الصحية المناسبة لاستثمار أقصى طاقاته، للنهوض والتقدم والازدهار. وتبعاً لهذا المنظور فان الأمن الوطني يعني البرنامج الخاص بحفظ سلامة الدولة، وصيانة شخصيتها الدولية، وحماية مقوماتها الوطنية من كافة أشكال التهديد الداخلي والخارجي[1].

ويعرف الأمن الوطني بأنه حماية أراضي وسيادة واستقلال وهوية الدولة من الغزو والاحتلال والضم من قبل القوى الأجنبية، كذلك فهو يعني حماية الحكومة من الاضطرابات الداخلية والتمرد ومحاولة الإطاحة بها بوسائل غير قانونية، وهناك العديد من الأمثلة في التاريخ تشهد على الإطاحة بالحكومة عن طريق الانقلابات واحتلال المنصب الحكومي بالقوة. لذا فالانقلاب يشكل خطراً حقيقياً لأمن الحكومة خصوصاً وأنه قد يتم دعمه من قبل قوى أجنبية. لذا يتوجب على الدولة الحيلولة دون ذلك بشتى الوسائل والطرق[2].

إن أي دولة ذات سيادة يجب عليها التفكير بالأمن كمسألة تتعلق بالحماية الذاتية من شر الآخرين لذا ليس مستغرباً أن تتحادث الدولة بصراحة حول هذه المسألة والإعلان والإفصاح عن أفكارها. عندما تشعر الدولة بوجود مشاكل واضطرابات، وهذا يؤثر على الاستقرار السياسي فيها.

وهناك عوامل ذات صلة بالأمن الوطني تتضمن مزايا متوفرة في الدولة على الصعيد الجغرافي، الحالة الراهنة، السياسة الداخلية، السكان، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، المواقف والإيديولوجيات ومظاهر أخرى يمكن لها أن تعرض الأمن للتهديدات الخارجية والداخلية. أن

([1]) جوهر، حسن عبدالله، الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الاستراتيجي المطلوب، (مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 23- عدد 4 شتاء، 1995)، ص7.

([2]) يونيدر (الأمم المتحدة)، مفاهيم الأمن الوطني للدول: (سيرلانكا)، مركز الدراسات العسكرية، 1994، ص99.

كل بلد معرض لمثل هذه التهديدات لكن البعض يكون أكثر عرضة من غيره وهذا يعتمد على طبيعة هذه العوامل في ذلك البلد(1).

الأمن القومي: وهو الذي يُعنى بأمن الدولة ذاتها، أفرادها ونظمها وأراضيها ومواردها وثرواتها وأفكارها ومعتقداتها الدينية ومصالحها الحيوية(2)، ويهدف الأمن القومي للدولة إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد والعدوان الخارجي بما يكفل للأمة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم. وان الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها لمصادر قوتها في الميادين المختلفة، ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية، فتكون المحصلة المتراكمة لزيادة هذه القوى هي درع الأمن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها(3).

وهناك الأمن الإقليمي: وهو الذي يعني الأمن المشترك لمجموعة من الدول تشترك بالجوار والمصالح والتاريخ في نطاق جغرافي واحد(4).

ويعرف الأمن الدولي: بأنه أمن مجموعة دول العالم المكونة للجماعة البشرية على ظهر هذا الكون في كل ما يتعلق بمصالحها الإنسانية المشتركة وركائز استقرارها ونمائها وتطورها(5).

إذن من خلال ما سبق نستنتج أن الأمن السياسي يقود إلى الاستقرار السياسي والعكس صحيح. فان أي نظام سياسي في العالم محتاج إلى قاعدة شعبية ثابتة وقوية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمشاركته في تحمل أعباء المسؤولية عن طريق القنوات الديمقراطية، حيث تكمن أهمية

---

(1) يونيدر، (الأمم المتحدة)، مفهيم الأمن الوطني للدول: (سيرلانكا)، ص55.

(2) بكزادة، محمد غالب، الأمن وإدارة المؤتمرات، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، 2000م)، ص31.

(3) محمد، صباح محمود، الأمن القومي العربي، (بغداد، 1981)، ص7.

(4) بكزادة، محمد غالب، الأمن وإدارة المؤتمرات، ص31.

(5) بكزادة، محمد غالب، الأمن وإدارة المؤتمرات، ص31.

والضرر بالطرف أو الأطراف الأخرى، مع سعي كل طرف إلى تأمين مصادر قوته وتعظيم مكاسبه على حساب الآخرين"[1]. أي أن أي وضع صراعي يتضمن وجود طرفين على الأقل، بينهما اختلافات قيمية ومصلحيه متشابكة.

ويعرف جوزيف فرانكل الصراع باعتباره موقفاً ناجماً عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية[2]. وعرفه (ستيفن سبيغل) باعتباره شكلاً من أشكال الصدام بين ثقافات ومصالح غير متجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها[3].

يعتبر الصراع خاصية ملازمة للمجتمعات البشرية، دون أن يكون هناك تحديد لخصائص تلك المجتمعات. ودون أن يكون هناك تشخيص لحالتها من حيث الاستقرار أو الحراك الاجتماعي، حيث أن المفهوم ينسحب عليها جميعاً، وعليه فلن يتواجد الصراع في المجتمعات التي تتصف بالتوتر فحسب، بل في تلك تتمتع بالقدر الكبير من الاستقرار والطمأنينة كذلك، بيد أن هناك فارقاً جوهرياً في هذا الصدد، وهو انه خلال فترات الاستقرار السياسي كثيراً ما يجد الصراع طريقه إلى الحل في مختلف التفاعلات التي تتصف بالعدوانية أو بالعنف[4]. فالعنف يعد أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي. وان الصراع اعم من العنف. وان العنف هو أحد مظاهر التعبير عن الصراع[5].

هناك مفاهيم قد تقترن بمفهوم الصراع وتعرف بدلالته، كالتوتر، والنزاع، إلا أنها في الواقع تؤشر حالة تختلف من حيث المضمون والدلالة عن تلك التي يؤشرها الصراع. ولهذا فان

([1]) إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ص55.

([2]) Joseph Frankel, International Politics, Conflict and Harmony, London, Penguim Press, 1969, P 43.

([3]) Steven L. Spegiel, Condlict in World Politics, edited by, Steven. L. Spegiel, Spegiel and Kenneth N. Waltz, N.J, Wintrop Publisher, Inc, 1971, P.4

([4]) خليفة، عبد الرحمن، **أيديولوجية الصراع السياسي**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991)، ص162.

([5]) إبراهيم، حسنين توفيق، **مظاهر العنف السياسي في النظم العربية**، ص56.

استخدامها بدلالة الصراع خطأ فالتوتر يعكس ذلك القدر من الانكماش الذي يصيب العلاقات بين دولتين أو أكثر وغالباً ما يقترن بإجراءات دبلوماسية وتحركات عسكرية وتصريحات سياسية لا ترتقي بحرية أطرافها إلى مستوى المواجهة المباشرة. وبهـذا المعنـى لا يجـسد التـوتر ذات المفردات التي تنطوي عليها المواقف التصارعية بدلالتها العميقة (كـالقيم والعقائـد الفلـسفية والمضامين الفكرية والحضارية...الخ) بقدر ما يعبر عن حالة من الشكوك والمخاوف المتبادلـة والناجمة عن تبدل مواقف الأطراف وسياسات بعضها تجاه البعض الآخر(1).

نستنتج مما سبق أن التوتر يمثل حالة تسبق الصراع وانه سبباً للصراع ولـيس نتيجـة مترتبة عليه.

كذلك يختلف النزاع عن الصراع من حيث المضمون الذي ينطوي عليـه كـل منهـا. فالنزاع يشير لتلك الحالة التي تتضمن تباين وجهات النظر واختلافها حول مسائل غالباً ما تكون محكومة باعتبارات ذات طبيعة قانونية، في حين أن الصراع تحكمه مفاهيم قيمية وعقائد فلسفية يصعب في الأكثر أن تكون موضع اتفاق بالنسبة لأطرافها. وبهذا تكون القضايا المتنازع مـن اجلها اقرب إلى أن تتخذ صفة قانونية طالما يشكل سلوك أطرافها طرقاً لوضع قانوني مـستقر ومتفق عليه(2).

ونلاحظ أن كل من هذه المفاهيم تؤثر على الاستقرار السياسي بعدم تـوفر الطمأنينـة والأمن.

ولا نستطيع أن ننكر بأن حالات الصراع العنيف عادة ما ترتبط بفترات عدم الاستقرار في المجتمع، في صورة علاقة سببية، وذلك حين لا تستجيب الـسلطات الحكوميـة للمطالـب

---

(1) فهمي، عبد القادر، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، بغداد، 1990، ص36.

(2) فهمي، عبد القادر، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، ص37.

الشعبية، لا سيما حين يتصف سلوكها بنوع من القهر والتعسف[1]. وأن عدم الاستجابة للمطالب الشعبية الجديدة والتكيف معها، يدفع الشعب إلى حالات العنف نتيجة كبت المطالب والشعور بالإحباط.

وتعد أفضل طريقة لضمان الاستقرار السياسي هي معرفة أسباب ودوافع الصراع حتى يمكن تجنبها ومعالجتها.

3. الاستقرار السياسي والإرهاب السياسي:

تتعدد تعريفات الإرهاب السياسي وتتداخل عناصره، باختلاف المفهوم من دولة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى. فالإرهاب السياسي هو "الممارسة المنهجية والمنظمة للرعب. والرعب هو حالة وشعور بالخوف الجماعي، الذي تثيره أعمال عنف واغتيال يمكن أن تصيب أياً كان. ويمارس الإرهاب ليس فقط باستخدام وسائل يمكن أن تصيب حياة وأمن الأشخاص بل أيضاً هي تدمير عنيف لدوائر خدمات عامة أو خاصة. أو لمنشآت جماعية[2].

والإرهاب السياسي جريمة عالمية يزداد الاهتمام بها يوماً بعد يوم، وهي من الناحية القضائية تتضمن كل السلوكيات الخارجة عن القانون، والهادفة أساساً إلى تخويف وإرهاب الناس والمؤسسات من اجل تحقيق أهداف سياسية، عرقية، دينية، أو أيديولوجية مبطنة ومعلنة[3].

ويمكن أن يكون الإرهاب أيضاً طريقة للحكم، تفرض فيها السلطة بوضع الشعب في حالة جماعية من الرعب والخوف الدائمين (نظام الإرهاب). ويمكن أن يكون أيضاً طريقة لعمل

(1) خليفة،عبد الرحمن، **أيديولوجية الصراع السياسي**، ص163.

(2) سامي ذبيان وآخرون، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، (دار رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1990)، ص34.

(3) فاضل، خليل، **سيكولوجية الإرهاب السياسي**، (القاهرة، دار النفائس، ط1، 1991)، ص74.

ثوري، لاستثارة حالة عامة من عدم الأمن، بنشر الذعر والخوف في وسط يراد إخضاعه بالقوة وحينئذ يسعى الإرهاب لتفكيك البنية الاجتماعية، عن طريق القيام بهجمات أشخاص أو جماعات، وممارسة أعمال انتقامية مختلفة[1].

ومن حيث الإطار الجغرافي، فقد يمارس الإرهاب داخل نطاق الدولة أو في أحد أقاليمها، وفي هذه الحالة يعد إرهاباً محلياً، يشكل جزءاً من ديناميات وأساليب التفاعل والصراع بين المواطنين والنظام السياسي أو بين الجماعات المختلفة داخل إطار الدولة الواحدة. وقد يمارس الإرهاب عبر الحدود. إذ توجهه دول أو منظمات معينة ضد مصالح دول أخرى ورعاياها، أو ضد العناصر المناوئة من الخارج. ويعرف في هذه الحالة باسم "الإرهاب الدولي"[2].

ومما سبق نستنتج أن الإرهاب السياسي يؤدي لحالة عدم الاستقرار السياسي فهناك علاقة عكسية بينهما فكلما قل الإرهاب السياسي زاد الاستقرار السياسي والعكس.

ومما سبق يتضح أن هناك قدراً من التداخل والتشابك بين آليات كل من الاستقرار السياسي والإرهاب السياسي، وتحديداً مؤشر العنف السياسي، فاستخدام العنف أو التهديد باستخدامه هو احد العناصر والمكونات الأساسية للفعل الإرهابي. فالعنف في جوهره يتضمن الإرهاب ، انه فعل يستعمل العنف أو يهدد باستعماله. وفي كلا الحالتين يبدو العنف محوراً رئيسياً لفعل الإرهاب: فأما أن يكون عينياً وملموساً، أي أن يترجم بضحايا، بأسلحة، بأدوات وبأعمال من القوة المادية، وإما أن يكون حالة عنيفة يعبر عنها جو غامر ومناخ عام يثير في النفوس انتظاراً غير محدد الموضوع أو ترقباً لأن يتعين هذا العنف وان يتحقق في وقت من

([1]) سامي ذبيان وآخرون، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، ص34.

([2]) إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ص54.

الأوقات. وبهذا المعنى، لا يمثل العنف في ظاهرة الإرهاب عنصراً طارئاً أو عابراً. كما انه لا يمثل عنصراً كمالياً يقوم بوظيفة وقتية وزائلة ويكون موضوعه خارجاً عنــه، لأنــه لا يمكــن تصور الإرهاب المسالم بأي شكل من الأشكال[1].

فيعد استخدام العنف عنصراً أساسياً للفعل الإرهابي، فان كل سلوك عنيف لا يعد عمــلاً إرهابياً. فمظاهر العنف تتعدد وتتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب[2].

([1]) ادونيس العكره، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**، (بيــروت، دار الطليعــة للطباعة والنشر، ط2، 1992)، ص73.

([2]) إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ص54.

المبحث الثالث

الاستقرار السياسي والحراك الاجتماعي

نعني بالحراك الاجتماعي Social Mobility : تلك التغيرات الاجتماعية التي تحدث داخل البناء الاجتماعي، مثل تغيير الوضع الاجتماعي لفرد أو جماعة معينة أو لفئة اجتماعية معينة. فالحراك الاجتماعي عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر. ويذهب سوركين إلى أن الحراك الاجتماعي يعني "أي تحول لشخص أو لموضوع اجتماعي أو لقيمة خاصة –أو لأي شيء يمكن خلقه أو تكييفه عن طريق النشاط البشري– من وضع اجتماعي معين إلى آخر[1].

ويتخذ الحراك الاجتماعي شكلان هما الشكل العمودي أو الشكل الأفقي Vertical، أو Horizontal.

أ-**الحراك الاجتماعي العمودي**: يتخذ هذا النوع من الحراك شكلا صاعداً Ascendant وذلك حينما ينتقل الفرد من طبقة أدنى إلى طبقة أعلى، أو شكلا هابطاً Descendant عندما ينتقل الفرد من وضع طبقي أعلى إلى وضع طبقي أدنى. ولكن نظراً للسمة الديناميكية التي تتصف بها المجتمعات الإنسانية يكون الحراك الاجتماعي في غالبة رأسياً صاعداً، وفي حالات قليلة يتخذ شكلا رأسياً هابطاً. وإن الصعود الاجتماعي يتطلب إعادة تصور الفرد لنفسه واكتساب رموز جديدة نتيجة انتقاله من وضع طبقي أدنى إلى وضع طبقي أعلى، فيحتم عليه التكيف والتأقلم مع الواقع الاجتماعي الجديد. بينما الهبوط الاجتماعي يؤدي إلى مواجهة. حادة بين الذات والواقع الاجتماعي.

([1]) غريب سيد أحمد، **الطبقات الاجتماعية**، ص91.

ب- **الحراك الاجتماعي الأفقي:** وهو انتقال الظاهرة الاجتماعية -الثقافية من الشخص أو الجماعة إلى شخص أو جماعة أخرى تشبهها أو تطابقها[1].

ويمتاز الحراك الاجتماعي بأنه يختلف من حيث السرعة أو القوة بين مجتمع وآخر، فهو قوي في المجتمعات الصناعية المتقدمة، وضعيف في المجتمعات النامية ، ويكون الحراك مبني على الاعتبارات الاقتصادية أو الاعتبارات الدينية بحجة أن الآلهة فرضت هذا التقسيم، وعلى الجميع احترامه. فمثلا كان الحراك الاجتماعي في المجتمعات القديمة كالهند ومصر القديمة وفارس واليونان والرومان- لا يسمح للأفراد بالانتقال من وضع طبقي معين إلى وضع طبقي أعلى، فمثلا كان الزواج يتم أفقياً بين أفراد الطائفة الواحدة كما هو في طبقة البراهمة في الهند.

أما في القرون الوسطى (نظام الإقطاع Feodalisme)الذي شمل القارة الأوروبية كلها، فان الحراك الاجتماعي يعتمد مبدأ التفاضل الاجتماعي والمرتبات الاجتماعية وتقسيم المجتمع إلى طبقتين اجتماعيتين متفاوتتين في السمعة والحياة والشرف الاجتماعي: طبقة أصحاب الأراضي والنبلاء ورجال الدين، وطبقة المزارعين أو عوام الناس[2].

ويرتبط الحراك الاجتماعي بظاهرة الاستقرار السياسي من خلال الأمور التالية:

1) العوامل الديموغرافية:

يوجد علاقة قوية بين درجة الحراك الاجتماعي والعوامل الديموغرافية نذكر منها[3]:

1. تكاثر السكان: إن تفسير السلوك الإنجابي في ضوء الوضع للأفراد داخل المجتمع قد استمد من مختلف نظريات السكان التي وضعها دويلدي إذ يقول: "أن عدد السكان يزداد

([1]) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص59.

([2]) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص57.

([3]) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص62.

بين الفقراء، وينقص بين الأغنياء نتيجة لعدم توفر الغذاء"، وان تكاثر السكان في الطبقات الدنيا أعلى من تكاثر السكان في الطبقات العليا.

2. الهجرة: تتيح الهجرة الداخلية والخارجية للأفراد الطموحين إمكانية التحرك في السلم الاجتماعي الطبقي عندما يوفقون إلى إيجاد عمل مناسب دائم ومستمر في المجتمع المهاجر إليه.

2) العوامل السياسة:

يمكن أن تؤثر الظروف السياسية على الحراك الاجتماعي من خلال ما يلي [1]:

أ. الحروب : تلعب الحروب دورا عميق التأثير على البنية الاجتماعية. فقد كانت الحروب تخاض في الماضي من قبل فئة اجتماعية معينة هي العسكريين أو الفرسان وقد كانت تدعم بذلك التمييز الاجتماعي بتبرير أولية الطبقة العسكرية أي الطبقة النبيلة. أما الحروب الحديثة، فأثرها المساواة، بالنظر لأنها أصبحت تصيب الأمة بكاملها، فوجود الحروب يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي وبالتالي يساعد على الحراك الاجتماعي.

ب. نمو الديمقراطية السياسية : تعني الديمقراطية رفض التفاوت الاجتماعي. فنمو الديمقراطية يستوجب توسيع الحياة العامة، والارتقاء المتزايد للدرجات العليا من التسلسل الاجتماعي عن طريق إدخال عناصر جديدة عن طريق الانتخابات وتسلسل الأحزاب والنقابات والمنظمات والجماعات المختلفة، فالديمقراطية تساهم في زيادة الاستقرار السياسي، لتأييد النظام الاجتماعي والسلطة السياسية

(1) بيار لاروك، **الطبقات الاجتماعية**، ص43.

وعملية التنمية الاقتصادية أو التطور الاقتصادي لها تأثير كبير جدا على الاستقرار السياسي وتظهر من خلال عاملين هما : مدى عدالة توزيع أعباء وعوائد عملية التنمية من خلال مراعاة البعد الاجتماعي فيها،ومن ثم قد تظهر التهديد للاستقرار السياسي، كنتيجة لعملية التنمية الاقتصادية، في ظل إغفال هذا البعد الاجتماعي، بما يؤدي إلى تفاوت متزايد بين الأغنياء والفقراء. أما العامل الآخر فهو التغيرات السريعة في عمليات التحديث داخل المجتمع، ففي ظل ظروف معينة، تؤدي إلى تهديد الاستقرار السياسي، فيما يشبه متواليه، بحيث يؤدي كل وضع إلى وضع آخر[1].

ويجادل صموئيل هنتنجتون في أن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي واللااستقرار السياسي تتباين بحسب مستوى التنمية الاقتصادية. فهو يميز بين ثلاث مستويات من التنمية. على المستويات الدنيا توجد علاقة ايجابية. وعلى المستويات المتوسطة لا توجد علاقة ذات دلالة، وعلى المستويات العليا توجد علاقة سلبية. وبالنسبة لهنتنجتون، فان المقياس الأساسي لمعدل النمو الاقتصادي هو النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي لكل نسمة[2].

4) التحولات الثقافية والتربوية:

لا شك في أن التعليم يشكل الآلية الأساسية للحراك الاجتماعي داخل الطبقة الوسطى الحديثة. فأبناء الطبقة الوسطى لا يملكون إلا الخبرات التي يمكن بيعها في سوق العمل مقابل اجر. وهذا يعني أن الاستراتيجيات الأساسية لأي فرد من الطبقة الوسطى لإعادة إنتاج ذاته داخل هذه الطبقة، لن تكون إلا بتحصيل المهارات التي تجد لها طلباً في السوق (سوق العمل). وبذلك فان التعليم هو القناة الأساسية للحصول على رخصة تؤهل صاحبها لبلوغ

([1]) الرشواني، منار محمد، **سياسيات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، 1989-1997**، ص42.

([2]) Amin Awwad Mahanna, Modernization Political Stability and Instability The Jordanian Case, August 1986, p. 27

الهدف. وقد مثلت مجانية التعليم إحدى الآليات الأساسية للحراك الاجتماعي كما كانت إحدى آليات النظام لدعم ركيزته الطبقية[1].

كما ساعدت في الوقت نفسه على تسريع عملية الحراك الاجتماعي بحيث يصبح المجتمع قائماً على مبدأ المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية. فزيادة التعليم عند الطبقات العمالية والفلاحية - التي تشكل أغلبية السكان- نحو اكتساب الثقافة والمعرفة لا بد أن يقلل الفوارق الطبقية بين هذه الطبقات ، ويزيد من حجم الطبقات المتوسطة، وهذا يحقق الانسجام والتعاون والتحالف بين فئات المجتمع ويقضي على ظاهرتي الصراع الاجتماعي والاستغلال الطبقي[2].

ومن جهة ثانية نرى أن اكتساب الثقافة والتربية الأساسية من قبل الفئات العمالية يساهم في أحداث الحراك الاجتماعي لهذه الطبقات ،وانتقالها إلى مستويات أعلى سواء على المستوى الأكاديمي (العلمي والتكنولوجي)، أو على مستوى شغل الأعمال والوظائف المهنية ذات المهارات المتطورة التي يحتاجها المجتمع. مما ينعكس على ظروفهم وأحوالهم الاقتصادية والمعاشية والنفسية وعندما يشعر أبناء الفئات والطبقات العمالية بأن المجتمع يسمح لهم ولأبنائهم بالانتقال الاجتماعي العمودي في حالة نجاحهم الدراسي والوظيفي، فإنهم يعتقدون بأنهم يعيشون في وسط مجتمع ديمقراطي وعادل. ومثل هذا الاعتقاد سيدفعهم إلى تأييد النظام الاجتماعي والسلطة السياسية والانضواء تحت لوائها وهذا الأمر يسبب الهدوء السياسي والاجتماعي واستتباب الأمن والسلام والطمأنينة[3].

(1) عبدالله، ثناء فؤاد، **أزمة الطبقة الوسطى في مصر**، ص101.

(2) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص65.

(3) القصير، عبد القادر، **الطبقية**، ص65.

يشير تعبير العوامل الثقافية في احد جوانبه، باعتبارها من العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي، إلى التعدد الثقافي داخل المجتمع، على أساس اللغة أو العرق أو الدين، أو الطائفة وهو ما يطلق عليه كذلك "التكامل الوطني" ويبدو من الصعوبة الحديث، على مستوى الواقع، عن مجتمع متجانس تماماً، إذ لا يكاد يخلو مجتمع من التجمعات من فئات متميزة بناء على معايير مختلفة[1].

([1]) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار الأردني (1989–1997)، ص45.

المبحث الرابع

مؤشرات الاستقرار السياسي

يعرف الاستقرار الحكومي العام بأنه عدم حدوث أعمال شغب ومظاهرات واضطرابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية وحركات انفصالية. أما الاستقرار الحكومي فهو عبارة عـن: "عدم حدوث تغيرات سريعة متتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة"[1].أما الاسـتقرار فـي النظـام السياسي فيعني عدم حدوث "تحولات سريعة في النظام السياسي للدولة من شـكل معـين إلـى نقيضه (من الملكية إلى الجمهورية أو حكم مدني إلى حكم عسكري).

مؤشرات الاستقرار السياسي

تقاس ظاهرة الاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي من خلال عدد من المؤشرات هي[2]:

1. **استقرار المؤسسات** ويمكن الاستدلال عليها من خلال المحددات الفرعية التالية:

أ. مؤشر الاستقرار الحكومي (تأليف حكومات، تعديلات حكومية، إقالة حكومات، تغيرات برلمانية).

- تعرف إقالة الحكومات بأنها الاقرار الصادر عن رئيس الدولـة (الملـك، أو رئـيس الجمهورية، أو هيئة رئاسة مشتركة) باقضاء الوزارة عن الحكم.. وينتج عن حل الوزارة سحب الصلاحية عن اعضاءها ما خلا تصريف بعض الأعمال العادية الروتينية إلى حين تأليف وزارة أخرى تخلفها[3].

([1]) معوض، جلال، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية**، (مجلة العلوم الاجتماعية، عدد رقم (1)، سنة 1983)، ص132.

([2]) Politics and Freedom: Political Stability and Absence of Violence: http://earthtrends.wei.org/searchable_db/results.cfm?years=all&variable_ID=1277&the...2/7/2005.

([3]) الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسـات والنـشر، ط3، 1990)، ص224.

- ويعرف الائتلاف الحكومي بأنه في الديمقراطية التعددية، يقال ائتلافية عن حكومة مفتوحة تضم وزراء يأتون من أحزاب مختلفة. هذه الصيغة تفرض نفسها عموماً عندما لا تملك أي تشكيلة حزبية الاكثرية المطلقة في الجمعية الوطنية، ولكن يمكن اللجوء إليها في ظروف خطيرة استثنائياً تتطلب توافقاً وطنياً على اوسع ما يمكن[1].

- أما حل البرلمان فيوجد في الأنظمة الديمقراطية، يدخل الحل تدريجياً في إطار التوازن مع السلطة المنوطة بالجمعية والقاضية بحجب الثقة عن الحكومة مفضية بالتالي إلى استقالتها، ما يعلل تواجده في الأنظمة البرلمانية (بريطانيا) وغيابها عن الأنظمة الرئاسية (الولايات المتحدة). كما يشكل حق الحل وسيلة لتحديد موعد الانتخابات العامة في اللحظة المؤاتية للاكثرية الحكومية.

ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية التالية:

1. التغيير الوزاري (الحكومي): وهو التغيير الكمي الذي يشمل أعضاء مجلس الوزراء بالإضافة إلى رئيس الوزراء.
2. التعديل الوزاري (الحكومي): وهو التغيير الكمي الذي يمس أعضاء مجلس الوزراء (الحكومة) باستثناء رئيس الوزراء. ويشمل التعديل الوزاري (الحكومي) دخول أعضاء جدد إلى مجلس الوزراء، أو خروج أعضاء منه، وكذلك عملية إعادة توزيع الحقائب الوزارية بين أعضائه[2].
3. تغيرات برلمانية: من خلال انتخابات البرلمانية غالبا ما تكون محددة في الدستور، أو من خلال حل مجلس النواب وانتخاب مجلس نواب جديد.

([1]) غي هرمية، برتراند بادي، بيار بيرنبوم، فيليب برو، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 2005)، ص8.

([2]) الرشواني، منار محمد، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار الأردني (1989-1997)**، ص27.

ب. مؤشر الاستقرار غير الحكومي (المرتبطة بالمؤسسات المدنية: الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح والنقابات العمالية والمهنية).

1. الأحزاب السياسية: يعتبر وجود الأحزاب السياسية من العناصر المهمة في حدوث استقرار سياسي لوجود رقابة من قبل الأحزاب الموجودة خارج السلطة على السلطة وتبني سياسات وبرامج واضحة الأهداف والمعالم ومحاولة تطبيقها في حالة الوصول إلى السلطة.

وتعرف الأحزاب السياسية بأنها: "مجموعة من الأفراد تتضامن وتعمل معاً بهدف السيطرة الكلية أو الجزئية على النظام السياسي من اجل تحقيق أهداف مشتركة متفق عليها سلفاً. وهناك أنماط مختلفة للنظم الحزبية التي تتبناها الدول في الوقت الحاضر يمكن عموماً تلخيصها في النظم الحزبية التالية: 1- نظام الحزب الواحد. 2- نظام الحزبين. 3- نظام تعدد الأحزاب[1].

وتؤدي الأحزاب السياسية في العادة مجموعة من الوظائف هي وظيفة التنشئة السياسية والمشاركة السياسية والاتصال السياسي والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وصنع السياسة وتنفيذها ووظيفة القضاء[2]، حيث تتملك الأحزاب السياسية هياكل تنظيمية ذات كفاءة عالية تمكنها من تحقيق أهدافها.

يمكن التمييز بشأن الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية فيما يتعلق بظاهرة الاستقرار السياسي (سلباً أو إيجاباً) بين اتجاهين مختلفين[3]:

([1]) خشيم، مصطفى عبدالله، **موسوعة علم السياسة**، (ليبيا، الدار الجماهيرية، ط1، 1994)، ص29.

([2]) خشيم، مصطفى عبدالله، **موسوعة علم السياسية**، ص30.

([3]) الرشواني، منار، محمود، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي**، ص33.

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الذي ينظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها عاملاً من عوامل الاستقرار، انطلاقاً من أن الحزب يحل محل المؤسسات السياسية، في حالة ضعفها أو عدم وجودها، بحيث يعتبر الحزب مصدر السلطة والشرعية.

الاتجاه الثاني: فيذهب إلى اعتبار الأحزاب عامل من عوامل عدم الاستقرار. انطلاقاً من أن هذه الأحزاب إنما تعمل على تقسيم الولاء وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة... فهي بالمجمل تعمل على إشاعة الفساد السياسي، وبالتالي التأثير سلباً على الاستقرار السياسي.

ويمكن قياس استقرار الأحزاب السياسية من خلال تغيرات في عددها أو انشقاقاتها واندماجاتها مع بعضها واستمرارها في تحقيق برامجها المعنية.

2. جماعات الضغط: هي عبارة عن جماعة من الأفراد تربطها مصلحة أو مصالح مشتركة، ولها مطالب محددة تجاه الجماعات الأخرى ومؤسسات الدولة المختلفة، تسعى إلى تحقيقها من أجل العمل على وحدتها واستمراريتها[1].

فالجماعة المصلحية، على عكس الحزب السياسي، ليس لها مطامع في الوصول إلى السلطة وبالتالي فان ممارستها للضغوط على مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة تتوقف بمجرد أن تتحقق مصالحها. "فهي أية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم"[2].

وجماعات الضغط تلعب دوراً أو وظيفة طرح وبيان طبيعة المصلحة التي تدافع عنها (Interest- Articulation) وبمعنى آخر هي تقدم مطالب سياسية في مجال معين وبدائل

([1]) خشيم، مصطفى عبد الله، **موسوعة علم السياسة**، ص125.

([2]) مبيض، عامر رشيد، **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**، ص474.

للنشاط الحكومي المتعلق بذلك المجال. كما أنها قد تقوم بتقديم معلومات غالباً ما تكون فنية عن طبيعة السياسات والتأثيرات والنتائج المحتملة لمقترحات السياسيات[1]. وبهذا الدور فإنها تساهم في تدعيم الاستقرار السياسي.

إن جماعات المصالح بما تمثله من تجميع لمصلحة فئة معينة من الناس داخل المجتمع، تؤدي إلى ازدياد مطالب هذه الجماعة الموجهة للنظام، وإذا كان يمكن النظر إلى ذلك باعتبار انه قد يشكل تهديداً للاستقرار السياسي، في حال ضعف مؤسسات النظام، فإن، مثل هذا التهديد لا يبدو حتمياً، بل على العكس، إذ أن وجود جماعات المصالح لا يمكن أن يشكل قناة للتعبير على المطالب بصورة منظمة منضبطة، وبالتالي تمكن النظام من استيعابها تدريجياً بما يحافظ على الاستقرار السياسي[2]. أن الدور الاستقراري لجماعات المصالح قيوم على تعزيز التكامل القومي عن طريق إقامة علاقات ارتباطية جديدة بين الأفراد تقوم على أساس المصالح المشتركة بعيداً عن أي اختلافات أخرى قد تهدد الاستقرار السياسي (كالاختلاف العرقي، أو الديني...الخ).

ونستنتج أن وجود جماعات الضغط يعتبر من العناصر المهمة في حدوث استقرار سياسي لما تملكه هذه الجماعات من قوة ونفوذ في التأثير على سياسات الحكومة لتحقيق مصالحها وأهدافها.

3. النقابات:

تعرف النقابات بأنها "جمعية تشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات

([1]) الحسين، أحمد، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، (عمان، المركز العلمي، للدراسات السياسية، 2002)، ص238.

([2]) الرشواني، منار محمود، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي، 1989-1997**، ص37.

التشريعية والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض حالات معينة، ولقد كانت بريطانيا اسبق الدول إلى الاعتراف بالأهلية الكاملة للنقابات العمالية وكان ذلك في عام 1871[1].

كما أن للنقابات دور مهم يتمثل في حماية المنتسبين لها من قبل السلطة الحاكمة ومحاولة تحسين أوضاع موظفيها ومنتسبيها عن طريق الأحزاب، "الذي يعني امتناع عمال الصناعة والخدمات عن العمل لفترة تطول وقد تقصر وذلك لممارسة الضغط على الحكومة للاستجابة لبعض مطالبهم أو الاحتجاج على ممارسات وسياسات الحكومة بصدد قضايا عامة".

العنف السياسي:

تعتبر ظاهرة العنف، من الظواهر القديمة في المجتمعات ،إلا أن المفهوم حديث العهد في النظريات السياسية، ومع ذلك فقد لعب هذا المفهوم وما زال دوراً فعالاً في حياة الأمم والأفراد سواء كان الأمر يتعلق بالسياسة أو امتدادها أو بتغير الوضع الاقتصادي الناتج عن صراع الطبقات. وفي الواقع لقد استخدم العنف وما زال يستخدم من قبل فئات وجماعات متعددة في جميع أنحاء العالم، كطريق وحيد لتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تغييراً جذرياً[2]، ويعود أصل كلمة العنف السياسي من الناحية اللغوية إلى المصدر اللاتينية Violentia وتعني "استخدام القوة كرد فعل- سلبي/ ايجابي- لاستخدام القوة المتعمدة، خارج نطاق القواعد الدستورية.

ولهذا يفرق الباحثون بين القوة (وهي الاستخدام المشروع للقوة) والعنف (وهو الاستخدام غير المشروع للقوة ،أو لأدوات القهر الاجتماعي، كما يميز الباحثون أيضاً بين نوعين من السلوك العنيف: الأول هو العنف المسيس Politicized الذي يرمي لتحقيق أهداف سياسية

([1]) الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج6، ط1، 1990)، ص604.

([2]) مبيض، عامر رشيد، **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**، ص954.

تمس نظام صنع القرار في المجتمع، والآخر عنف سلوكي اجتماعي لا يحمل أهداقاً سياسية بالضرورة، كالمشاحنات الفردية، والصراعات بين الأجيال والجرائم اليومية غير السياسية(1).

ويعرف العنف السياسي بأنه "كافة الممارسات التي تتضمن أهداف اجتماعية لها دلالات سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية، جماعية، سرية، علنية، منظمة، غير منظمة"(2)، ويعرف أيضاً بأنه استخدام للقوة بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة(3)، وقد يمارس العنف السياسي من خلال النظام نفسه من خلال أجهزته ومؤسساته الرسمية (جيش، امن عام، مخابرات) والهدف منه ضمان استقرار النظام السياسي.

ويستدل على العنف السياسي من خلال عدد من المؤشرات الفرعية :

أ- العنف الحكومي:

1. الاعتقالات: وهو احتجاز المواطنين دون أحكام قضائية. وتبرز بصورة خاصة في إعقاب أحداث العنف التي يمارسها المواطنون، مع أنها قد تستخدم كإجراء احترازي سابق على هذه الأحداث(4).
2. عدد المحكومين عليهم بالإعدام.
3. استخدام وحدات الجيش.

ب- العنف الشعبي: وهو الذي يمارسه المواطنون ضد رموز النظام ومؤسساته. ومؤشراته هي:

---

(1) الصاوي، علي، **مدخل في الاجتماع السياسي**، ص32.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1989، إشراف د. سيد ياسين، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص180.

(3) الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، 1986)، ص256.

(4) الرشواني، منار محمد، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي الأردني، (1989-1997)**، ص25.

1. الاضطرابات: وهي عبارة عن ذلك النوع من العنف السياسي الذي يتسم من ناحية بالعفوية Spontaneous وعدم التنظيم، ويتسم من ناحية أخرى بمشاركة شعبية ملحوظة، ومن أمثلة ذلك: الاضطرابات السياسية المتسعة بأحداث الشغب[1].

2. المظاهرات: وهي تجمع من المواطنين ينتمون إلى فئة معينة أو عدة فئات، تهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام أو ضد سياسة طبقت أو مزمع تطبيقاً.

3. المؤامرات: وهي عبارة عن ذلك النوع من العنف السياسي الذي يتسم من ناحية بوجود مستوى عال من التنظيم والتنسيق، ويتسم من ناحية أخرى بمشاركة شعبية محدودة تشمل في العادة جماعات اغتيال سياسية على درجة عالية من التنظيم.

4. الاغتيالات: يقصد بها ممارسة أي شكل من أشكال العنف والتصفية الجسدية ضد الأشخاص السياسيين المعارضين للنظام القائم، أو الخصوم السياسيين[2].

5. الانقلابات: هي عبارة عن ذلك النوع من العنف السياسي الذي يتسم بتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والذي يرتبط بقوة أو ضعف السلطة السياسية القائمة. إذ تتبلور إمكانيات التدخل هذه في حالة ضعف الحكومات المدنية وفسادها... ويطرح هذا التدخل كضرورة لمعاقبة فشل السلطة وتحسين الأوضاع[3]. بسبب عجز النظام القائم عن مواجهة هذه الفوضى، فقد يتدخل العسكريون، ليس لدعم النظام بل عادة لإسقاطه[4].

([1]) خشيم، مصطفى عبدالله، **موسوعة علم السياسة**، ص302.

([2]) الجاسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، ص68.

([3]) هادي، رياض عزيز، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، (بغداد، بيت الحكمة، ط2، 1989)، ص219.

([4]) معوض، جلال، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية**، ص136.

6. أحداث الشغب: هي تجمعات غير منظمة من المواطنين، تهدف إلى إعلان الاحتجـاج ضد النظام أو بعض سياساته ومواقفه، أو ضد إحدى القيادات الرسمية فيه، من خـلال استخدام القوة المادية ضد رموز النظام ومؤسساته، إذاً فهو محاولـة الاستيلاء علـى السلطة السياسية بأساليب عنيفة وغير شرعية. وغالباً ما تشترك فيها عناصر من القوات المسلحة على أساس مؤامرة سرية(1).

(1) جوفير روبرت، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبـي، (بيـروت، الـدار العربية للموسوعات، ط1، 1990)، ص372.

الفصل الثالث

العلاقة بين الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي

مقدمة:

تعتبر العلاقة بين الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي علاقة متشابكة فالاستقرار السياسي للدولة يساعد النظام السياسي على زيادة النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة مستويات العمل، بالإضافة إلى زيادة مستويات التعليم وتحسين مهارات العمال عن طريق خلق المشاريع الاقتصادية الجديدة وزيادة حجم الاستثمارات، ومن ناحية أخرى فان عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الاضطرابات وانتهاك حقوق الإنسان، وهو ما يؤدي إلى تعثر الاستثمارات الأجنبية وانخفاض الإنتاجية ومعدل النمو في الدولة، وكل ما سبق يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تخفيض حجم الطبقة الوسطى أو زيادتها.

المبحث الأول

تطبيق قياس المؤشرات

المطلب الأول: قياس محددات الطبقة الوسطى

يوجد أربعة أسباب رئيسية تؤدي إلى زيادة أو انخفاض حجم الطبقة الوسطى هي[1]:

1. التغيرات الديموغرافية، كارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع، تغير الهيكل العمري للسكان فالقاعدة الاقتصادية تقول أنه كلما زاد عمر الشخص زاد دخله لزيادة الخبرات العلمية والعملية له، وفي المقابل فان الشباب في بداية حياتهم العملية يحصلون على دخول منخفضة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى لتدني خبراتهم العملية.
2. التغيرات الهيكلية في الاقتصاد أو عوامل الإنتاج فالتغيرات في بنية الاقتصاد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية في سوق العمل فالنمو في الاقتصاد يساهم في زيادة الأعداد

(1) Belous, R., Legrande, L.&Cashell, B, and Middle Class Erosion And Growing Income Inequlity: fact or fiction? Library of congress: congressional research service reports p85.

الداخلة إلى سوق العمل وهو ما يؤدي إلى زيادة عدد أفراد الطبقة الوسطى بينما الكساد في النشاطات الاقتصادية يؤدي إلى إعادة هيكلة كثير من النشاطات الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة بين الأفراد.

3. عوامل داخلية متعلقة بالنشاطات الاقتصادية والدورة الاقتصادية. بين الكساد أو النشاط وبين ارتفاع مستويات التضخم أو انخفاضها.

4. تغير السياسات العامة، أن السياسة العامة للدولة في المجالات الاقتصادية مهمة جدا في إعادة توزيع الدخول بين مختلف الشرائح الاجتماعية،فمثلا تستطيع الدولة من خلال فرض الضرائب على الطبقات الغنية تقديم الخدمات إلى الفئات الفقيرة في المجتمع ورفع مستوياتهم المعيشية للوصول بهم إلى فئة الطبقة الوسطى.

أما الآن فسوف ننتقل لدراسة مؤشرات الطبقة الوسطى.

أولا مؤشرات الدخل.

قامت الباحثة باستخدام الوسيط المعدل للدخل الذي يهدف إلى قياس الدخل مقوما بالأسعار العالمية بهدف إخفاء التباينات الموجودة في تقسيم فئات الدخل، بين مختلف دول العالم، ويعرف الدخل بأنه العائد المتكرر عن جهد العمل وحقوق التملك [1]. وتم تقسيمه حسب الاوزان النسبية المعطاة له في الدراسة إلى ثلاث فئات هي: الدخل المنخفض، الدخل المتوسط، والدخل المرتفع، حسب الأوزان النسبية المعطاة له في الدراسة.

([1]) شهاب، إبراهيم بدر، **معجم مصطلحات الإدارة العامة**، (بيروت، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط1، 1998م)، ص164.

وتشير الأرقام المرفقة بالملاحق الإحصائية ملحق رقم (1) إلى أن معدل دخل الفرد المعدل (المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) يختلف اختلافا كبيرا بين دول المجموعة الأولى والثانية والثالثة[1]:

1. دول المجموعة الأولى: تبين من خلال التحليل أن متوسط معدل دخل الفرد في دول المجموعة الأولى يتراوح بين (13) ألف دولار في كوريا الجنوبية و(31) ألف دولار في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الدراسة.
2. دول المجموعة الثانية: تبين من خلال التحليل أن متوسط معدل دخل الفرد في دول المجموعة الثانية يتراوح بين (1600) دولار في الأردن و(4600) دولار في البرازيل وتقع معظم دخول دول المجموعة بين هذين الرقمين.
3. دول المجموعة الثالثة: تمتاز بأن متوسط معدل دخل الفرد فيها اقل من المجموعة الأولى والثانية ويتراوح بين (250) دولار في نيجريا و(820) دولار في الصين، فيما تقع باقي دول المجموعة بين هذين الرقمين.

فدخل الفرد في دول المجموعة الأولى مرتفع بشكل كبير، مقارنة بدول باقي المجموعات والسبب الرئيسي أن دول المجموعتين الثانية والثالثة تتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني ونسبة الإعالة، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة.

([1]) تتكون دول المجموعة الأولى من: (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، استراليا، كوريا الجنوبية، إسرائيل)، أما دول المجموعة الثانية فهي: (الصين، تركيا، البرازيل، الأردن، جنوب إفريقيا) فيما تتكون دول المجموعة الثالثة من (الباكستان، والهند، المغرب، مصر، نيجريا).

ثانيا: مؤشرات العمالة.

1. حجم العمالة والتوزيع القطاعي لها:

تبين الأرقام المرفقة في الملاحق الإحصائية ملحق رقم (3 أ، ب، ج، د") أن حجم القوى العاملة في دول المجموعة الثانية والثالثة تزيد عن حجم القوى في المجموعة الأولى، ويعود السبب الرئيسي إلى أن الهيكل العمري لدى المجموعة الأولى يتسم بقاعدة كبيرة السن عكس المجموعتين الأخريين التي يرتبط فيهما الهيكل العمري للسكان بقاعدة فتية واسعة تسمح بوصول أعداد متزايدة إلى سوق العمل، أن اتساع قاعدة الفئة العمرية يؤدي إلى تشكيل تحد مهم أمام الأنظمة السياسية لتلك الدول من خلال ضرورة خلق قطاعات اقتصادية جديدة باستمرار للحد من مشكلة البطالة، وتلافي مشكلة عدم الاستقرار.

كما تبين الجداول أن تركيب قوى العمل تختلف بشكل كبير في طبيعتها بين المجموعات الثلاث، فالقطاع الصناعي في دول المجموعة الأولى يستحوذ على نسبة كبيرة من عدد العمال، فيما ينخفض في قطاعي الزراعة والخدمات. عكس دول المجموعتين الثانية والثالثة التي ترتفع فيها نسبة العمالة في قطاع الخدمات والزراعة مقابل انخفاضها في قطاع الصناعة، ويعود السبب الرئيسي للانعكاس الضعيف للثورة العلمية والتكنولوجية على نوعية العمالة والذي يحد من عملية إعادة الحراك بين القطاعات.

ويبين توزيع القوى العاملة في المجموعات الثلاث ما يلي :

1. حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2003 فان النسب المئوية للقوة العاملة في قطاع الزراعة في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة تبلغ حوالي (17%) من حجم القوة العاملة فيما تبلغ في قطاع الصناعة حوالي (29%) أما في قطاع الخدمات فوصلت النسبة إلى (54%)، وفي دول المجموعة الثانية ذات التنمية البشرية المتوسطة باستثناء

الصين فقد بلغت نسبة حجم القوة العاملة في قطاع الزراعة (46%) وفي قطاع الصناعة (25%) في حين بلغت في قطاع الخدمات (29%)، وفي دول المجموعة الثالثة (دول التنمية البشرية المنخفضة) فقد بلغ حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة حوالي (64%) وفي قطاع الصناعة (10%) أما في قطاع الخدمات فكانت النسبة (26%).

2. رغم انخفاض حجم القوة العاملة في قطاع الزراعة في بعض دول المجموعتين الثانية والثالثة إلا أن ذلك لا يعكس حجم الإنتاجية للعامل كما هو في دول المجموعة الأولى.

3. يعود الارتفاع في حجم القوى العاملة في قطاع الخدمات بكل الدول، لاستحواذه على نسبة عالية من حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية نتيجة اهتمام القطاع الخاص بقطاع الخدمات لارتفاع عائد رأس مال المشاريع بسرعة ولارتفاع ربحيتها مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأكثر سرعة على استيعاب القوى العاملة غير الماهرة ونصف الماهرة في سوق العمل مما يؤدي إلى سرعة الحراك من قطاع الخدمات إلى القطاع الزراعي عكس دول المجموعة الأولى التي تكون فيها عملية الحراك بصورة بطيئة وبشكل تدريجي، والتي تتطلب المرور بمستوى العمل الماهر قبل الدخول إلى ساحة العمل في قطاع الخدمات.

فظاهرة الانتقال العشوائي والكيفي للعمال في الدول المتخلفة تعمق من ظاهرة النمو غير المتوازن في القطاعات الإنتاجية

2. <u>ثانيا: مهارات العمال:</u>

حدثت نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية تغيرات جوهرية في مختلف المهن الرئيسية منها والفرعية وخصوصا في ميدان الصناعة الأكثر تقدما، إذ طرأت عليه حركات عمودية وأخرى أفقية، فالتعقيد في وسائل الإنتاج المعاصرة يحد من طبيعة النشاط الإنتاجي للعامل ويزيد

وليس الكم عكس دول المجموعتين الثانية والثالثة، وهو ما يفسر سبب ارتفاع العلماء والاختصاصيين في دول المجموعة الأولى مقارنة بالمجموعتين الأخريين. ويعتبر التعليم الطريق الرئيسي لرفع مستوى الدخل، حيث تؤكد معظم الدراسات على وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الدخل ومستوى التعليم لأصحاب الشهادات العلمية المتوسطة وما دون المتوسطة تقل دخولهم بدرجة كبيرة عن أصحاب الشهادات العليا لذلك فغالبا ما يقع أصحاب تلك الشهادات في الفئة الدنيا من الطبقات الاجتماعية في أغلب المجتمعات.

المطلب الثاني: حجم الطبقة الوسطى في دول العينة.

جدول رقم(5)

حجم الطبقة الوسطى حسب المجموعات (نسبة مئوية)

الدولة	الطبقة الوسطى للفترة من 1990-1994	الطبقة الوسطى للفترة من 1995-1999	الطبقة الوسطى للفترة من 2000-2002	معدل التغير 1990-2002
المجموعة الأولى				
استراليا	55.8	55.4	53.3	2.4-
الولايات المتحدة	53.2	53	50.4	3.2-
المملكة المتحدة	63.1	62.0	56.3	7.2-
إسرائيل	54.4	55.7	51.1	2.1-
كوريا الجنوبية	64.1	62.9	61.9	3.2-
معدل الطبقة الوسطى	58.1	57.8	54.6	
المجموعة الثانية				
الصين	42.1	39.9	45.3	3.3+
تركيا	43.1	43.9	48.2	6+
البرازيل	28.7	32.1	28.6	4.2+
الأردن	54.0	48.6	47.8	7.2-
جنوب أفريقيا	33.1	31.5	34.6	1.5+
معدل الطبقة الوسطى	40.2	39.2	40.9	
المجموعة الثالثة				
الباكستان	46.4	48.8	48.4	2+
الهند	45.1	49.5	47.7	2.3+
نيجيريا	33.2	39.6	36.6	3.4+
المغرب	48.5	46.9	43.5	5.9-
مصر	49.2	47.8	44.3	3.8-
معدل الطبقة الوسطى	44.4	46.5	44.1	

المصدر: من أعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير الصادرة عن التنمية البشرية،منظمة العمل الدولية،منظمة اليونسكو

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

1. دول المجموعة الأولى: تشير المعلومات إلى أن حجم الطبقة الوسطى في تناقص بشكل مستمر خلال السنوات (1990-2002) وبالرغم من أن المملكة المتحدة تميزت بارتفاع حجم الطبقة الوسطى فيها حيث وصلت النسبة إلى (58.1) في الفترة من عام 1990-1994 ثم انخفضت إلى (57.8) في الفترة الثانية من عام 1995-1999 وانخفضت في

الفترة الثالثة إلى نسبة (54.6) مقارنة بباقي دول المجموعة، إلا أن معدل التغير في حجم الطبقة الوسطى فيها انخفض بنسبة 7.2% خلال فترة الدراسة تلتها الولايات المتحدة وكوريا وتناقصت بنسبة 3.2% ثم استراليا وإسرائيل إلا أن ما يميز دول تلك المجموعة ارتفاع نسبة حجم الطبقة الوسطى مقارنة بعدد السكان مقارنة بالمجموعات الأخرى. ويتوافق هذا التحليل مع نوعية المؤشرات لهذه الدول من ارتفاع معدل دخل الفرد فيها، وارتفاع نسبة التعليم، وارتفاع نسبة العمالة الماهرة كذلك.

2. دول المجموعة الثانية: حافظ حجم الطبقة الوسطى في كل دول المجموعة على الاستقرار طوال سنوات الدراسة، حيث بلغ معدل الطبقة الوسطى لكل دول المجموعة (40%) باستثناء الأردن، التي انخفض فيها حجم الطبقة الوسطى بمعدل 7.2% خلال سنوات الدراسة، ويعود السبب الرئيسي إلى برامج التكيف وإعادة الهيكلة التي طبقتها الحكومة الأردنية مما زاد من حجم الطبقة الفقيرة (الدنيا) وكان ذلك على الأغلب على حساب الطبقة الوسطى. وتحتل البرازيل المرتبة الأخيرة في دول هذه المجموعة في حجم الطبقة الوسطى ويعود السبب الرئيسي إلى الاختلال الواضح في توزيع الدخل، فأغنى 20% من السكان يستحوذون على 64.6% من الناتج المحلي الإجمالي[1]. وتسجل جنوب أفريقيا اقل دولة في حجم الطبقة الوسطى ويعود السبب إلى آثار الفصل العنصري ضد الأغلبية السوداء في تلك الدولة التي استحوذ جماعة البيض فيها على أغلبية الثروات الموجودة. أما باقي دول المجموعة(الصين،تركيا،البرازيل) فهي من الدول التي تمتلك موارد ضخمة أصبحت تستغلها بطريقة جيدة مما انعكس على ارتفاع حجم الطبقة الوسطى فيها.

---

(1) على شبكة الإنترنت، Earth Trends Data Table: economic indicators

3. دول المجموعة الثالثة: احتلت نيجيريا المرتبة الأخيرة في دول هذه المجموعة من حيث حجم الطبقة الوسطى رغم تزايد حجم الطبقة فيها عن بداية سنوات الدراسة أما المغرب ومصر فقد استمرت فيهما الطبقة الوسطى بالانخفاض طوال فترة الدراسة حيث انخفض حجم الطبقة في المغرب بنسبة 5.9% تلتها مصر بنسبة 3.8% ،ويعود السبب إلى برامج التصحيح والتكيف الهيكلي التي طبقتها هاتان الدولتان مما أثر على مستويات المعيشة وارتفاع نسبة التضخم والبطالة وهو ما انعكس على حجم الطبقة الوسطى في كلا الدولتين، وفيما يتعلق بالهند والباكستان فقد حققتا زيادة في حجم الطبقة الوسطى، وبنسب متقاربة، فانتهاء الاستقطاب السياسي الحاد بينهما وما رافقه من تخفيض حدة التوتر ساهم في الاتجاه نحو سياسة التنمية الاقتصادية بدلا من التنمية العسكرية، مما انعكس على زيادة حجم الطبقة الوسطى لدى كل واحدة منهما، وبلغ معدل الطبقة الوسطى في الفترة من عام1990- 1994 (44.4)، ارتفع إلى (46.5) في الفترة من عام 1995- 1999، ثم عادت النسبة لتكون مقاربة تماماً لحجم الطبقة الوسطى في الفترة الأولى من الدراسة.

ثانياً: قياس مؤشرات الاستقرار السياسي

أولا: أوزان مؤشرات الاستقرار السياسي.

بالاستناد إلى مؤشر(Estes)[1] لقياس درجة الاستقرار السياسي في معظم دول العالم تم اعتماد درجة الاستقرار السياسي لدول العينة كما يبينها الجدول التالي:

---

(1) المقياس يتراوح من (2.5) درجة وتعني استقرار سياسي، و(صفر) تعني وسط، وسالب (2.5) تعني عـدم استقرار سياسي، وللمزيد من المعلومات حول المؤشر العودة، على شبكة الإنترنت Political Stability www2.eur.nl/fsw/research/happiness/statnat/political stability. in nation

دول رقم (6)

درجة الاستقرار السياسي

اسم الدولة	السنة			
	1996	1998	2000	2002
المجموعة الأولى				
استراليا	1.08	1.21	1.32	1.18
الولايات المتحدة	0.97	0.97	1.17	0.81
المملكة المتحدة	0.92	1.13	1.26	1.34
اسرائيل	0.36-	0.38-	0.47-	1.35-
كوريا الجنوبية	0.19	0.22	0.50	0.49
المجموعة الثانية				
الصين	0.23	0.29	0.27	0.22
تركيا	1.03-	1.06-	0.99-	0.61-
الأردن	0.36	0.05	0.25	0.44-
البرازيل	0.01-	0.43-	0.27	0.17
المغرب	0.36-	0.13	0.13	0.14-
المجموعة الثالثة				
الهند	0.55-	0.34-	0.35-	0.84-
نيجيريا	1.40-	1.10-	1.53-	1.49-
جنوب أفريقيا	0.74-	0.71-	0.11-	0.09-
مصر	0.25-	0.11-	0.05	0.35-
الباكستان	1.01-	0.80-	0.56-	1.26-

المصـــــــــدر: Political and Freedom: Political Stability and Absence of Voilence. http://earthtends.wei.org/searchable-db/results.cfm?years=all&veriable-ID=1277&the.2/7/2005,p.1 .

يبين الجدول السابق درجة الاستقرار السياسي في دول العينة، ويظهر التحليـــل أن دول المجموعة الأولى تتمتع بدرجة استقرار سياسي أفضل من باقي المجموعات، باستثناء إســـرائيل التي تعاني من عدم استقرار سياسي بسب احتلالها للأراضي العربية المحتلـــة فـــي فلـــسطين، ونلاحظ أن استراليا والمملكة المتحدة تتمتع بأعلى درجات الاستقرار السياسي تليهـــا الولايـــات

• ملاحظة: عدم توفر أرقام السنوات (1990-1994) في هذا الجدول بسبب الاعتماد على الدراســـة وتناولهـــا للسنوات (1996-2002) وذلك بسبب تعذر وجود أرقام للاستقرار للسنوات السابقة لاستخدامها مؤشـــرات مختلفة ولعدم قدرة الباحثة على إيجاد أرقام للاستقرار موحدة كأرقام الدراسة.

المتحدة ثم كوريا التي تعاني من عدم استقرار الحكومات وكثرة التعديلات والتغيرات الحكومية فيها بالإضافة إلى الإضرابات العمالية التي تنظمها نقابات العمال للمطالبة بزيادة الأجور.

أما دول المجموعة الثانية فتعاني بدرجات مختلفة من عدم الاستقرار السياسي حيث تعتبر تركيا أكثر الدول التي فيها عدم استقرار سياسي لارتفاع نسبة التغيرات الحكومية فيها وكذلك بسبب العمليات العسكرية التي يشنها الأكراد على المرافق الحكومية للمطالبة بالانفصال بعكس الصين التي فيها نسبة استقرار كبيرة.

أما دول المجموعة الثالثة فتعاني بدرجات مختلفة من عدم الاستقرار السياسي حيث تعتبر نيجريا أكثر الدول عدم استقرار بسبب الحرب العرقية الدائرة بين الشمال المسيحي والجنوب المسلم، تليها الباكستان ثم جنوب إفريقيا ثم مصر والهند.

المبحث الثاني

العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي

أولا:معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient).

يعتبر من أكثر معاملات الارتباط استخداما للكشف عن وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الدراسة أو عدم وجود علاقة، حيث يدلل على وجود هذا الارتباط من خلال الأهمية الإحصائية لقيمة هذا الارتباط.

جدول رقم (7)

معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

مؤشر الاستقرار / الطبقة الوسطى	الاحتجاج	عدد الثورات السياسية	عدد المظاهرات والإضرابات	عدد الانقلابات العسكرية	عدد القتلى من أحداث العنف لكل مليون
معدل دخل الفرد	-0.09*	-0. 08*	0.038	0.08*	0.038
التعليم بكافة مراحله الدراسية	-0.036	0.169	-0.030	-0.026	-0.028
المهنة بكافة أنواعها	-0.779	-0.448	0.028	0.008*	0.029

• ذات دلالة إحصائية عند مستوى احتمالية($p<0.05$)

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط سالبة ضعيفة وذو دلالة إحصائية بين معدل دخل الفرد وكل من الاحتجاج وعدد الثورات حيث كان معامل الارتباط (-0.09- -0.08) على التوالي، كما بين الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة وذات دلالة إحصائية بين عدد الانقلابات العسكرية، وكل من معدل دخل الفرد، المهنة بكافة أنواعها، حيث كانت معاملات الارتباط (0.08، 0.008) على الترتيب، بسبب أن الانقلابات العسكرية تؤثر بدرجة كبيرة على السياسات العامة للدولة، أما فيما يتعلق بمؤشرات التعليم فهي لا تتأثر بمتغيرات الاستقرار السياسي وليست ذات دلالة إحصائية.

ثانيا:العلاقة بين حجم الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي

جدول رقم(8)

العلاقة بين حجم الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي

اسم الدولة	متوسط حجم الطبقة الوسطى(1990-2002)	متوسط درجة الاستقرار السياسي(1996-2002)
المجموعة الأولى		
استراليا	54.3	1.19
الولايات المتحدة	52.2	0.98
المملكة المتحدة	60.4	1.16
إسرائيل	56.6	0.64-
كوريا الجنوبية	62.9	0.35
المجموعة الثانية		
الصين	42.4	0.24
تركيا	45.06	0.92-
الأردن	50.1	0.05
البرازيل	29.8	0
جنوب أفريقيا	33.7	0.04-
المجموعة الثالثة		
الهند	47.3	0.52-
نيجيريا	36.4	1.38-
المغرب	46.3	0.24-
مصر	47.1	0.16-
الباكستان	47.8	0.68-

من خلال التحليل نجد أنه لا يوجد علاقة بين مؤشرات الطبقة الوسطى، ومؤشرات الاستقرار السياسي، فالمجموعة الأولى للدول تتميز باستقرار سياسي وارتفاع متوسط حجم الطبقة الوسطى باستثناء إسرائيل التي تنخفض فيها درجة الاستقرار السياسي. وتميزت هذه

المجموعة بانخفاض مستمر في حجم الطبقة الوسطى فيها ورغم ذلك يوجد بها استقرار سياسي، أن هذه النتيجة تنفي فرضية الباحثة بوجود علاقة بين حجم الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي.

أما في دول المجموعة الثانية فان متوسط حجم الطبقة الوسطى فيها يقل عن المجموعة الأولى وكان أعلى متوسط في الأردن حيث بلغت النسبة (50.1) فيما كانت البرازيل اقل دولة في متوسط حجم الطبقة الوسطى حيث بلغت النسبة (29.8)، إلا أنها تتميز بمتوسط اقل من المجموعة الأولى لدرجة الاستقرار السياسي.

أما المجموعة الثالثة فتعاني من عدم استقرار سياسي بصورة اكبر من المجموعة الأولى والثانية، فيقل فيها حجم الطبقة الوسطى عن المجموعة الأولى ومساوٍ تقريباً للمجموعة الثانية، إلا أن حجم الطبقة الوسطى في هذه المجموعة أيضا يتزايد باستمرار (باستثناء مصر والمغرب) وهو ما ينفي فرضية الباحثة في وجود علاقة بين الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي.

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة حجم الطبقة الوسطى وعلاقتها بالاستقرار السياسي، وتناولت الدراسة حجم الطبقة الوسطى في خمس عشرة دولة، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات بالاستناد إلى ترتيبها في مؤشرات التنمية البشرية، وضمت المجموعة الأولى الدول ذات مؤشرات التنمية البشرية المتبعة فيما ضمت المجموعة الثانية الدول ذات مؤشرات التنمية البشرية المتوسطة أما المجموعة الثالثة فضمت الدول ذات مؤشرات التنمية البشرية المنخفضة ثم قامت الباحثة بقياس مؤشرات الاستقرار السياسي في هذه الدول، من خلال معرفة مؤشرات الاستقرار السياسي الموجودة فيها.

كما وقامت الباحثة بدراسة العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي في دول المجموعات الثلاث من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة علاقة الارتباط أو عدمه بين مؤشرات الدراسة للفترة من عام 1990 إلى العام 2002، بطريقة كمية من خلال التحليل الإحصائي ولغاية 2004 بالتحليل النظري، لتبيان دور الطبقة الوسطى في التأثير على الاستقرار السياسي من حيث الزيادة أو النقصان.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: بينت الدراسة أن متوسط معدل دخل الفرد يختلف بدرجة كبيرة بين دول المجموعات الثلاث فبينما يبلغ في دول المجموعة الأولى حوالي (22) ألف دولار ينخفض بشكل كبير ليبلغ (3600) دولار في دول المجموعة الثانية ثم يصل إلى أدنى مستوياته في دول المجموعة الثالثة ليبلغ حوالي (530) دولار علماً أنه يوجد تفاوتات حادة داخل دول كل مجموعة من المجموعات الثلاث.

ثانياً: بينت الدراسة أن مؤشرات العمالة (حجم العمالة والتوزيع القطاعي لها، مهارات العمـــال) تتباين بصورة كبيرة بين دول المجموعات الثلاث، وبينما تتميز دول المجموعة الأولـــى بأن حجم القوى العاملة فيها يتسم بقاعدة كبيرة السن تتميز دول المجموعة الثانية والثالثة بأن الهيكل العمري فيها يرتبط بقاعدة صغيرة السن تسمح بوصول أعداد متزايـــدة إلـــى سوق العمل سنوياً. كما بين التحليل أن تركيب قوى العمل تختلف في طبيعتها بـــين دول المجموعات الثلاث، فالقطاع الصناعي في دول المجموعة الأولى يستحوذ علـــى نـــسبة كبيرة من عدد العمال فيما يـــنخفض فـــي قطـــاعي الزراعـــة والخـــدمات عكـــس دول المجموعتين الأخريين. ويعود السبب الرئيسي إلى الانعكاس الـــضعيف للثـــورة العلميـــة والتكنولوجية على نوعية العمال والذي يحد من الحراك بين مختلف القطاعات الانتاجية. أما فيما يتعلق بمهارات العمال فبين التحليل أن هيكل العمالة من الاختصاصيين والفنيـــين في غاية الاختلال بين دول المجموعات الثلاث وفي حين تتميز دول المجموعة الأولـــى وارتفاع مستويات مهارات العمال ونسبة الاختصاصيين والفنيين نجدها متدنية بشكل كبير في دول المجموعة الثانية والثالثة ويرجع ذلك بالاساس إلى الأســـلوب المـــستخدم فـــي عمليات الإنتاج، بينما تستخدم دول المجموعة الأولى أسلوب التكنولوجيا كثيفة رأس المال تستخدم دول المجموعة الثانية والثالثة التكنولوجيا كثيفة العمل لارتفاع أعداد العمال فيهـــا وعدم توفر رأس المال المطلوب لإقامة المشاريع التي تحد من البطالة بين مجتمعاتها.

ثالثاً: بينت الدراسة أن مؤشرات التعليم تختلف بشكل كبير بين دول المجموعات الـــثلاث ففـــي حين تركز دول المجموعة الأولى على الجودة والنوعية في مخرجات التعليم تركـــز دول المجموعتين الثانية والثالثة على الكمية على حساب الجودة والنوعية، وهو ما ينعكس على تدني نسبة العلماء والاختصاصيين ومستويات مهارات العمال فيها.

رابعاً: بين التحليل أن مؤشرات الطبقة الوسطى (الدخل، التعليم، المهنة) وتباينها بشكل كبير بين دول المجموعات الثلاث انعكس على حجم الطبقة الوسطى فيها حيث تميزت دول المجموعة الأولى بارتفاع حجم الطبقة الوسطى فيها، وصلت النسبة إلى (55%) من عدد السكان طوال فترة الدراسة، بينما تراوحت نسبة الطبقة الوسطى في المجموعتين الثانية والثالثة بين (40–45%) من عدد السكان طوال فترة الدراسة. ويتوافق هذا التحليل مع نوعية مؤشرات الطبقة الوسطى للمجموعات الثلاث، وكلما زاد معدل دخل الفرد ارتفعت نسبة التعليم وهو ما ينعكس بالضرورة على جودة التعليم وارتفاع مهارات مخرجاته (العمالة الماهرة، العلماء، الاختصاصيين).

خامساً: بين التحليل أن مؤشرات الاستقرار السياسي في دول العينة تختلف بشكل متباين حيث ترتفع في دول المجموعة الأولى بينما تعاني وبدرجات مختلفة دول المجموعة الثانية والثالثة من عدم الاستقرار السياسي ويعود السبب الرئيسي لذلك لعوامل سياسية داخلية (اضطرابات، أحداث عنف عرقية، كثرة التغيرات الحكومية)، وليس لانخفاض الطبقة الوسطى فيها، فحجم الطبقة الوسطى ينخفض ويرتفع طبقاً للتغيرات الهيكلية التي تصيب الدول بطريقة منفصلة وبدون ارتباطها مع الدول الأخرى رغم التشابه الظاهري بين الدول.

سادساً: بناء على النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين مؤشرات الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي للدول، فكثير من دول العينة تزايدت فيها الطبقة الوسطى وتعاني من ضعف الاستقرار السياسي، بينما يوجد دول أخرى تناقصت الطبقة الوسطى فيها ولكنها تتمتع بالاستقرار السياسي.

وقد يعود السبب في وجود تناقص في حجم الطبقة الوسطى مع تمتع الدولة بالاستقرار السياسي إلى أن معظم الاحتجاجات العنيفة أو الثورات التي تقوم بها الطبقة الوسطى هي في الأغلب في الأنظمة السلطوية (أنظمة المجموعة الثانية والثالثة)، والتي غالبا ما تخضع لإعادة الهيكلة في اقتصادياتها بما يتلاءم مع دول المجموعة الأولى (الدول الديمقراطية) التي تميل الطبقة الوسطى فيها إلى استخدام الاحتجاج غير العنيف للمطالبة بحقوقها وهو ما ينعكس في كلا الحالتين في الأساليب التي تستخدمها الحكومات ضد الطبقات الموجودة بداخلها، فبينما تميل حكومات الأنظمة السلطوية إلى استخدام سياسات القمع ومنع شغل المناصب العامة و المشاركة السياسية للطبقات التي تميل إلى استخدام العنف، أما حكومات دول المجموعة الأولى فتميل إلى إتباع سياسات التعددية والمشاركة السياسية للطبقات الموجودة بداخلها،من خلال إعطاءها حق التمثيل في المجالس الشرعية والائتلافات الحاكمة، وضمان المشاركة في جهات اتخاذ القرار، وإتباع السياسات السلمية، والسياسات الاقتصادية الوقائية ضد إعادة الهيكلة التي تقوم بها حكوماتها مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي لتلك المجتمعات.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. إبراهيم، حسنين توفيق. (1992). **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
2. احمد، غريب سيد. (1995). **الطبقات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
3. ادونيس العكره. (1992). **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت.
4. ارسطو. (1957). **السياسات**، ترجمة، الاب اوغسطين بربارة البوليسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، الطبعة الأولى، بيروت.
5. أيوب، سمير. (1984). **البناء الطبقة للفلسطينيين**، دار الحداثة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت.
6. بربشكينا .(1986). **ما هي المادية التاريخية؟**، دار التقدم، موسكو.
7. البرغوثي، اياد. (1985). **الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية**، جمعية الدراسات العربية.
8. بركات، نظام محمود.(1985). **مقدمة في الفكر السياسي** ، دار عالم الكتب، الرياض.
9. بكزادة، محمد غالب. (2000). **الأمن وإدارة المؤتمرات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة.
10. بوتومور .(1979). **الطبقات في المجتمع الحديث**، ترجمة: محمد الجوهري، عليا شكري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، دار الكتاب للتوزيع، الكتاب السابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر.

11. بودوستنيك وسيركين .(1981). **عرض موجز للمادية التاريخية**، دار الفارابي، بيروت، ط1.

12. بيار لاروك. (1980). **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة: جوزف عبود كبه، منشورات عويدات، ط2، بيروت.

13. التقرير الاستراتيجي العربي. (1989). إشراف د. سيد ياسين، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

14. الجاسور، ناظم عبد الواحد. (2004). **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر، ط1، عمان.

15. جعفر، المنصور .(1996). **أزمة الحرب أم أزمات الطبقة الوسطى**، مجلة الطريق، عدد 5، ص59.

16. جورج جورفتش. (1972). **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ترجمة: أحمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

17. جوفير روبرت. (1990). **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت.

18. جوهر، حسن عبدالله. (1995). الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الاستراتيجي المطلوب، **مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 23**- عدد 4، ص7.

19. حسن، حسن إبراهيم. (1956). **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، مكتبة النهضة المصرية القاهرة.

20. الحسين، أحمد. (2002). **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، المركز العلمي، للدراسات السياسية، عمان.

21. الحسيني، السيد. (1992). **السياسة والمجتمع**، كلية الآداب – جامعة عين شمس، القاهرة.

22. خليفة، عبد الرحمن. (1991). **أيديولوجية الصراع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

23. خليل أحمد، خليل. (1995). **معجم المصطلحات الاجتماعية**، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت.

24. دورتي، جيمس. (1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

25. دينكن ميتشل. (1986). **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت.

26. الرشواني، منار محمد .(1999). **سياسيات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن. (1989–1997)**، رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة.

27. ريتشارد هيجوت. (2001). **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، عمان.

28. ريمون آرون. (1983). **صراع الطبقات**، ترجمة: عبد الحميد الكاتب، منشورات عويدات، ط3، بيروت.

29. زكي، رمزي. (1993). **الليبرالية المستبدة**، سينا للنشر، ط1، القاهرة.

30. زكي، رمزي. (1996). **الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى**، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون.

31. سامي ذبيان وآخــرون. (1990). **قــاموس المــصطلحات الــسياسية والاقتــصادية والاجتماعية**، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط1.

32. سعد، إسماعيل علي .(1993). **الاتجاهات الحديثة في علــم الاجتمــاع**، دار المعرفــة الجامعية، الإسكندرية.

33. سعد، إسماعيل. (2000). **قــضايا المجتمــع والــسياسة** دار المعرفــة الجامعيــة، الإسكندرية.

34. شهاب، إبراهيم بدر .(**1998**). **معجم مصطلحات الإدارة العامة**، دار البشير، مؤســسة الرسالة، ط1، بيروت.

35. الصاوي، علي. (1995). **مدخل في الاجتماعي السياسي للإدارة**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

36. عبد الحي، وليد .(2002). **محرر آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

37. عبد الفضيل، محمود. (1988). **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الــوطن العربي** مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، شباط/ فبراير، بيروت.

38. عبدالله، ثناء فؤاد. (2000). أزمة الطبقة الوسطى في مصر، **مجلة المستقبل العربــي**، **عدد216**، 2000.

39. علام، دعاء حسين. (2004). في أدبيات الطبقة الوسطى، **مجلة الديمقراطية**، الــسنة الرابعة –**العدد 16**.

40. العمر، معن. (2000). **معجم علم الاجتماع المعاصر**، دار الشروق للنشر، نابلس.

41. العيدروس، محمد. (1990). **الأمن السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي**، دار المتبني للطباعة والنشر، ط1، الإمارات.

42. فاضل، خليل. (1991). **سيكولوجية الإرهاب السياسي**، دار النفائس، ط1،القاهرة.

43. فريدريك معتوق. (1993). **معجم العلوم الاجتماعية اكاديمياً**، بيروت.

44. فهمي، عبد القادر. (1990). **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**، بغداد.

45. القصير، عبد القادر. (1997). **الطبقية:البناء الطبقي في الريف والحضر**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

46. الكيالي، عبد الوهاب. (1986). **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، بيروت.

47. الكيالي، عبد الوهاب. (1990). **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج6، ط1، بيروت.

48. لورس، جون. (1970). **الإنسان والارتقاء**، ترجمة: عدنان جاموس ، دار الجماهير، بيروت.

49. مبيض، عامر رشيد. (2000). **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**، دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، سوريا.

50. مجدي، احمد. (2004). **الطبقة الوسطى وثقافة التهميش**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، القاهرة.

51. مجموعة مؤلفين سوفييت .(1990) **الفلسفة الماركسية في القرن التاسع عشر**، دار الفارابي، ط1، بيروت.

52. محمد بن خلدون، عبد الرحمن. (2001). **مقدمة ابن خلدون**، دار الأرقم، بيروت.

53. محمد، صباح محمود. (1981). **الأمن القومي العربي**، بغداد.

54. محمد، غيث. (1979). **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

55. محي الدين، عبدالله، (2004). **إشكالية- التداخل الطبقي- الطائفي**، مجلة الديمقراطية، السنة الرابعة- العدد 16ص124-125.

56. مسعد، نيفين عبد المنعم. (1988). **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، القاهرة.

57. معوض، جلال. (1983). ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، **مجلة العلوم الاجتماعية، عدد رقم (1)**.

58. هادي، رياض عزيز. (1989). **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، بيت الحكمة، ط2 بغداد.

59. يونيدر (الأمم المتحدة). (1994). **مفاهيم الأمن الوطني للدول**: (سيرلانكا)، مركز الدراسات العسكرية.

المراجع الانجليزية:

1. Amin Awwad Muhanna, Modernization .(1986 Political stability and Instability the Jordanian Case.
2. Deutsch, M .(1973). **The Resolution of Conflict: Constructive and Destructive Processes** (New Haven: Yale University Press.
3. Huntington. Samuel P. (1987). **"The Goale of Development", in Myron weiner and Samuel p. Huntington. Eds., Understanding Political Development,** Harper Collins Publishers, New York.
4. Johnsom Dalel .(1985). **Middle Classes in Dependent Countries,** Beverly Hills: Sage.
5. Joseph Frankel, International Politics, Conflict and Harmony, London, Penguim Press, 1969.
6. Max Weber, Key Sociologists, **Routledge,** Landon and New York.
7. Roy Lewis and Angers Moude. (1950). **The English Middle,** Classes, Phoenix House London.
8. Saymour Martin Lipset. Some Social Reqnisites of Democrucy. (1959). **Exonomic Development and Political Legitimacy,** American Political Science Review.
9. teven L. Spegiel, Condlict in World Politics, edited by, Steven. L. Spegiel, Spegiel and Kenneth N. Waltz, N.J, Wintrop Publisher, Inc, 1971.
10. Vidich, Arthurg. (1995). **The New Middle Classes: Life- Style, Stutus Claims and Political Orientations, Hound Mills: Ma Cmillan.**
11. Belous, R., Legrande, L.&Cashell, B, **and Middle Class Erosion And Growing Income Inequlity: fact or fiction? Library of congress: congressional research service reports.**

12.Steven Pressman, **The Decline of the Middle Class: an international Perspective,** Syracuse, New York, October 2001.

13.William Easterly, **The Middle Class Consensus and Economic Development,** World Bank, July 2001.

14.Nancy Birdsall, Carol Graham, and Stefano Pettinato, **Stuck In The Tunnel: Is Globalization Muddling The Middle Class?** August 2000.

الانترنت:

1. ANDREW HERRMANN, Middle-Class blues, http://www.Suntimes.Com/output/lifestyles/cst/Cst-nws-insight02-html.

2. .http://www.alwatan.com.Sa/daily2003-07-29/readers.htm

3. www.Lookwayup.com / lwu. Exel wu/ d ?s = f&= Middle- class- 3k- cached.17/5/2004.

4. أديب، عبد السلام، **التحولات الاقتصادية والسياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب**،على شبكة الانترنت http://www.annahjaddimocrati.org/payes/econmie/classes-2.htm 9/3/2004.

5. البديل من اجل عالم أفضل .http://www.cdfsyr.de/cdf5/aao.htm.

6. حداد، انطوان، **الفوارق الطبقية: القياس والآثار السياسية والاجتماعية**، http://www.Icps-lebanon.org/arabic.pub/abaad/n6/abhaddad.html. /10/9/2004

7. وسام فؤاد، الشاهد للدراسات السياسية الإستراتيجية. http://ashahed2000.tripod.comlentekhabat/8.html/13/7/2004

8. على شبكة الإنترنت، Earth Trends Data Table: economic indicators

9. http://earthtrends.wei.org/searchable_db/results.cfm?years=all&variable_ID=1277&the...2/7/2005

10. Middle Class- wikipedia, the free encyclopedia .http://en.wikipedeia.org/wiki Middle-Class

11. تقرير التنمية البشرية hdr.undp.org/statistics.

12. موقع البنك الدولي /www.worldbank.org/data .

13. منظمة العمل الدولية www.ilo.org.

14. منظمة العمل الدولية للنشاط الاقتصادي (مؤشرات عن توزيع المهن، عدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي، عدد العاطلين عن العمل، عدد العاملين حسب مستوى التعليم والفئات العمرية). http://laborsta-ilo.org .

15. The employment data are from the ILO database Key Indicators of the Labour Market, third edition. (2005) World Development Indictors

16. www.Labor Face International

17. http://earthtrends.wei.org/searchable_db/results.cfm?years=all&variable_ID=1277.

18. http://members.aol.com/CSPmgm/warlist.htm.

19. www.lisproject.org/publications/wpapers.htm.

ملحق رقم (1)

معدل دخل الفرد بالأسعار الثابتة من عام (1990-2002) للدولار الأمريكي

المجموعات	اسم الدولة	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002
المجموعة الأولى	الولايات المتحدة	26140.6	26210.8	27334.2	28350.7	30166.2	31996.1	41,400
	المملكة المتحدة	18080.7	17691.7	18771.8	19650.7	20718.4	21666.9	33.940
	استراليا	18641	18912.7	20178.4	21265.1	22937.1	23837.7	26.900
	كوريا الجنوبية	7967.39	9008.91	10104.9	11467.4	11022.3	13062.2	13.980
	إسرائيل	13779.5	14258.9	15271.8	16284.3	16466.2	17067.2	17.380
المجموعة الثانية	الصين	349.15	424.49	531.54	630.19	724.73	824.03	1.290
	تركيا	2588.9	2680.27	2653.94	2950.38	3174.5	3134.35	3.750
	البرازيل	4078.36	3982.25	4295.6	4471.41	4505.87	4624.39	3.090
	الأردن	1519.83	1561.59	1576.76	1607.87	1605.06	1616.45	2.140
	جنوب أفريقيا	4112.56	3821.84	3827.96	3943.33	3923.01	3985.14	3.630
المجموعة الثالثة	باكستان	447.8	484.17	487.58	506.81	500.38	516.2	600
	الهند	322.99	329.24	359.05	400.55	428.01	459.36	620
	المغرب	1310.43	1292.92	1361.92	1378.72	1403.02	1369.91	1.520
	مصر	970.88	981.12	1007.25	1065.81	1142.59	1225.79	1.310
	نيجيريا	258.45	263.1	253.88	256.05	253.89	253.6	390

المصدر : http://ucatlas.ucsc.edu/output.php .

موقع البنك الدولي www.worldbank.org/data/ .

تقرير التنمية البشرية hdr.undp.org/statistics

ملحق رقم (2)

مؤشرات التعليم (مرحلة التعليم الأساسي، الثانوي، العالي)

المجموعات	اسم الدولة	1990			1992			1994			1996			1998			2000		
		أساسي	ثانوي	عالي	أساسي	ثانوي	عالي	أساسي	ثانوي	عالي	أساسي	ثانوي	عالي	أساسي	ثانوي	عالي	أساسي	ثانوي	عالي
المجموعة الأولى	الولايات المتحدة	22429000	85.75	75.2	22976200	89.26	81.5	23823700	90.53	81.1			80.5	24937900	90.2	76.9			
	المملكة المتحدة	4532500	79.06	30.15	5071850	89.19	38.9	5208960	91.75	48.4	5328220		52.3	4661230	93.7	58.8			
	استراليا	1583020	78.62	35.45	1623010	79.91	41.24	1639580	86.12	69.88	1848170	88.86	76.27						
	كوريا الجنوبية	4868520	85.79	38.57	4560130	85.15	43.63	4110300		47.74	3810930	97.36	60.37						
	إسرائيل	724502	85.75	33.5	763511		37.18	618513		38.8			43.24	722293	84.59	48.61			
المجموعة الثانية	الصين	122414000		2.97	122013000		3.04	128226000		4.73	136150000		5.64	145028000	50.26	6.17			
	تركيا	6861710	31237500	13.13	6707720	45.37	15.2	6466650	49.56	18.8	6389060	51.3	21.04			13.98			
	البرازيل	28943600	706198	11.22	30106100	18.48	10.88	31220100	19.48	11.3	33131300		14.53	31237500		13.62			
	الأردن	1852890		16.13	1014300	32.24	16.14	1074860		14.59	1086640		17.85	706198	59.52				
	جنوب أفريقيا	6951780		13.23	5643710		14.22	7971770	57.6	17.21		57.61	18.02	7997940	.	17.15			
المجموعة الثالثة	باكستان	11451000		2.91	14120000		3.17	14264100		3.37	13724000		3.5	18169400					
	الهند	99118300		2.97	105370000		3.04	109044000		4.73	110390000		5.64	134648000	38.81	6.17			
	المغرب	2483690		10.64	2727830		11.12	3006630		11.04	3160910		11.14	3461940		9.34			
	مصر	6964310		15.84	6791130		17.11	7313040		18.01	8243140	67.45	22.49	8086230		38.84			
	نيجيريا	13607200		4.16	14805900		4.27	16191000		4.37	14078500		4.15			4.15			

المصدر: http://ucatlas.ucsc.edu/output.php .

ملاحظة: عدم توفر ارقام عن عام (2000) تبعاً للموقع السابق.

ملحق رقم (3 أ)

مؤشرات المهنة (حجم القوى العاملة في قطاع الصناعة) "نسبة مئوية"

المجموعات	اسم الدولة	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002
المجموعة الأولى	الولايات المتحدة	26.2	24.6	24	23.8	23.6	22.9	22
	المملكة المتحدة	32.3	30	27.7	27.4	26.7	25.4	23.5
	استراليا	25.1	23.6	23.4	22.4	21.8		20
	كوريا الجنوبية	35.4	35	33.2	32.5	27.8	28.8	26.5
	إسرائيل	27.8	28.5	28.6	28.5	25.9		23
المجموعة الثانية	الصين	19	19.6	20.8	20.8	21.7		
	تركيا	20.7	23.2	21.9	21.8	22.4		21.5
	البرازيل	22.7	20.4		19.9	20.1		18.5
	الأردن	22.4	26.7					
	جنوب أفريقيا	49.6	48.5	48.1	48.0			
المجموعة الثالثة	باكستان	19.8	19.7	17.5	18.5	17.1		14.5
	الهند	13.6	13.1	13		.		
	المغرب	36.4	3508		35.5	34		
	مصر	20.7	21.5	21.5		22.3		16
	نيجيريا				22.0			

قطاع الصناعة يشمل (غاز، كهرباء، ماء، بترول، صناعات).

المصدر : http://ucatlas.ucsc.edu/output.php .

The employment data are from the ILO database Key Indicators of the Labour Market, third edition.
(2005) World Development Indictors
www.Labor Face International

ملحق رقم (3 ب)

مؤشرات المهنة (حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة) "نسبة مئوية"

المجموعات	اسم الدولة	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002
المجموعة الأولى	الولايات المتحدة	2.9	2.9	2.9	2.8	2.7	2.6	2
	المملكة المتحدة	2.1	2.2	2.1	1.9	1.7	1.5	1.5
	استراليا	5.6	5.3	5.1	5	4.9		4.5
	كوريا الجنوبية	17.9	15.8	13.7	11.7	12.4	10.9	10.50
	إسرائيل	4.1	3.5	3.3	2.5	2.3		2
المجموعة الثانية	الصين	53.5	53.1	49.7	47.8	47.5		
	تركيا	46.9	44.7	44.2	45.9	43.4		40
	البرازيل	22.8	28.3		24.4	23.4		20
	الأردن							
	جنوب أفريقيا	17.9	15.8	13.7	11.7	12.4	10.9	10.5
المجموعة الثالثة	باكستان	51.1	48.3	50	46.8	47.3		58.5
	الهند	69.1	66.9	66.8				
	المغرب	3.9	3.6	4.7	7.2	4.9	4.2	
	مصر	39	38.4	35.2		29.8		33
	نيجيريا				2.9			

قطاع الزراعة يشمل (الصيد، غابات ومراعي، اسماك).

المصدر: على شبكة الانترنت www. (2005) World Development Indictors
www.Labor Face International

.http://ucatlas.ucsc.edu/output.php

ملحق رقم (3 ج)

مؤشرات المهنة (حجم القوى العاملة في قطاع الخدمات)

المجموعات	اسم الدولة	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002
المجموعة الأولى	الولايات المتحدة							
	المملكة المتحدة	60	60				70	75
	استراليا	63.5	63.5				71	75
	كوريا الجنوبية	50	50				53	63.5
	إسرائيل	70	70					74
المجموعة الثانية	الصين						33.0	
	تركيا	58	58				59	77
	البرازيل	44	44				64	61.5
	الأردن						73	
	جنوب أفريقيا						66	
المجموعة الثالثة	باكستان	61	61				51	54
	الهند						48	
	المغرب	52	52				54	
	مصر	35.5	35.5				49	52
	نيجيريا						25	

قطاع الخدمات يشتمل على (تجارة التجزئة والمفرق، المطاعم والفنادق، المواصلات، التخزين، الاتـصالات، الماليـة، قطاع الخدمات التجارية، الخدمات الاجتماعية والشخصية).

المصدر : البنك الدولي لعام 2005 Employment by economic activity
Earth Trends Data Tables.
www. (2005) World Development Indictors
. http://ucatlas.ucsc.edu/output.php

Abstract

Al-Srour, Abeer Aqeel. The Effect of Middle Class on the Political Stability. Master Thesis-Yarmouk University, 2005 (Supervisor: Prof Dr. Nizam Barakat)

The purpose of this study was to know the size of middle class and its relation with political stability. The study addressed the size of middle class in fifteen countries. These countries were divided into three group according to human development indictors and the rank of these countries with rasped to different countries in the world according to the geographical distribution on the contents. These groups were as the following: Rich countries "U.S.A, united kingdom, Australia, South Korea, Israel", middle countries::" China, Turkey, Brazil, Jordan, South Africa", and poor countries "Pakistan, India, Morocco, Nigeria, Egypt. After that the researcher addressed the issue of political stability level in these countries through identifying the political stability indicators in these countries,

The researcher studied the correlation between middle class indicators and political stability indicators by using correlation coefficient "Person" from 1990 to 2002. This was done to clarify the role of middle class with respect to the influence on political stability "increasing, decreasing", by using a method of combining and paining between the theoretical analysis of this phenomenon and quantities analyses. This included the historical, statistical and holistic approaches.

The study results were the following:

First: The study showed that the limitations of middle class" income, education, job" varies strongly between the countries in the three groups. Countries in the first have high education indicator as the concentration is on the quality of education outcomes This has contributed in the increase of scientists and specialized percentages. The indicators of income are also high, mean of income is about (22) thousand dollars. And as a result of the high age structure in these countries, the focus in the production process is focused on intensive technology and strong capital. Countries in second and third group focus in the education indicators on the quantity on the account of

quality. This has been reflected on the workforce in these countries. There is low percentage of specialist, technicians and skilled workers. The second and third group are characterized by having high numbers of workforce as a result of low age base and the low mean of age in these countries. This was reflected on the size of middle class "big size of middle class in countries in first group". The percentage of was (55%) of the total population during the study period. The size of middle class in countries of second and third group "40-45%" of the total population during the study period. This analyzes is consistent with he qualities of middle class limitations for the three groups. As the mean of individual income increases, the percentage of education increases, and this is necessarily reflected on the education quality and the high skills of the outcomes "skilled work force, scientists, specialized".

Second: The analysis showed that the political stability indicators varied in the countries of the sample These indicators rise in first group countries while in second and third group countries suffer, with different degrees, from political instability. This is attributed mainly to internal political factors "ethical violence, disorders, continuous changes in government, and not to the small size of middle class in these countries. The size of middle class increases and decreases according to structural changes, which occurs in these countries separately, and without relation to other countries despite the similarities that appear between these countries.

Third : Based on the previous results, the study concluded that there were no relation between middle class indictors and the political stability level in these countries. Many countries in the study sample have a big middle class but suffer from political instability, while there were countries, which have small middle class get have a political stability.

Key Words: Middle Class, Political Stability, Middle Class Indices, Political Stability Indices, Measurement of Middle Class, measurement of Political Stability